الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السابعة والسبعون

الجلسة العامة ٦

الأربعاء، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، الساعة ٠٩/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوروسي . . . . . (هنغاريا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد مانيراتانغا (بوروندي).

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٠٠

كلمة فخامة السيد محمدو بهاري، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية.

اصطحب السيد محمدو بهاري، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد محمدو بهاري، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بهاري (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن حكومة نيجيريا وشعبها، أهنئ الرئيس على انتخابه بكل جدارة لقيادة الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين وأؤكد له دعم الوفد النيجيري وتعاونه الكاملين خلال فترة ولايته. وأشيد بسلفه، سعادة السيد عبد الله شهيد، على الإنجازات الرائعة العديدة التي حققتها الجمعية العامة تحت قيادته خلال هذه الأوقات الصعبة. كما أود تهنئة الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، على جهوده الحثيثة والدؤوبة لتعزيز السلم والأمن والتنمية، والتي تتماشى بقدر كبير مع دوره الموقر.

المرة الأولى التي تمكنت فيها من مخاطبة الجمعية ربما كانت في عام ١٩٨٤، عندما كنت الرئيس العسكري للدولة في جمهورية نيجيريا الاتحادية. وبعد حوالي ٣١ عاما، في عام ٢٠١٦، كان لي عظيم الشرف بأن أخاطب الجمعية شخصيا بصفتي الرئيس المنتخب ديمقراطيا لبلدي (انظر A/71/PV.4 A). وإذ أقترب من نهاية فترة ولايتي الثانية والأخيرة الممتدة أربع سنوات، أتذكر كم التغير الذي حدث في نيجيريا وأفريقيا والعالم، ومع ذلك لا تزال هناك بعض التحديات. إننا الآن نواجه اختبارات أصعب نابعة من تحدياتنا العالمية الدائمة والجديدة، وعلى رأسها النزاعات التي تحركها بشكل متزايد جهات فاعلة غير حكومية، وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والإرهاب، والتطرف العنيف، والاستخدام المؤذي للتكنولوجيا، وتغير المناخ، والهجرة غير النظامية، والتفاوتات في فرص تحسين مستويات المعيشة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

وعلى الرغم من البيئة الدولية الصعبة، أثبتت الأمم المتحدة أنه يمكنها أن تكون قوية عندما يتم تسخير إرادة أعضائها للعمل الإيجابي الجماعي. إن المبدأ الموجه لهذه المؤسسة الاستثنائية هو تعزيز السلم والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. والأحدث في سلسلة الأحداث التي تتحدى تلك المبادئ هو النزاع في أوكرانيا، الذي أفرز بالفعل توترات قد تكون غير مسبوقة لجيل بأكمله. فهذا النزاع ستكون له عواقب وخيمة علينا جميعا، مما يعوق قدرتنا على العمل معا لحل النزاعات في أماكن أخرى، وخاصة في أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا. والواقع أن الحرب الدائرة في أوكرانيا تزيد من صعوبة معالجة القضايا الدائمة التي تبرز كل عام في مداولات الجمعية، مثل نزع السلاح النووي، وحق اللاجئين الروهينغا في العودة إلى ديارهم في ميانمار، وتطلعات الفلسطينيين المشروعة إلى إقامة دولتهم، والحد من أوجه عدم المساواة داخل الدول وفيما بينها.

والخطر المتمثل في تصاعد الحرب في أوكرانيا هو مبرر آخر لدعوات نيجيريا الحازمة إلى عالم خال من الأسلحة النووية ومعاهدة عالمية لتجارة الأسلحة، وهما أيضا تدبيران ضروريان لمنع وقوع كوارث إنسانية عالمية. وفي هذا الصدد، يجب أن نجد سبيلا للتوصل إلى توافق سريع في الآراء بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، مع تعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية بالالتزامات ذات الصلة. وما زلت مقتنعا اقتناعا راسخا بأن التحديات التي برزت بشدة في السنوات والأشهر الأخيرة تؤكد على دعوة نيجيريا والعديد من الدول الأعضاء الأخرى إلى إصلاح مجلس الأمن ووكالات أخرى في الأمم المتحدة. نحن بحاجة إلى هيكل أكثر فعالية وتمثيلا لتلبية مطالب اليوم، والتي تجاوزت نظاما مصمما للعالم المختلف تماما الذي كان قائما عند تأسيسه في عام ١٩٤٥. لقد طال انتظار التغيير.

إن هذه هي الجلسة الأولى التي نعقدها هنا في نيويورك بدون القيود التي سادت في السنوات الثلاث الماضية. جائحة مرض فيروس كورونا كانت قد اجتاحت الحدود الوطنية مثل زوبعة سامة، تاركة في أعقابها إرثا من الألم والخسارة. ولحسن الحظ، شهدنا أيضا مستوى لا يُصدق من الابتكار والإبداع من أولئك الذين ابتكروا العلاجات واللقاحات. تلك الإنجازات الجديرة بالثناء قد دعمتها الشراكات والتعاون الدولي. وقد شهدنا أيضا شجاعة المهنيين الصحيين وحرصهم ومثابرتهم في كل ركن من أركان المعمورة. ومع فيروس كورونا، رأينا بوضوح شديد كيف حاولت الدول مواجهة التحدي المتمثل في تهديد لا يمكن احتواؤه داخل الحدود الوطنية. لقد كانت النتائج مختلطة، ولكن التعاون بين أصحاب المصلحة كان في أفضل حالاته رائعا. فلقد سهّل الحلول التي أنقذت عددا لا يحصى من الأرواح وخفف عبئا هائلا من معاناة البشر. وموضوع تعددية الأطراف هذا نفسه، حيث يتنافس تعزيز المصالح الوطنية مع القضية المشتركة في مواجهة تهديد وجودي، كان تجربتنا المتكررة في الآونة الأخيرة.

لقد أسهبت في كل خطاب ألقيته أمام الجمعية في الحديث عن مسألة تغير المناخ، خاصة وأنه يؤجج النزاعات ويعقد الأمن الغذائي. ويقلل تغير المناخ من الفرص المتاحة والرخاء، الأمر الذي يسهم أيضا في الجريمة المنظمة عبر الوطنية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وبعض أجزاء آسيا. وفي العام الماضي، وكجزء من الجهود التي تبذلها نيجيريا لتحقيق تطلعاتنا في الوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر على الصعيد العالمي، اعتمدت حكومتي استراتيجية وطنية لتغير المناخ تهدف إلى التخفيف من آثار تغير المناخ بطريقة مستدامة. وتتطلب التدابير التي اتخذناها على الصعيد الوطني أيضا تحقيق العدل المناخي. وبالمقارنة مع الاقتصادات الصناعية، فإن أفريقيا وغيرها من الدول النامية لا تنتج سوى نسبة صغيرة من انبعاثات غازات الدفيئة. ومع ذلك، فإننا الأكثر تضررا من عواقب تغير المناخ، كما نرى في الجفاف المستمر في الصومال والفيضانات الشديدة غير المسبوقة في باكستان. وهذه الأحداث وغيرها من الأحداث المرتبطة بالمناخ أصبحت الآن فجأة شائعة في العالم النامي. وفي الواقع، نحن ندفع حرفيا ثمن السياسات التي ينتهجها الآخرون. ويجب أن يتغير ذلك.

وخلال المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعقود في غلاسكو في العام

الماضي، قلت إن نيجيريا لا تطلب الإذن لارتكاب نفس الأخطاء التي ارتكبها الآخرون في التسبب في حالة طوارئ مناخية. ولحسن الحظ، نحن نعرف الآن ما يمكننا القيام به للتخفيف من آثار أزمة المناخ وتحديات الطاقة ذات الصلة. وكخطوة أولى، يجب علينا جميعا أن نلتزم بالإفراج عن التمويل والتكنولوجيا اللازمين لإنشاء إطار مستقر وميسور التكلفة لنقل الطاقة. ويتعين على المؤسسات الإنمائية المالية أن تعطي الأولوية للحد من المخاطر المتعلقة بمشاريع الطاقة من أجل تحسين فرص حصول مشاريع الطاقة المتجددة على تسهيلات ائتمانية. وينبغي ألا يتخلف أي بلد عن الركب في هذا المجال. ويرجع الارتفاع الهائل في تكاليف الطاقة في جميع أنحاء العالم جزئيا إلى النزاع وانقطاع الإمدادات إلى أوروبا والأمريكتين، ومع ذلك، فإننا جميعا ندفع الثمن. ومن ثم، نتوقع أن تساعد الدورة السابعة والسبعون للجمعية العامة والمؤتمر السابع والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على حفز الإرادة السياسية اللازمة لتحريك العمل نحو تنفيذ مختلف المبادرات القائمة فيما يتعلق بتغير المناخ.

ومن السمات الأخرى للعقد المنقضي الشراكات المتنامية بين الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية ذات النفوذ المتزايد. لقد مرت علينا فترة شهدت فيها أهم الأحداث في الجمعية العامة بيانات أدلى بها أقوى قادة العالم. والآن، قد يكون لتغريدة أو منشور على تطبيق إنستغرام من قبل شخصية مؤثرة بخصوص قضية اجتماعية أو بيئية تأثير أكبر. وتوفر لنا التكنولوجيا فرصا لا حدود لها وأحيانا تتفوق على خيال المنظمين والمشرعين. وفي أفضل حالاتها، تساعد وسائل التواصل الاجتماعي على تعزيز أساس مجتمعنا وقيمنا المشتركة. وفي أسوأ حالاتها، فإنها نسخة رقمية مدمرة من الغوغاء، تعج بالتعصب والانقسام. وفي مواجهة تلك التحديات، يجب علينا أيضا أن نجتمع معا للدفاع عن حرية التعبير مع التمسك بالقيم الأخرى التي نعتز بها. ويجب أن نواصل العمل من أجل وضع معيار مشترك يوازن بين الحقوق والمسؤوليات للحفاظ على سلامة الفئات الأكثر ضعفا من الأذى والمساعدة في تعزيز المجتمعات المحلية وإثرائها. ويجب أيضا أن توازي الجهود الرامية إلى حماية المجتمعات المحلية من آفة المعلومات المضللة والمغلوطة جهود تهدف إلى الحد من أوجه عدم المساواة وإعادة الأمل لأفقر أفراد مجتمعاتنا وأضعفهم، كوسيلة للحد من الدوافع العديدة للنزاع الاجتماعي والاقتصادي التي نواجهها.

وعلى الرغم من جهودنا، ستستمر الأزمات الإنسانية في تدمير بعض مجتمعاتنا. ولذلك، تناشد نيجيريا شركاءها العالميين أن يبذلوا المزيد من الجهد لاستكمال مساعيها. والواقع أن التحديات المتعددة الأوجه التي تواجه أغلب البلدان النامية تسببت في تضييق الخناق على حيزها المالي. ويتطلب ذلك أيضا معالجة عبء الديون الخارجية التي لا يمكن تحملها من خلال التزام عالمي بتمديد مبادرة تعليق سداد خدمة الدين وتوسيع نطاقها لتشمل البلدان التي تواجه تحديات مالية وتحديات في السيولة، فضلا عن الإلغاء الكامل لديون البلدان التي تواجه أخطر المشاكل.

إن الديمقراطية فكرة تعبر الزمن والحدود. وللأسف، فإن ثمة حدودا لها. فعجلات الديمقراطية تدور ببطء. ويمكن أن تتطلب التوصل إلى حلول توفيقية تُضعف القرارات. وفي بعض الأحيان، تنحني الديمقراطية كثيرا أمام المصالح الخاصة التي تمارس النفوذ، وليس دائما من أجل الصالح العام، بطريقة غير متناسبة مع حجم تلك المصالح. ومع ذلك، فإن تجربتي أظهرت أن الثقافة الديمقراطية توفر للحكومة الشرعية التي تحتاجها لإحداث تغيير إيجابي. وفي نيجيريا، لا نعمل على تعزيز ديمقراطيتنا فحسب، بل إننا ندعمها ونعزز سيادة القانون في منطقتنا دون الإقليمية. وفي غامبيا، ساعدنا في ضمان أول انتقال ديمقراطي منذ الاستقلال. وفي غينيا – بيساو، وقفنا إلى جانب الحكومة المنتخبة ديمقراطيا عندما واجهت تمردا. وفي تشاد، في أعقاب الوفاة المأساوية لرئيسها، الراحل إدريس ديبي إتنو، في ساحة المعركة، وحدنا قوانا مع جيرانها الآخرين وشركائها الدوليين لتحقيق الاستقرار في البلد وتشجيع الانتقال السلمي إلى الديمقراطية، وهي عملية مستمرة. ونحن نؤمن بقدسية الحدود الدستورية لفترات الولاية، وقد التزمنا بها بثبات في نيجيريا. ورأينا التأثير المدمر على القيم عندما يسعى القادة في أماكن أخرى إلى تغيير القواعد للبقاء في السلطة.

والواقع أننا نستعد الآن للانتخابات العامة في نيجيريا، المقرر إجراؤها في شباط/فبراير. وفي الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة، سيكون هناك وجه جديد على هذا المنبر يتكلم باسم نيجيريا.

إن بلدنا بلد شاسع، يعززه تنوعه وقيمه المشتركة المتمثلة في العمل الجاد والإيمان الدائم والشعور بالانتماء إلى المجتمع. وقد استثمرنا بكثافة لتعزيز إطار عملنا لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وأشكر شركاءنا على كل الدعم الذي قدموه لانتخاباتنا. وبصفتي رئيسا، حددت الهدف المتمثل في أن يكون جزء من الإرث الدائم الذي أود أن أتركه هو ترسيخ عملية انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وذات مصداقية ينتخب النيجيريون من خلالها القادة الذين يختارونهم.

إن التحديات المتعددة التي نواجهها مترابطة وملحة حقا، واختيار موضوع هذه الدورة، ”لحظة فارقة: حلول تحويلية للتحديات المتشابكة“، مناسب. وتمشيا مع التزاماتنا بوصفنا دولا أعضاء في المنظمة، يجب علينا جميعا أن نبذل قصارى جهدنا للعمل مع الرئيس لحلها. وفي ذلك الصدد، أؤكد مجددا تعاون وفد بلدي الكامل والقوي.

واسمحوا لي أن أعبر عن تأملاتي الأخيرة من على هذا المنبر الشهير. إننا نعيش في أوقات استثنائية في ظل تحديات مترابطة، ولكن مع فرص هائلة. وقد تبدو وتيرة التغيير محيرة، مع شعور واضح ومقلق في بعض الأحيان بعدم اليقين بشأن مستقبلنا. لئن تعلمتُ من سنواتي في الخدمة العامة شيئا، فإنه يكمن في أن علينا الحفاظ على إيماننا بتلك القيم الدائمة التي تشمل على سبيل المثال لا الحصر، قيم العدالة والشرف والنزاهة والمثابرة وإقامة الشراكات داخل الدول وفيما بينها. لقد كانت أعظم لحظاتنا دائما تلك التي نظل فيها أوفياء للمبادئ الأساسية المتمثلة في التسامح والتلاحم الاجتماعي والالتزام الثابت بالسلام والنوايا الحسنة تجاه الجميع.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): باسم الجمعية، أود أن أشكر رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد محمدو بهاري، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب فخامة السيد سيد إبراهيم رئيسي، رئيس جمهورية إيران الإسلامية

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية إيران الإسلامية.

اصطحب السيد سيد إبراهيم رئيسي، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد سيد إبراهيم رئيسي، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس رئيسي (*تكلم بالفارسية، وقدم الوفد ترجمة شفوية بالإنكليزية*): إن العدالة هي الأساس لعالم أفضل، وعليها تبنى كل آمال البشرية وتطلعاتها. وإن للبشر القدرة على إنشاء إطار من العدالة الشاملة، ما يعني القضاء على الظلم. لذلك تؤيد جمهورية إيران الإسلامية مكافحة الظلم بجميع أشكاله – سواء كان ظلما بحق البشرية أو بحق الروحانية أو بحقه سبحانه وتعالى أو بحق شعوب العالم – أينما كان.

كما أن نزعة التقرب إلى الخالق وتعاليمه كامنة في البشرية جمعاء، وقد شهدنا الاستعداد للتغيير في الثورات على امتداد تاريخ البشرية. وعلى الرغم من أن الكثير من الحركات لم تصل أبدا إلى الثورة وأن الكثير من الثورات قد انحرفت عن مسارها الأصلي، إلا أن نجاح كثير من الشعوب والأمم، مثل الأمة الإيرانية التي حققت تطلعاتها إلى الثورة الإسلامية، قد عزز تلك التطلعات في قلوب الناس في جميع أنحاء العالم. لقد كانت الثورة الإسلامية في إيران نتيجة لاندفاع الإيرانيين نحو العدالة والإنصاف. وعلى الرغم من كثرة المؤامرات التي واجهتها إيران على مر العقود، إلا أنها تمكنت من حماية ذاتها. كخطوة أولى، واستنادا إلى نظام اجتماعي وتنظيمي متقدم، أنشئت جمهورية إيران الإسلامية لأجل كفالة تحقيق العدالة داخليا وإرسال رسالة العدالة والإنصاف إلى العالم. وتعدُّ الروحانية وتعددية الأطراف عنصرين رئيسيين في ذلك الطريق.

إنني ممتن ويشرفني أن أكون ممثلا لشعب وأمة ورثت حضارة عظيمة ظلت حرة لآلاف السنين وتمكنت دائما من هزيمة مؤامرات الأعداء الذين سعوا إلى غزوها – أمة لطالما اعتبرت القمع عدوا وجوديا وكافحت دائما من أجل القضاء على الاستعباد، من البابليين وصولا إلى الفلسطينيين. إننا نؤمن بمصير مشترك للبشرية ونؤيد العدالة على النطاق العالمي. وما نسعى إليه لأنفسنا نتمناه للآخرين وما لا نتمناه لأنفسنا لا نفرضه على الآخرين. وتؤمن الأمة الإيرانية بأن العدالة تؤدي إلى الوحدة والتماسك وأن الحرب تؤدي إلى الدمار. إن بلدا يتطلع إلى العدالة داخل أراضيه، ولكنه ينشئ أو يدرب جماعات إرهابية ويطلق لها العنان للاعتداء على أمم أخرى خارج حدوده، ينبغي أن يستحي أمام البشرية وأن يستحي من مبادئ الحرية والعدالة والإنصاف. إن البشرية ليست قاصرة على أجزاء بعينها من العالم.

ترى جمهورية إيران الإسلامية التي تستلهم من دستورها ومن القيم الروحية التي يستند إليها، أن حماية حقوق الإنسان من أكثر الطرق فعالية لضمان حقوق جميع المضطهدين في جميع أنحاء العالم والإسهام فيها، وتؤمن بأنها من واجباتها المتأصلة. وبالتالي ترفض جمهورية إيران الإسلامية كيل بعض الحكومات بمكيالين فيما يتعلق بحقوق الإنسان وتعتبرها عاملا رئيسيا يجعل موضوع حقوق الإنسان مستنفدا في نظر الكثيرين. ففي إيران كان هناك الكثير من النقاش حول وفاة عشرات النساء البريئات في بلد غربي، وطالما ظلت هذه المعايير المزدوجة حيث ينصب الاهتمام على طرف واحد فحسب بدلا من أن يشملنا جميعا على قدم المساواة، فإننا لن نحقق العدالة والإنصاف الحقيقيين.

إن حقوق الإنسان شاملة للجميع، ولكن للأسف تداس عليها من قبل حكومات عديدة كما يتضح من اكتشاف مقابر جماعية تضم جثث مئات الأطفال من السكان الأصليين في كندا في مدرسة كندية مؤخرا، وكما يتضح فيما يتعلق بحقوق الفلسطينيين وحق السكان الذين تُحتل أراضيهم في الحياة، أولئك الذين وقعوا ضحية للإرهاب وأولئك الذين يبحثون عن الحرية والملاذ ولكنهم لا يرون سوى أطفالهم محتجزين وراء القضبان. إن كل ذلك يبين أنه ينبغي ألا يكون الحكم على من هو الجاني ومن هو استنادا إلى تصورات البعض فحسب، كما يجب أن يستند الحق في ادعاء حماية حقوق الإنسان إلى ما لا يزال يفتقر إليه الكثيرون هذه الأيام. ففيما يتعلق بوحشية وجرائم تنظيم داعش الذي استعبد المسيحيين والأزيديين والأقليات الدينية الأخرى، نساء وأطفالا، اتضح من سعينا لمكافحتهم أننا كنا مدافعين عن حقوق الإنسان وأن الذين دافعوا عن داعش وشجعوها هم المتهمون.

إننا نشهد اليوم تغيراً في النظام العالمي ليمضي بعيداً عن عالم انفرادي، عالم الهيمنة، عالم تسيطر فيه القوة المالية على معايير السلوك، عالم تفرض فيه جزاءات إجرامية وقمعية على الدول والمنظمات الدولية تستخدم كأدوات للقمع في ممارسة الضغط على الدول العزل، وبعبارة أخرى، عالم يفتقر تماماً إلى العدالة والإنصاف. وقد خسر ذلك النظام دعم شعوب العالم وأممه. لقد تبلور نظام جديد وسيتحقق بلا شك. ومن لبنان إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي جميع أنحاء منطقتنا نرى السياسات المهزومة لذلك النظام الذي عفا عليه الزمن. إننا نرى الإرهاب، ونرى الدعس على الثقافات والأديان الأصلية، ونرى الإجراءات الانفرادية والمعارضة غير العادلة لتعددية الأطراف. وقد خلق كل ذلك عقبات كبيرة أمام التقدم البشري.

ونعتقد اعتقاداً راسخاً أنه ليس أمامنا خيار، من أجل التصدي للتحديات القديمة والسياقات الجديدة على حد سواء، سوى اختيار سبيل التماسك والوحدة على أساس تعددية الأطراف والعدالة والقيم الإنسانية المشتركة والتعاليم الإلهية. وليس هناك من سبيل آخر. ونعتقد أن قلوب جميع الأمم الساعية إلى الحرية معلقة بتلك القيم الراسخة، وأن الدفاع عنها ضد الظالمين في جميع أنحاء العالم يقع على عاتقنا. إننا لا نسعى سوى لإحقاق حقوق الشعب الإيراني والأمة الإيرانية. ولن نتسامح مع أي علاقة قائمة على القمع. وسنقف بحزم وندافع بفخر عن حقوقنا. ونعتقد أن أي قمع هو عمل ضد السلام والاستقرار، الذي يشكل تهديداً للعالم بأسره.

إن تحقيق الأمن العالمي من خلال أي مسار آخر غير العدالة لا يمكن أن يكون مستداماً أو دائماً. لذا فإن هذا هو بالضبط ما نتوقع

من الأمم المتحدة أن تدعمه وتسعى إلى تحقيقه. وبطبيعة الحال، فإن تنفيذ العدالة والإنصاف يمثل تحدياً وصعوبة بالغين، وربما لهذا السبب يتهرب الكثيرون ممن يدّعون أنهم يقفون إلى جانب السلام من مسؤوليات السلام. ونقول لهم: "إذا كنتم لا ترغبون في تحمل العبء، أفلا ترغبون حتى في تحمل عبء محاربة الظلم؟"

إن إيماننا متجذر بعمق في الثقافة القرآنية التي ترشدنا إلى عدم قمع أحد، ويعتمد مصير العديد من الأمم على تلك المبادئ بالضبط. وعندما ننظر إلى الدول التي تهرب من منطق الخصوصية والإنصاف والعدالة وتجري نحو الأحادية والسلطة القمعية؛ تلك الدول التي تفتقر إلى العقلانية وتعتمد على الانقلابات والتدخل العسكري والوجود العسكري على الأرض؛ الدول التي تحارب الإرهاب والعديد من المظالم الأخرى بشكل انتقائي أو الدول التي تستخدم الأسلحة النووية، عندئذ يمكننا أن نسأل عما إذا كان ذلك قد جعل العالم أقرب إلى الإنصاف والعدالة والسلام أم أن ذلك أصبح بالأحرى أساساً للهيمنة. ما هي القيمة الإنسانية التي خدمها قتل مئات الآلاف من الأطفال اليمنيين والعراقيين والسوريين والأفغان؟ ألم تكن تلك هي الوجوه الشريرة للافتقار التام إلى العدالة والإنصاف في أجزاء كثيرة من العالم؟ وفي الواقع، ما الذي تسعى إليه جمهورية إيران الإسلامية وتسبب في الفوضى والاضطراب بين المضطهدين في العالم؟ ألم تكن ممارسة للحق المنطقي والسليم الخاص بها؟

لقد أصبح الاستعداد لدعم الهيمنة نقطة مؤلمة للبشرية في جميع أنحاء العالم وهو يشكل تهديداً خطيراً. وترغب الدول في جميع أنحاء العالم على نحو متزايد في تحقيق العدالة والاستقلال مع التمتع بالأمن أيضاً. ويُظهر تحقيق مبدأ المقاومة مدى رغبة كثير من الناس بإخلاص وعُمق في تحقيق العدالة الحقيقية، في حين استُخدمت الانفرادية لكبح جماح العديد من البلدان على أساس انتقائي. ولا يمكن للولايات المتحدة أن تقبل أن يكون لبعض البلدان الحق في الوقوف على قدميها، وهي تواصل الخلط بين النزعة العسكرية والأمن. ووضع حلفاء أميركا ليس أفضل. إن ما يحدث اليوم في أوروبا هو صورة طبق الأصل لما حدث في غرب آسيا على مدى العقود القليلة الماضية. وقد أسفر هذا السلوك ونتيجة تحريك القوات في جميع أنحاء تلك المناطق عن نفس النتائج، وأظهر مصير العديد من البلدان أن أمريكا سعت إلى تحقيق مصالحها الخاصة على حساب العديد من البلدان الأخرى.

لقد كانت الثورة الإسلامية في إيران بداية لدفع الأمة الإيرانية العظيمة للبحث عن مكانتها في العالم. وواجهنا على مدى عقود مؤامرات أجنبية مثل الانقلابات والجزاءات القمعية وتدخلات الهيمنة. ولم يكن أي من نجاحات إيران مقبولاً لدى الدول العظمى. وقبل نحو ٤٠ عاماً، وضع رئيس الثورة الإسلامية الراحل محمد علي رجائي قدميه، اللتين تعرض باطنهما للتعذيب الوحشي، على منبر في قاعة مجلس الأمن وأظهر ندوب التعذيب الذي تعرض له على أيدي الشرطة السرية التابعة للشاه (انظر S/PV.2251 (١٩٨٠)). وقد استُشهد لاحقاً على يد المنافقين. وبعد عقد من الزمان، كفل الإمام الخميني الراحل أن تكون إيران قادرة على صد العدوان الأجنبي عن أراضيها وتولي زمام مصيرها. إن الشعب الإيراني الذي كان هو نفسه ضحية للإرهاب أصبح اليوم مؤيداً يمكن الاعتماد عليه في مكافحة الإرهاب في جميع أنحاء المنطقة.

لقد أنفقت جمهورية إيران الإسلامية الكثير من رأس المال لتحقيق أهدافها – من الوقت الذي مزق فيه صدام حسين اتفاق الجزائر وهاجم بلدنا دون استفزاز، إلى الوقت الذي داست فيه الحكومة الأمريكية على الاتفاق النووي وشهدنا مرحلة جديدة من الجرائم المرتكبة ضد البشرية. وقبل بعض الوقت، أعلن الرئيس السابق للولايات المتحدة أن الولايات المتحدة هي التي أنشأت داعش. ولا فرق لدينا أي من الإدارات الأمريكية هي التي أنشأت داعش. فما يهم هو أن حكومة على الجانب الآخر من الكوكب قررت أن تجلب الفوضى والاضطراب إلى منطقتنا على حساب حياة ودماء النساء والأطفال والأبرياء. ومع ذلك، وضعت مقاومة الجمهورية الإسلامية حداً لتلك الحركة المدمرة. والقائد الذي برز في الحرب ضد الإرهاب لم يكن سوى شهيدنا الحبيب الراحل قاسم سليماني – الساعي إلى الحرية الذي استشهد في سبيل الحصول على الحرية لدول منطقتنا.

وقد أقر الرئيس السابق للولايات المتحدة الأمريكية فعليا تلك الجريمة الوحشية وغير القانونية وغير الأخلاقية. وما قاله يبين بشكل أساسي أن القمع الذي فرض على دول المنطقة قد نجح في مداواة بعض القلوب التي انفطرت جراء تلك الجريمة.

ولن نتوانى في سعينا لتحقيق العدالة في مواجهة الجريمة التي اعترف الرئيس الأمريكي بإقرارها. وسنسعى لتحقيق العدالة من خلال محكمة عادلة لأولئك الذين تسببوا في استشهاد اللواء الحبيب قاسم سليماني.

إن تاريخ إيران إنما هو تاريخ أمة تعلمت الوقوف على قدميها وعدم الاعتماد على أحد. لقد تعلمت إيران هذا الدرس عندما أعلنت حيادها في كلتا الحربين العالميتين، لكنها خضعت في كلتا الحربين للاحتلال الأجنبي. وبعد ذلك، عندما اقتربت من الولايات المتحدة في خمسينيات القرن الماضي واعتمدت عليها لتحقيق حلم إيران في تأميم صناعتها النفطية، تعرضت للخيانة مرة أخرى. حتى خطة العمل الشاملة المشتركة، التي تم التوقيع عليها وقبولها في إطار مجلس الأمن، دهسها جانب واحد بقدميه.

لقد تعلمت إيران سياسة المقاومة والتقدم، التي ركزت على اتباعها بسبب وجود نظام اجتماعي متطور ومنطقي أصبحت من خلاله جمهورية إيران الإسلامية اليوم، على الرغم من العقوبات القمعية المفروضة عليها، دولة قوية وحققت العديد من الأهداف الرائعة في مجالات التكنولوجيا والدراية الفنية والخبرة. ونعتقد أن العالم اليوم بحاجة إلى إيران قوية قادرة على تصدير منتجات أخرى بالإضافة إلى النفط والغاز.

ولدينا شبكات توزيع في جميع أنحاء دولتنا الشاسعة في مجالات الكهرباء والبحث عن المعرفة والعلوم البيولوجية والتكنولوجيا النانوية والعلوم النووية. إننا في الطليعة، ونمو إيران في هذه القطاعات كبير. ومن الأمثلة الجيدة على مساعينا الاجتماعية؛ سعينا إلى تزويد ٨٥ مليون شخص بتغطية شاملة لنفقات الرعاية الصحية، مما أظهر أن السعي إلى إعمال إرادة الشعب هو أساس نظام جمهورية إيران الإسلامية. وفي المقابل، خلال فترة الحرب المفروضة بين العراق وإيران، منعنا حتى من شراء الأسلاك الشائكة، لكننا اليوم تمكنا من تصنيع أحدث الأنظمة للدفاع عن أمتنا، من خلال معرفتنا وقدراتنا.

إن أعداءنا لم يتراجعوا، بل إن أمتنا هي التي تمكنت من طرد جميع أعدائها من الساحة من خلال المشاركة بشكل مثير للإعجاب وغير مسبوق في الثورة الإسلامية من أجل تعزيز قيم الإيمان والإرادة الإلهية، وكذلك سياسة علاقات حسن الجوار. وقد تم الآن وضع التقدم في العلاقات الاقتصادية والتجارية في صدارة السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية.

إننا نود أن تكون لنا علاقات واسعة مع جميع الدول في جميع أنحاء العالم، ولا سيما مع جيراننا. فالحرب ليست هي الحل للأزمات. الحوار والمحادثات والمفاوضات هي الحلول الحقيقية.

وجمهورية إيران الإسلامية، بوصفها بلدا قويا في المنطقة، لها وجود واضح وعلى استعداد لحل الأزمات. وخلال السنوات القليلة الماضية، زادت تجارة إيران في منطقتها بمعدل مثير للإعجاب. وقد دخلنا الآن مع جيراننا عهدا جديدا من توسيع علاقات الصداقة وحسن الجوار والأخوة، مما يحقق الاستقرار والأمن لجميع الأطراف.

وخلال الأوقات الصعبة التي مرت بها البلدان المجاورة لنا، أظهرنا أننا أصدقاء حقيقيون لها. وخلال المحادثات العديدة التي أجريتها مع القادة الإقليميين، كانت إحدى النقاط الرئيسية التي أثيرت هي أن الأمن الإقليمي يجب أن ينبع من الداخل لا من الخارج. والطريق لتحقيق ذلك يكون من خلال التآزر والتعاون، وليس من خلال تشكيل تكتلات متعارضة. ويجب أن نعتمد على العلاقات الأخوية والودية. وإذا تركنا الأمم والمناطق مسؤولة عن مصائرها، فإن المحتلين سيغادرون وسيظل الجيران داعمين لبعضهم البعض إلى الأبد.

لقد رأينا، في الماضي غير البعيد، نيران الحرب تشتعل بين البلدين الشقيقين، العراق وإيران، بسبب تشجيع القوى المعادية في جميع أنحاء العالم. واليوم نشهد حج الأربعين إحياء لذكرى اليوم

الأربعين لاستشهاد الإمام الحسين، الذي يحتفل به من أجل تجديد إيماننا بتلك القيم واحترام أحفاد النبي الذين ضحوا بحياتهم من أجل الكرامة الإنسانية والقيم الإنسانية.

وأود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى واحدة من أفظع النقاط التي تظهر القوى القمعية الموجودة في المنطقة. فلم تشهد المنطقة من قبل سلطة احتلال بوحشية النظام الصهيوني. لقد تم تسجيل قتل النساء والأطفال في بطاقة التقييم السوداء للنظام الصهيوني، الذي تمكن من بناء أكبر سجن في العالم في غزة. إن التوسع غير القانوني للمستوطنات والمساكن في الأراضي والمزارع الفلسطينية وقتل أطفالهم وأجيالهم الجديدة يظهر للجميع أن سبعة عقود من الاحتلال الإسرائيلي والوحشية الإسرائيلية لا يزالان قائمان ولم ينتهيا.

لكن القوى العالمية يجب أن تبين سبب استمرارها في الهروب والتهرب من الحلول التي اقترحتها جمهورية إيران الإسلامية لحل الأزمة الفلسطينية. إن الأرض الفلسطينية بأسرها، من الجبال إلى البحر، تحتاج إلى حل واحد فقط يتمثل في السماح لجميع الفلسطينيين، بمن فيهم المسلمين والمسيحيين واليهود، بالتصويت في استفتاء شامل. إن الدولة الصهيونية المحتلة، التي احتلت القدس واحتلت أراض أخرى في المنطقة، لا يمكن أن تكون شريكا لتحقيق الأمن والاستقرار.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء الجمعية إلى مثال آخر على انعدام العدالة والإنصاف، ألا وهو المعايير المزدوجة المستخدمة عند التكلم عن قدرات جمهورية إيران الإسلامية في مجال العلوم النووية. ونعلم جميعا أن هذا من أجل المساعي الإنسانية والسلمية فحسب، ولكن بعض الدول تحرص على تصوير ذلك على أنه تهديد من أجل إخفاء ما ينبغي أن يواجهوه بأنفسهم بحق، وهو نزع السلاح النووي.

وبصفتي زعيما لحكومة جمهورية إيران الإسلامية، أعلن أن جمهورية إيران الإسلامية لا تسعى إلى صنع أسلحة نووية أو الحصول عليها وأن هذه الأسلحة لا مكان لها في عقيدتنا. وقد صدر ذلك كفتوى رسمية أعلنها سماحة المرشد الأعلى علي خامنئي، وتفوق فتوى شرعية صادرة عن سماحته في قيمتها أي تدابير في إطار أي وكالات خارجية أو دولية.

وكل هذا يحدث في بيئة تواصل فيها البلدان التي تهدف إلى تصويرنا، ظلما، على أننا تهديد، السعي إلى تطوير الأسلحة النووية واختبارها وتهدي أسلحة الدمار الشامل هذه إلى الحكومة الصهيونية. وبقيامها بذلك، تتم مكافأة الحكومات التي يجب نزع سلاحها، ولكن الحكومات التي تحترم الأطر المناسبة تتعرض حتى للتهديد باتخاذ تدابير ضدها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وعلى الرغم من أن أنشطة إيران النووية لا تمثل سوى ٢ في المائة من الأنشطة النووية في جميع أنحاء العالم، فإنها كانت موضع ٣٥ في المائة من عمليات التفتيش النووي.

ولذلك، أرجو من جميع الحاضرين هنا اليوم أن يستمعوا بعناية إلى النقاط التالية:

أولا، قبلت جمهورية إيران الإسلامية، بحسن نية، اتفاقا، هو خطة العمل الشاملة المشتركة، في عام ٢٠١٥ وأوفت بجميع التزاماتها، من دون استثناء، في المرحلة الأولى، ولكن النتيجة كانت أن أمريكا تدوس على ذلك الاتفاق. وكما قالوا هم أنفسهم، بكلمات كثيرة، كانت هناك تدابير جزائية قمعية غير مسبوقة فرضت على الشعب الإيراني كعقاب على كونهم باحثين عن الحرية. إن الجزاءات ما هي إلا سلاح دمار شامل. والالتزام بتنفيذها أو التعاون في سبيل ذلك يساعد على ترسيخ القمع.

ثانيا، إن أمريكا هي التي داست على الاتفاق وانسحبت منه، وليس إيران. وأصدرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية ١٥ تقريرا مختلفا ذكرت على وجه التحديد أن إيران قد امتثلت بالكامل لجميع التزاماتها.

ثالثا، بينما دفعنا ثمن وفائنا بالتزاماتنا، لم تُتح لإيران الفرصة لجني ثمار وحقوق الاتفاق بسبب دوس الولايات المتحدة، بالتعاون مع أوروبا، على ذلك الاتفاق.

وقد أعطينا فرصا وافرة لأولئك الذين داسوا على الاتفاق وانسحبوا منه للعودة إليه. وكنا مرنين للغاية، ولولا مرونتنا، لكانت المفاوضات قد توقفت في الأيام القليلة الأولى. إن منطق إيران في المفاوضات هو تحليل عادل لما يجري، ولا نرغب إلا في شيء واحد – الوفاء بالالتزامات.

إن الضمانات، على ما يبدو، هي ببساطة أشياء قد تحدث. ونحن نستند في ذلك إلى التجربة المعاشة. ونتحدث عن تجربة أمريكا بعد أن انسحبت من خطة العمل الشاملة المشتركة. وتفاوضنا مع الحكومة الأمريكية الحالية لمدة عام ونصف العام من أجل تجديد التزامها بالعودة إلى الاتفاق والوفاء بأحكامه.

واليوم، حتى في الوقت الذي تتكلم فيه الحكومة الأمريكية عن الوفاء بالتزاماتها تجاه هذا الاتفاق، فإنها تواصل تكرار نفس القصص القديمة من الماضي، مما يلقي بظلال من الشك الشديد على التزامها الحقيقي بالعودة إلى الاتفاق. وهذا يقودنا إلى تحد آخر. هل يمكننا أن نثق حقا، من دون ضمانات أو تأكيدات، في أن الحكومة الأمريكية ستفي بالتزامها هذه المرة؟

وبالطبع، تمكنت جمهورية إيران الإسلامية، التي ترتبط بعلاقات مختلفة راسخة وواسعة النطاق مع بلدان في جميع أنحاء العالم، في كثير من الحالات من تحييد الجزاءات وتهيئة فرص جديدة. وقد أعلنت حكومة الولايات المتحدة نفسها مرات عديدة من خلال العديد من المسؤولين الحكوميين أن سياسة ممارسة أقصى درجات الضغط قد مُنيت بهزيمة محرجة. لقد وجدنا طريقنا، بصرف النظر عن أي اتفاق، وسنواصل السير بثبات على هذا الطريق.

وفي الوقت نفسه، وبينما نشارك بكل جدية في المفاوضات ونُظهر وجود إرادة كبيرة وجادة لحل جميع المسائل في حالة احترام حقوق الشعب الإيراني، نعتقد أن عقدة الاتفاق النووي يجب حلها من نفس المكان الذي تمكنوا فيه من ربطها.

سأختتم بياني بالإعراب عن الحاجة المحسوسة في جميع أنحاء العالم إلى العدالة والإنصاف. ويجب أن يضطلع كل إنسان بدور نشط في بناء عالم جديد يقوم على العدالة والقيم الإنسانية. وإذا أردنا للعالم الجديد أن يكون مقبولا وقويما وقويا وناجحا في حل التحديات التي تواجه البشرية، فلا بد أن يستند إلى الإنصاف والعدالة العالميين. وهذا يتطلب اتباع عدة مبادئ.

أولا، في جميع أنحاء العالم، يجب أن نشعر بالمسؤولية الجماعية وأن نصمم على مكافحة القمع.

ثانيا، يجب أن نحترم رغبات وإرادة الشعوب والأمم ويجب أن نمتنع عن التدخل المباشر في شؤونها الداخلية.

ثالثا، يجب أن نقضي على المعايير المزدوجة.

رابعا، يجب أن نقف في وجه العنف والحرب.

خامسا، يجب على المنظمات الدولية أن تعمل باستقلالية وحكمة.

أخيرا، وهو الأهم، يجب أن نوجد أدوارا للبشر الكرام والمؤهلين ذوي الخبرة حتى يتمكنوا من إنشاء هذا النظام الجديد. ووجهات نظرنا بشأن آفاق المستقبل واقعية جدا. فعلى أساس الوعود الإلهية، كما أبلغنا بها الأنبياء، نعتقد اعتقادا راسخا أن العدالة ستسود العالم وأن أولئك الذين هم أتباع حقيقيون للوصايا الإلهية سينعمون ببركة ظهور المسيح مرة أخرى في آخر الزمان.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية إيران الإسلامية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد سيد إبراهيم رئيسي، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد أوخنا خوريلسوخ، رئيس منغوليا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس منغوليا.

اصطُحب السيد أوخنا خوريلسوخ، رئيس منغوليا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أوخنا خوريلسوخ، رئيس منغوليا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس خوريلسوخ (*تكلم باللغة المنغولية؛ والترجمة عن النص الإنكليزي الذي قدمه الوفد*): أود أن أعرب عن تهانئي القلبية لمعالي السيد تشابا كورشي على انتخابه بالإجماع رئيسا للجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين وأتمنى له كل النجاح في عمله.

لا يخالجنا أدنى شك في أن الدورة السابعة والسبعين ستؤدي دورا هاما في تعزيز الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي لدول العالم في مرحلة ما بعد الجائحة، وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ومكافحة تغير المناخ والتصحر، وتحديد سُبل حل الأزمات والصراعات الدولية عن طريق الحوار والوسائل السلمية.

في العام الماضي، احتفلنا بالذكرى السنوية الستين لعضوية منغوليا الكاملة في الأمم المتحدة. ونحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الثلاثين لإعلان منغوليا إقليمها منطقة خالية من الأسلحة النووية وبالذكرى السنوية العشرين لمشاركة منغوليا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

لذلك، وبالنيابة عن بلدي وشعبي، يشرفني كثيرا أن أعلن من على هذا المنبر أن منغوليا، خلال تلك العقود الستة، ما فتئت عضوا مسؤولا في الأمم المتحدة، وتشارك بهمة وتتعاون في الجهود المتعددة الأطراف داخل المجتمع الدولي، وتقدم إسهامات ملموسة في السلم والأمن العالميين وتعزز رفاه البشرية وتنميتها.

يمر العالم بأسره بمحن وتحديات صعبة، من قبيل الفقر والإجحاف وتغير المناخ وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) والعقبات المرتبطة بالجائحة فيما يتعلق بالجمارك والنقل والخدمات اللوجستية وارتفاع الأسعار، والتضخم، فضلا عن التوترات الجيوستراتيجية والجيوسياسية.

وفقا لتقرير صادر عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، حتى في هذه الأوقات الصعبة، عندما شرعت دول العالم في إغلاق حدودها وفرض قيود وحجر صحي من أجل حماية حياة وصحة مواطنيها من جائحة COVID-19، مما تسبب في كثير من الأحيان في أزمات اقتصادية، استمرت النفقات العسكرية العالمية في الزيادة في عام ٢٠٢١، لتصل إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق، أي عند ٢,١ تريليون دولار.

أن تلك الميزانية الضخمة والأموال التي أنفقت على الجيش والتسلح لو خصصت لأقل البلدان نموا والبلدان النامية، لكان مستقبل الملايين من الأطفال أكثر إشراقا، ولتم تخليص الملايين من براثن الفقر، ولتحرر الملايين من الجوع والمرض، ولتم حصول الملايين على الغذاء وفرص التعليم والعمل وأماكن للعيش. لقد حان الوقت لنا جميعا للتأمل بإمعان في التقدم الذي كان يمكن إحرازه لو أنفق ذلك المبلغ الهائل من المال على المسائل الملحة المتمثلة في مكافحة الاحترار العالمي وتغير المناخ.

من المؤسف حقا أن الحالة في العالم آخذة في التدهور وأن انعدام الثقة وسوء الفهم يتعمقان، على الرغم من أن البشرية عانت بما فيه الكفاية في القرن العشرين بسبب آفة الحربين العالميتين، والانقسام الناجم عن الحرب الباردة، والصراعات بين الأديان، والإرهاب، من بين أمور أخرى. وفي ظل الواقع الحالي المعقد، ينبغي لنا دائما أن نسعى جاهدين للتعلم من أخطاء الماضي، وأن نعمل على بناء الثقة المتبادلة والتفاهم والاحترام، وبذل كل جهد ممكن لحل كل سوء فهم أو صراع أو حرب بالوسائل السلمية والحوار.

قبل ثمانية قرون، وحد سلفنا – جنكيز خان العظيم – جميع سكان منغوليا، وأسس الدولة المنغولية العظيمة تحت قوة السماء الزرقاء الأبدية، ووضع حدا للحروب والصراعات التي دامت قرونا، وجلب السلام إلى الغرب والشرق تحت حكم العدالة، وأنشأ السلام المنغولي في التضاريس الشاسعة لأوراسيا.

ينظر العلماء والباحثون في جميع أنحاء العالم إلى ترسيخ السلام المنغولي بوصفه مساهمة مهمة للمغول في تاريخ العالم والنهوض بالبشرية ويؤكدون أن السلام المنغولي أدى دورا مهما في تطوير التجارة الحرة بين البلدان، ووضع الأساس للدبلوماسية وتبادل المبعوثين، وكذلك تبنى أفكار الحرية الدينية وسيادة القانون بدون فرض ثقافة المرء ودينه على الآخرين.

أشاد قرار الجمعية العامة المعنون "الذكرى الثماني مائة لقيام الدولة المنغولية"، والذي اتخذته في عام ٢٠٠٥، بمساهمة المغول في تاريخ البشرية، وسلَّم القرار

”بثراء الحضارة البدوية ومساهمتها الهامة في تعزيز الحوار والتفاعل فيما بين الحضارات بجميع أشكالها.، في جملة أمور، على المجتمعات في جميع أنحاء آسيا وأوروبا، واستوعبت بدورها التأثيرات من الشرق والغرب على السواء في تبادل حقيقي للقيم الإنسانية“ (القرار ١٦/٦٠، الفقرة الخامسة من الديباجة).

وسلَّم أيضا

”بالدور الهام الذي اضطلعت به الثقافة البدوية القوية والمثابرة في تنمية الشبكات التجارية الممتدة وإنشاء المراكز الإدارية والثقافية والدينية والتجارية الكبيرة“ (المرجع نفسه، الفقرة السادسة من الديباجة).

وأخيرا، سلم القرار

”بالمغزى والأهمية المتزايدتين أبدا لثقافة العيش في وئام مع الطبيعة، وهي سمة متأصلة في الحضارة البدوية، في عالم اليوم“ (المرجع نفسه، الفقرة السابعة من الديباجة).

وهذا يدل على أن السلام المنغولي تضمن أفكارا تقدمية من شأنها أن تشكل أساس الجهود الجماعية التي يبذلها المجتمع الدولي لصون السلام والاستقرار في العالم الحديث. ولذلك، نحن، أحفاد مؤسسي السلام المنغولي، نهيب بالمجتمع الدولي أن يفهم بعضنا البعض الآخر، وأن نتعاون، وأن نتدبر أمر كل صراع من خلال الحوار السلمي حتى يتسنى لكوكبنا الأزرق أن يكون في سلام وأن ينشأ ”سلام عالمي“. كما ندعو شعوب العالم إلى توحيد الجهود لتحقيق ذلك الهدف النبيل.

ما فتئت منغوليا تنتهج على الدوام سياسة خارجية محبة للسلام، ومنفتحة، ومتعددة الأركان ،ومستقلة. وخلال الزيارة الرسمية التي قام بها الأمين العام أنطونيو غوتيريش إلى منغوليا في آب/أغسطس، استخدم عبارة ”رمز للسلام في عالم مضطرب“ – وهو اعتراف واضح بتلك السياسة من جانب المجتمع الدولي. وقد شاركت منغوليا بنشاط في تعزيز السلم والأمن الدوليين وفي جهود حفظ السلام وقدمت عدة مقترحات ومبادرات. ومن الأمثلة البارزة على ذلك إعلان إقليمها منطقة خالية من الأسلحة النووية.

وفي البيان الذي أدلى به الأمين العام في افتتاح المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، المعقود في آب/أغسطس، حذر من أن المسافة بين البشرية والإبادة النووية ما هي إلا ”سوء فهم واحد، وسوء تقدير واحد“. وفي ذلك الصدد، لا أحث الدول الأطراف في المعاهدة فحسب، بل أحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على ممارسة الإرادة السياسية والشجاعة لبناء عالم خالٍ من الأسلحة النووية وعلى الاتحاد والعمل معا بكل إخلاص وصدق من أجل أمنا الأرض والسلام والأجيال المقبلة.

تعتقد منغوليا أن نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار، والقضاء التام على الأسلحة النووية، وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية أفضل وأنجع الوسائل لبناء عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ولذلك، نرى أن الاعتراف الدولي بمركز منغوليا بوصفها دولة خالية من الأسلحة النووية إنما هو نتيجة إسهامنا وجهدنا الملموسين في هذه القضية.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية العشرين لمشاركة منغوليا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وخلال تلك الفترة، خدم أكثر من ٢٠ ٠٠٠ عسكريا منغوليا في عمليات الأمم المتحدة وغيرها من عمليات حفظ السلام الدولية في النقاط الساخنة في جميع أنحاء العالم.

لقد أرسلت منغوليا أول ضابطة لديها إلى عملية من عملياا الأمم المتحدة لحفظ السلام في عام ٢٠٠٦، والآن نحن من بين أفضل ٢٠ بلدا ضمن ١٢٠ بلدا من حيث عدد النساء العاملات في حفظ السلام اللاتي أسهمن في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

إن منغوليا ملتزمة التزاما راسخا بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بشأن المرأة والسلام والأمن، وبدعوة إدارة عمليات السلام بالأمم المتحدة إلى زيادة عدد النساء العاملات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام إلى ١٥ في المائة بحلول عام ٢٠٢٧. في إطار ذلك الهدف، وبمبادرة من بلدي، استضفنا مؤتمرا دوليا بشأن تعزيز دور

المرأة في حفظ السلام، في حزيران/يونيه. وأصبح المؤتمر، الذي ضم حفظة السلام من أكثر من ٣٠ بلدا وممثلي المنظمات الدولية، حدثا بارزا لتقاسم وتبادل المعارف والخبرات والدروس المستفادة. وطرحنا أيضا مبادرة لاستضافة ذلك المؤتمر كل خمس سنوات، ويحدونا الأمل في أن تؤيد كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة والبلدان المساهمة بقوات ذلك الاقتراح.

وفي الوقت نفسه، يسرني أن أشدد على أن الأمم المتحدة وقيادتها قد قدرتا تقديرا كبيرا المساهمات الحقيقية لمنغوليا المحبة للسلام في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والقضية المقدسة المتمثلة في تعزيز السلم والأمن الدوليين، وقدمتا الدعم الكامل لمقترحاتنا ومبادراتنا.

وما فتئت منغوليا تقترح باستمرار إنشاء آلية للحوار بغية الإسهام في السلام والأمن في شمال شرق آسيا وفي الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية. في هذا السياق، أطلقت منغوليا في عام ٢٠١٣ مبادرة لتنظيم المؤتمر الدولي "حوار أولانباتار بشأن الأمن في شمال شرق آسيا". في حزيران/يونيه، نظمنا المؤتمر الدولي السابع لـ "حوار أولانباتار بشأن الأمن في شمال شرق آسيا" وناقشنا طائفة واسعة من المسائل، بما في ذلك الأمن الإقليمي، وشبكة الكهرباء، والتنمية الخضراء، وفرص التعاون الإنساني، والانتعاش الاقتصادي بعد الجائحة. تبين نتائج المؤتمر أن أهمية مبادرة حوار أولانباتار قد ازدادت، وأنها تتحول إلى آلية مفتوحة وشاملة للجميع تجمع المسؤولين الحكوميين والأوساط الأكاديمية من بلدان المنطقة دون الإقليمية وخارجها، فضلا عن ممثلي المنظمات الدولية.

في مواجهة الكوارث الطبيعية المتكررة والأمراض المعدية، أصبح إنشاء بنية تحتية إقليمية متكاملة للحد من مخاطر الكوارث والمساعدة الإنسانية إحدى أكثر المسائل الأمنية إلحاحا في شمال شرق آسيا.

مع أخذ ذلك في الاعتبار، طرحت منغوليا في عام ٢٠١٨ مبادرة لإنشاء منصة متكاملة للحد من مخاطر الكوارث في منطقة شمال شرق آسيا، والآن نقترح إنشاء مركز عمل إنساني إقليمي أو مستودع للغايات الإنسانية على أساس المرافق التابعة لمطار أولان باتور الدولي. أنا واثق من أن تلك المبادرات ستحظى بدعم ومساعدة بلدان أخرى في المنطقة، فضلا عن منظومة الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة.

إن القيود والجزاءات الاقتصادية الواسعة النطاق الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩ المستمرة والنزاعات الجيوسياسية قد أضرت بشدة بالاقتصادات الوطنية. فقد ارتفعت أسعار السوق العالمية للأغذية والوقود والمنتجات الزراعية والطاقة والمواد الخام ارتفاعا حادا لم يسبق له مثيل، مما تسبب في تقلبات في الاقتصاد العالمي والأسواق المالية وخلق مخاطر كبيرة.

وبدعم فوري من الأمم المتحدة ومؤسسات منظومتها، فضلا عن الشركاء الإنمائيين، لجهود منغوليا لمكافحة كوفيد-١٩، تم حتى اليوم تطعيم ٧٠ في المائة من السكان بالكامل، وإزالة القيود المحلية وفتح الحدود.

وعلى الرغم من أننا نمر بفترة مضطربة، فإن حكومة منغوليا تنفذ سياسة الإنعاش الجديدة التي وضعت في انسجام مع أهداف التنمية المستدامة. وتركز هذه السياسة على تحسين الهياكل الأساسية للطرق والسكك الحديدية والحدود؛ وزيادة مصادر الطاقة؛ وتعزيز التصنيع، فضلا عن التنمية الحضرية والريفية؛ وتعزيز الشراكة والإنتاجية بين القطاعين العام والخاص.

وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من الأوقات الصعبة خلال الجائحة والوضع الطبيعي الجديد، تبذل منغوليا جهودا لتسريع التحول الرقمي واعتمدت مجموعة من القوانين الجديدة بشأن التنمية الرقمية. لقد استحدثنا منصة منغوليا الإلكترونية من أجل تبسيط تقديم الخدمات العامة للمواطنين والكيانات، والحد من الفساد والبيروقراطية، وزيادة أمن المعلومات، وتعزيز الحكم الرشيد. علاوة على ذلك، نعمل على توسيع وتطوير تعاوننا المتعدد الأطراف في تلك الميادين على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وتؤيد منغوليا تأييدا تاما المبادرات الرئيسية المطروحة في خطتنا المشتركة للأمين العام (A/75/982)، وهي لا تدخر جهدا لتنفيذها إلى

جانب أهداف التنمية المستدامة، والسياسة الإنمائية الطويلة الأجل لرؤية ٢٠٥٠ الوطنية، وسياسة الإنعاش الجديدة.

يجب ألا ننسى أن التحديات الخطيرة التي نواجهها، مثل تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والتصحر، وتدهور الأراضي، ونقص الموارد المائية، والجفاف، لا تزال تنتظر الحلول.

إن منغوليا بلد من أكثر البلدان تأثرا بتغير المناخ. لذلك، وبغية مكافحة تغير المناخ والتصحر والعواصف الترابية، ومن أجل زيادة الموارد الحرجية والمائية، أطلقت منغوليا المبادرة الوطنية "بليون شجرة" من أجل زراعة بلايين الأشجار وتنميتها وحمايتها. لقد رحب الشعب المنغولي وحكومته وشركاؤنا الإنمائيون بتلك المبادرة، ويجري الآن تنفيذ المبادرة الوطنية "بليون شجرة" بنجاح في جميع أنحاء البلد. يسرني أن أبلغ الجمعية بأن الأمين العام قد انضم شخصيا إلى المبادرة ويدعمها.

وبالإضافة إلى ذلك، تكرر منغوليا تأكيد التزامها بالتعاون النشط وتقديم مساهمة حقيقية في الحد من الأثر السلبي لتغير المناخ وحماية البيئة على الصعيدين الإقليمي والدولي. في ذلك السياق، يسرني أن أبلغ الجمعية بأن منغوليا ستستضيف الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، في عام ٢٠٢٦.

ثمة مسألة أخرى ينبغي أن تسترعي انتباه الجمعية العامة إليها، وهي ندرة المراعي، حيث إن حيز الماشية التي يملكها البدو الرّحل يتقلص يوما بعد يوم، وتواجه ثقافة الترحال بالماشية خطر الانقراض.

نحن المنغوليون شعب مترحل ورعوي. إن حياة أكثر من ٢٠٠ مليون شخص يربون الماشية ويعيشون في وئام مع الطبيعة مثلنا معرضة للخطر الآن بسبب تغير المناخ وتدهور الأراضي والتصحر والجفاف وأحداث فصل الشتاء القاسية. من أجل حماية مصالحهم، وتحسين إدارة المراعي واستخدامها، والحفاظ على توازن النظام الإيكولوجي، وتوفير الأمن الغذائي والإمدادات الغذائية العالمية، بادرت منغوليا إلى طرح قرار للجمعية العامة تعلن فيه سنة ٢٠٢٦ السنة الدولية للمراعي ورعاة الماشية (القرار ٢٥٣/٧٦)، الذي اعتمد في ١٥ آذار/مارس ٢٠٢٢.

أطلقنا المبادرة الوطنية للبليون شجرة جنبا إلى جنب مع البرامج الوطنية للإمدادات الغذائية والأمن الغذائي ومنغوليا الصحية من أجل المساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخلق بيئة صحية يمكن للناس أن يعيشوا فيها حياة صحية ويستهلكون طعاما صحيا. ونقدر تقديرا كبيرا الدعم والتعاون اللذين قدمتهما بلدان المنطقة والمنظمات الدولية لتلك الجهود.

وفي الوقت الحاضر، ومع التغير الجذري في النظام الدولي والمعايير الدولية التي أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية، تتزايد أهمية تعددية الأطراف ودور المجتمع الدولي أكثر من أي وقت مضى. ولذلك السبب، نرى أن من المهم أن تشارك كل دولة عضو بنشاط في عملية إصلاح الأمم المتحدة وأن تسهم إسهاما بناء في تعزيز موقف المنظمة ودورها. وترى منغوليا أن مفتاح إصلاح الأمم المتحدة هو إصلاح مجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وما فتئت منغوليا تشارك بانتظام، منذ عام ٢٠٠٩، في المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن، معربة عن موقفها المبدئي.

وقد أظهرت التطورات في السنوات الأخيرة أن الجمعية العامة هي أهم منبر لمناقشة مسائل السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية على الصعيد العالمي. ولذلك، نرى أن تعزيز دور الجمعية العامة أمر هام لضمان توازن القوى بين البلدان وإبراز أصوات البلدان الصغيرة والنامية بصورة أكثر وضوحا.

وأخيرا، أود أن أدعو الدول الأعضاء إلى دعم "خماسية التغيير" للأمم المتحدة، المبينة في تقرير الأمين العام المعنون "خطتنا المشتركة"، من أجل أمم متحدة جديدة وأكثر فعالية. فلنبذل جهودا جماعية لكفالة السلام والأمن والتنمية والرخاء على الصعيد العالمي.

ولتباركنا السماء الزرقاء الأبدية، نحن البشر، إلى الأبد.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس منغوليا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد أوخنا خورلسوخ، رئيس منغوليا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية رواندا.

اصطحب السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كاغامي (*تكلم بالإنكليزية*): لقد ازداد تقرير الأمين العام التاريخي "خطتنا المشتركة" (A/75/982) قيمة منذ صدوره قبل عام. إن العالم في حالة من الاضطراب، مع تزايد الأزمات المتداخلة من حيث الحجم والشدة، بما في ذلك تغير المناخ وتضخم أسعار المواد الغذائية والنزاعات والهجرة غير المنظمة. وتتطلب جميع تلك التحديات تعاونا وجهودا متعددة الأطراف. ومع ذلك، فإن التصور بأن النظام الدولي لم يعد على مستوى المهمة لم يزد إلا تعمقا، لا سيما عندما تكون مصالح الأعضاء الأقوياء على المحك.

ففي شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ساعدت الانتكاسات الأخيرة على تسليط الضوء على أن الحالة الأمنية لا تختلف اختلافا جوهريا عما كانت عليه قبل ٢٠ عاما، عندما نشرت لأول مرة أكبر بعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة وأعلاها كلفة. وقد عرض ذلك الدول المجاورة، ولا سيما رواندا، لهجمات عبر الحدود كان من الممكن منعها تماما. وثمة حاجة ملحة إلى إيجاد الإرادة السياسية لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية في نهاية المطاف. فتبادل إلقاء اللوم لا يحل المشاكل. وهذه التحديات ليست مستعصية على الحل، ويمكن إيجاد حلول لها. وسيكون ذلك في نهاية المطاف أقل كلفة بكثير من حيث المال والأرواح البشرية على حد سواء.

وعلى الرغم من أوجه القصور، هناك أمثلة تثبت أن التعاون الدولي يمكن أن يعالج المسائل التي تهمنا جميعا بنجاح. والصحة العالمية مثال على ذلك. فقد ساعد الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا على إنقاذ عدد لا يحصى من الأرواح، في أفريقيا وخارجها، مع تعزيزه النظم الصحية كذلك. ويحدوني الأمل في أن تستجيب جميع البلدان بقوة وأن تحافظ على التزاماتها في الاجتماع السابع لتجديد موارد الصندوق العالمي، الذي سيرأسه الرئيس بايدن في وقت لاحق اليوم.

وتضطلع أفريقيا بدورها، غير أن عليها أن تفعل المزيد. ومن أجل الاستدامة، يجب أن يسير التمويل الخارجي جنبا إلى جنب مع زيادة التمويل المحلي للصحة. وتلك أولوية، يتابعها الاتحاد الأفريقي على أساس سنوي، ويشرفني أن أقودها بالنيابة عن المنظمة.

كما إننا نعمل مع الشركاء لجلب تصنيع اللقاحات من البداية إلى النهاية إلى قارتنا، لا سيما من خلال التعاون مع بيونتيك والدعم القوي من الاتحاد الأوروبي. وهذا أمر بالغ الأهمية لزيادة قدرة أفريقيا على الصمود في وجه الجوائح مستقبلا.

وأثني على الأمين العام لعقده مؤتمر قمة تحويل التعليم في وقت سابق من هذا الأسبوع. فمستقبل بلايين الأطفال والشباب في جميع أنحاء العالم يعتمد على التغلب على تحديات الشمول وجودة التعليم، لا سيما ونحن نتعافى من الجائحة.

وبعيدا عن العناوين الرئيسية، تحتفظ الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات المتعددة الأطراف بالقدرة على وضع جدول أعمال يمكننا جميعا أن نؤيده. ففي الاجتماع الأخير لرؤساء حكومات الكومنولث المعقود في كيغالي، اعتمد القادة برنامج عمل طموح، بما في ذلك صكوك خاصة بشأن الأراضي الحية والتحضر وحماية وإصلاح رعاية

الأطفال. واتفقنا كذلك على إيلاء الأولوية للشراكات بين القطاعين العام والخاص لإيجاد وظائف رقمية للشباب في جميع أنحاء الكومنولث.

فالمستقبل رقمي والتحول يحدث الآن، كما يتضح من العمل الجاري الذي تقوم به لجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية المستدامة وأمانة أفريقيا الذكية. والوظائف الرقمية عالية الجودة استجابة عملية للدوافع الكامنة وراء الهجرة غير النظامية من خلال سد فجوة الاستثمار في رأس المال البشري التي تفصل بين البلدان ذات الدخل المرتفع والبلدان المنخفضة الدخل. ولضمان تقاسم الفوائد بالتساوي، يجب علينا أن نواصل الاستثمار بشكل منصف في التكنولوجيات الناشئة، مثل الذكاء الاصطناعي.

وفي مجال بناء السلام ومكافحة الإرهاب، يمكن للمبادرات الإقليمية أن تكمل العمل الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة.

وقد ثبت أن المبادرات الإقليمية والثنائية تحدث فرقا كبيرا، سواء في جمهورية أفريقيا الوسطى أو المشاركة الناجحة في احتواء التطرف العنيف في شمال موزامبيق، التي قامت بها رواندا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وإذا ما جُرب هذا النهج بشكل سليم في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على النحو الذي اقترحته عملية نيروبي، فإنه سيحدث فرقا. بيد أن هذه الجهود، لكي تكون مستدامة، تتطلب دعما ماليا متسقا من المجتمع الدولي.

أمور كثيرة على المحك، والوقت ليس في صالحنا. لا يمكننا أن نتوقع أو نمنع كل أزمة، ولكن يمكننا أن نكون مستعدين بشكل أفضل للرد بسرعة وفعالية عند الضرورة، خاصة إذا عملنا معا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية رواندا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب شفيق دزافيروفيتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك.

اصطحب السيد شفيق دزافيروفيتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد شفيق دزافيروفيتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس دزافيروفيتش (*تكلم بالبوسنية؛ وقدم الوفد ترجمة شفوية إلى الإنكليزية*): بصفتي رئيسا لمجلس رئاسة البوسنة والهرسك، يشرفني أن أخاطب هذا الجهاز.

أهنئ السيد شهيد على رئاسته الناجحة للجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين. وعلى الرغم من ظروف العمل الصعبة الناجمة عن الجائحة إلا أنه عمل بتفان مع الأمين العام، السيد غوتيريش، حتى يتمكن جهاز الأمم المتحدة هذا من الاضطلاع بواجباته. كما أهنئ السيد كوروشي على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين. يمكنه أن يعول على دعم وتعاون البوسنة والهرسك في كفالة العمل المثمر لهذا الجهاز.

في الدورات الأخيرة للجمعية العامة ومحافل دولية أخرى كان تقييمنا للنظام العالمي دائما بأنه يشهد تغيرات جذرية. ولكن اليوم يمكننا أن نستنتج أن العالم قد تغير بلا رجعة. إن العلاقات الدولية التي اعتاد الهيكل الأمني لأوروبا الاستناد عليها، وكذلك الإطار الدولي الأعم، لا وجود لها الآن.

وفي وقت تواجه فيه المدن والقرى في أوكرانيا واقع الحرب المرعب فإن أقل ما يمكننا فعله هو ألا نلتزم الصمت عنها. يجب ألا نلتزم الصمت، وبخاصة في هذا المبنى، بيت الأمم المتحدة، الذي أنشئ لمنع ووقف ما يحدث حاليا في أوكرانيا. ويجب ألا نلتزم الصمت في البوسنة والهرسك أيضا. نحن مدينون بذلك لذكرياتنا الحية عن أهوال الحرب والعدوان.

لقد عجزت منظومة الأمم المتحدة عن منع أو وقف الحرب في بلدي في الفترة بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٥. ومن المؤسف أن ذلك

قد حدث مرة أخرى في حالة أوكرانيا. إنني أشير في المقام الأول إلى مجلس الأمن، الجهاز المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين، في ضوء المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

بسبب العلاقات والحواجز الداخلية، من الواضح أن مجلس الأمن غير قادر على الوفاء بالتزاماته. بيد أن الجمعية العامة اتخذت قرارا بأغلبية ساحقة بشأن العدوان على أوكرانيا (القرار دإط-١١/١). أكد ذلك القرار المبادئ التي لا جدال فيها لميثاق الأمم المتحدة ونصوص القانون الدولي الأخرى، والتي تحظر استخدام القوة المسلحة. إنه يأمر الدول بحل الخلافات بالوسائل السلمية. ويعرب القرار عن تأييده لسلامة أراضي أوكرانيا وسيادتها. وهو يشير بشكل قاطع إلى أعمال الاتحاد الروسي بوصفها عدوانا. ويدعو إلى وقف العدوان. وأخيرا، يرفض القرار التحركات الانفصالية لبعض المناطق داخل أوكرانيا الموجهة ضد سلامة أراضيها.

لقد أيدت البوسنة والهرسك هذا القرار ووقفت على الجانب الصحيح من التاريخ، إلى جانب ١٤٠ بلدا آخر. ويتماشى ذلك مع الالتزامات المنبثقة عن ميثاق الأمم المتحدة، ومواقفنا التي اتخذناها في السابق، ومع التزامنا باتباع السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي وفقا لاتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب.

وعلى الرغم من أن القرار لا يملك سلطة وقف الحرب إلا أنه يملك القدرة على وقف الأكاذيب. إن اللغة الواضحة والتي لا لبس فيها لهذا المحفل الدولي الأعلى تقلل بشكل كبير من المساحة المتاحة لأولئك الذين يحاولون جعل الحقيقة أمراً نسبياً. الخطوة الأولى نحو أي حل هي قول الحقيقة واحترامها.

آمل أن يكون هناك سلام في أقرب وقت ممكن حتى يتمكن الناس في أوكرانيا من عيش حياة طبيعية وحتى يتمكن المشردون من العودة إلى ديارهم

إن الحرب في أوكرانيا، وكذلك عواقب الجائحة، قد أدت إلى تغييرات جذرية في جميع مجالات الحياة. ويتجلى ذلك حاليا بوضوح في أزمة الطاقة الخطيرة، والتضخم، والركود العام، والتهديد الذي تتعرض له الإمدادات، ولا سيما في قطاع الأغذية. إننا جميعا نواجه شتاء صعبا ومليئا بالتحديات.

لقد مكنت الأسواق العالمية والتجارة الحرة الدولية من إحراز تقدم هائل في جميع أنحاء العالم. إن القضاء على الجوع، وتوافر السلع الاستهلاكية، والنمو الاقتصادي المستمر في جميع أنحاء العالم، كلها فوائد لا جدال فيها للتحرير الاقتصادي العالمي. لقد ربطت العولمة بإحكام بين مختلف أنحاء العالم وجعلتنا مترابطين. وأنتجت الروابط الاقتصادية والأمنية والسياسية القوية إطارا عالميا متكاملا بشكل متزايد. وفي هذا الإطار يعتمد الجميع على بعضهم البعض في مختلف المجالات، من الاقتصاد إلى الأمن.

وفي الوقت نفسه، فإن الترابط بين مختلف أنحاء العالم هو مصدر ضعف مجتمعنا العالمي. وقد أصبح ذلك واضحا خلال الجائحة عندما تم إغلاق قنوات النقل والإمداد. ويتضح هذا أيضا في ضوء الأزمة الحالية المتعلقة بالحرب في أوكرانيا. فبسبب الحصار المفروض على صادرات القمح من الموانئ الأوكرانية فإن البلدان النامية في أفريقيا وآسيا تواجه الجوع. ويواجه جزء كبير من القارة الأوروبية أزمة طاقة بسبب الاعتماد على الغاز الروسي.

ونتيجة للصعوبات الناجمة عن عملية التكامل السياسي والاقتصادي كثيرا ما شهدنا في السنوات الأخيرة دعوات قوية للسيادة السياسية والحمائية الاقتصادية. وعواقب تحوّل البلدان المتقدمة النمو من دول صناعية إلى حقبة ما بعد الصناعة، والهجرة، ومؤخرا الجائحة، قد دفعت كثيرين إلى المطالبة بإقامة حواجز اقتصادية، بل وحتى جدران فعلية وأسوار سلكية.

إن هذا هو الطريق الخطأ. الحل للمشاكل المذكورة أعلاه ليس الإغلاق، ولكن الانفتاح. والحل ليس قدراً أقل من التعاون، بل أنه قدر أكبر منه. والحل لأزمة الطاقة في أوروبا، الناجمة عن الاعتماد على مصدر أوحد، هو الاعتماد فقط على قوى المرء الذاتية. الحل يكمن في التنويع وفي إيجاد قنوات جديدة ومتعددة لإمدادات الغاز ومصادر الطاقة الأخرى.

ليس لأحد في العالم الحديث ما يكفي من الموارد ليحقق اكتفاءه الذاتي. وتبين الأزمات السابقة أن الاعتماد على مصادر خارجية فردية ليس كافيا أيضا. ولا يمكننا التغلب على هذه الصعوبات إلا بزيادة تعاوننا الدولي.

إننا نعيش في حقبة غير مستقرة، لم يسبق لها مثيل في التاريخ الحديث. وبينما نواجه شتاء بالغ الصعوبة، فإننا ندرك ما تنطوي عليه أزمة الاقتصاد والطاقة الحالية من احتمالات لزعزعة الاستقرار.

لقد زودنا القرن العشرون بدروس قيمة جدا حول العلاقة بين الأزمة الاقتصادية والشعبوية اليمينية. فقد وصلت الحركة النازية إلى السلطة مستغلة موجة من الكساد الاقتصادي الكبير. وأدى ذلك إلى أكبر كارثة في تاريخ البشرية. وبعد ذلك، أنشئت الأمم المتحدة واعتمد ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، وغير ذلك من قوانين الأمم المتحدة.

والفكرة الأساسية للأمم المتحدة هي تحقيق المساواة بين جميع الناس، بغض النظر عن أصلهم أو لون بشرتهم أو دينهم أو انتمائهم الوطني أو غيره. وتستند جميع مواثيق القانون الدولي التي ذكرتها إلى تلك الفكرة. وقد بنيت الحضارة الحديثة على هذه الفكرة.

واليوم، وبعد ثمانية عقود تقريبا، يمكننا أن نسمع أصواتا تنكر تلك المبادئ الأساسية علنا أو ضمنيا. ويقول الشعبويون اليمينيون بشكل متزايد إن جميع الشعوب والدول لا تتمتع بحقوق متساوية وأن بعضها أكثر قيمة من غيرها. وهم يدافعون بشكل متزايد عن أفكار التفوق الإثني والعرقي علنا ويزعمون بأن الهيمنة والقوة الغاشمة هما المبدآن الوحيدان اللذان يمكن، بل وينبغي، أن تُبنى عليهما العلاقات بين الأشخاص وبين الدول. ويكفي اتخاذ خطوة واحدة بموجب تلك الأفكار لإشعال شرارة العنف.

ومن على هذا المنبر، ومن مبنى الأمم المتحدة، أدعو إلى توخي الحذر والعمل. إننا سنواجه تحديات هائلة في الفترة المقبلة. ويجب أن نفي بواجبنا وأن نناضل من أجل أفكار الحضارة. ويجب أن ندافع عن تلك الأفكار بأي ثمن.

ظلت البوسنة والهرسك موطنا للعديد من الشعوب والثقافات والأديان على مدار قرون. وتقليدنا العريق في التعددية الثقافية هو شيء نفخر به. فنحن فخورون بطوائفنا المسلمة والمسيحية واليهودية والروما وغيرهم من المجتمعات المحلية، فضلا عن ثقافة العيش معا والاحترام المتبادل التي شكلناها على مر القرون. وتشكل كل تلك المجتمعات المحلية، فرادى وجماعات، هيكل فسيفساء دولة البوسنة والهرسك. وهذه هي الطريقة التي تسير بها الأمور، وهكذا ستبقى.

وفي الوقت نفسه، فإن البوسنة والهرسك، بوصفها ملتقى للثقافات، تمثل شوكة في خاصرة السياسات القائمة على فكرة استحالة العيش معا وضرورة المواجهة. وأدت هذه السياسات إلى الحرب المرعبة في البوسنة والهرسك خلال الفترة من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٥. وبلغت تلك الحرب ذروتها بالإبادة الجماعية في سريبرينيتسا.

وتعترف القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن في تلك الفترة، فضلا عن تقارير الأمين العام وأحكام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بالحرب في البوسنة والهرسك بوصفها نزاعا مسلحا دوليا، شاركت فيه البلدان المجاورة.

وتخلص الأحكام الصادرة عن المحكمة الدولية في لاهاي إلى ارتكاب أعمال إجرامية مشتركة. وكان الهدف من تلك الأعمال هو محو مجموعات عرقية معينة من أجزاء من أراضي البوسنة والهرسك بحيث يتم في نهاية المطاف ضم تلك الأراضي إلى البلدان المجاورة. وكان ذلك أخطر انتهاك للقانون الدولي العام والقانون الدولي الإنساني.

لقد مرت البوسنة والهرسك بعملية شاقة لبناء السلام منذ إبرام اتفاق دايتون للسلام. ومع ذلك، ما زلنا نواجه تحديات عديدة. وبعض التحديات الرئيسية تتمثل في وجود سياسات معينة في البوسنة والهرسك وفي الجوار لم تتخل قط عن أهداف زمن الحرب المتمثلة في تقسيم بلدنا.

فهناك أحزاب في البوسنة والهرسك تشكل جزءا من الموجة الواسعة من الشعبوية اليمينية في أوروبا. وتزعم تلك الأحزاب صراحة أن البوسنة والهرسك لا يمكن أن تستمر لأنه، وفقا لها، لا يمكن للمسلمين والمسيحيين أن يعيشوا معا. إن المسلمين والمسيحيين يعيشون معا ويمكنهم العيش معا. وتنطوي هذه الطريقة في العيش على منظور. وما ليس له منظور بالتأكيد هو السياسات الرجعية التي تعارض طريقة العيش هذه.

إن تاريخ البوسنة والهرسك يمتد لقرون، وهي مثال حي ودليل على الفكرة الحضارية القائلة بأن الناس من مختلف الأديان والأمم والثقافات يمكن أن يعيشوا معا. والحقيقة هي أن البوسنة والهرسك، على الرغم من الحرب التي كانت تهدف إلى تدميرها، تمكنت من البقاء. وهذا يدل على القدرة الاستثنائية لبلدي على الصمود.

إن غالبية الناس في البوسنة والهرسك يريدون أن يعيشوا في سلام رغم اختلافاتهم. ولدى هذه البوسنة والهرسك قوة كافية للمثابرة. وأنا مقتنع بأن هذا سيكون هو الحال.

وتبين تجربة البوسنة والهرسك أن سيادة القانون عامل حاسم في بناء السلام. وقد وفرت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، التي شكلتها الأمم المتحدة، للضحايا الحد الأدنى من العدالة. وبعثت برسالة إلى المجرمين مفادها أن أفعالهم لن تمر من دون عقاب، وأنهم سيُقدمون إلى العدالة وسيواجهون عواقب أفعالهم.

وعلاوة على ذلك، هناك هيئات أخرى في المجتمع الدولي تسهم إسهاما كبيرا في بناء السلام وصونه، وفي المقام الأول مكتب الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك ومجلس تنفيذ اتفاق السلام.

وقد أنشئت هاتان الهيئتان على أساس الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يكلف المجتمع الدولي بالتدخل من أجل صون السلام. وقد أيدت قرارات مجلس الأمن ذات الصلة أيضا إنشاء هاتين الهيئتين. وبالتالي، لا يمكن إغلاق هاتين الهيئتين إلا بعد صدور قرار جديد عن مجلس الأمن. ولم يحن الوقت بعد لذلك.

واسمحوا لي أن أُذكر الدول الأعضاء بالإشراف الدولي الذي كان موجودا في بعض البلدان المتقدمة النمو إلى حد كبير، مثل ألمانيا، والذي كان يمتع بسلطات تنفيذية أكبر من مكتب الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك. وانتهى ذلك الإشراف بعد ٤٥ عاما من نشأته، وذلك بمجرد وضع الشروط المسبقة اللازمة لذلك.

وما فتئ مكتب الممثل السامي ومجلس تنفيذ اتفاق السلام يساعدان الجهات الفاعلة السياسية المحلية في تنفيذ الإصلاحات على مدى السنوات الـ ٢٧ الماضية. ومن خلال الجهود المشتركة، تمكنا من توحيد الجيوش الثلاثة التي كانت متحاربة ذات يوم في قوة مسلحة واحدة. كما وحدنا أجهزة الاستخبارات الثلاثة والنظم الضريبية الثلاثة والهيئات القضائية الثلاث، وما إلى ذلك.

وبفضل تلك الإصلاحات ووجود القوات المسلحة وغيرها من مؤسسات الدولة في البوسنة والهرسك، وحتى بعد الانسحاب التدريجي لقوات دولية قوامها ٦٠ ٠٠٠ جندي من البوسنة والهرسك، ظل السلام على حاله.

لقد شهد العام المنقضي هجمات ضد ٢٧ عاما من تنفيذ اتفاق دايتون للسلام. وعلى وجه الخصوص، كانت هناك محاولة لحل مؤسسات الدولة المنشأة على أساس الأحكام الواضحة لاتفاق دايتون للسلام.

وبفضل الإجراء الذي اتخذه مكتب الممثل السامي ومجلس تنفيذ اتفاق السلام والدول الأعضاء، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، أمكن وقف الهجوم على مؤسسات الدولة وتم الحفاظ على السلام مرة أخرى. وهذا يدل على نجاعة وكفاءة مؤسسات المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك.

وكانت هناك طلبات لإغلاق مكتب الممثل السامي في الماضي. وفي الآونة الأخيرة، تكررت الطلبات بأن يتخذ الممثل السامي خطوات من شأنها أن تضعف وحدة البوسنة والهرسك وتُحدث انقسامات عرقية إضافية. ووفقا لاتفاق دايتون للسلام وميثاق الأمم المتحدة، من واجب

الممثل السامي حماية سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية وعدم الإسهام في تفكيكها.

وبالإضافة إلى الوجود المدني الدولي في البلد، هناك أيضا وجود عسكري دولي، وتحديدا عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك (عملية ألثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي) ومقر منظمة حلف شمال الأطلسي، قوامه الإجمالي ١ ١٠٠ جندي. وفي ذلك الصدد، فإن البوسنة والهرسك ليست حالة خاصة. فالعديد من الدول الأخرى ذات السيادة والأكثر تقدما تحتاج إلى وجود قوات عسكرية دولية بأعداد أكبر بكثير مما هو عليه الحال في البوسنة والهرسك.

وقد أنشئ الوجود العسكري الدولي بموجب اتفاق دايتون للسلام. ويؤكد مجلس الأمن من جديد ولاية بعثة عملية ألثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي على أساس سنوي. وسيصوت مجلس الأمن مرة أخرى على ولاية عملية ألثيا في غضون أقل من شهر. ومن الأهمية بمكان لاستقرار البوسنة والهرسك والمنطقة أن يُعتمد مشروع القرار. ومع ذلك، من المهم التأكيد على أنه على أي حال، ووفقا لاتفاق دايتون للسلام، فإن لمنظمة حلف شمال الأطلسي الحق في نشر قواتها في البوسنة والهرسك ومن واجبها ذلك.

كما اتخذت رئاسة البوسنة والهرسك قرارات في الماضي وافقت على وجود عملية ألثيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي وقوات منظمة حلف شمال الأطلسي من دون وضع أي حدود زمنية. وتشكل تلك القرارات أساسا قانونيا كافيا لوجود بعثة عسكرية دولية في البوسنة والهرسك إلى أن تتخذ رئاسة البوسنة والهرسك موقفا مختلفا.

إن أهداف السياسة الخارجية للبوسنة والهرسك هي الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وقد فتحت دورة المجلس الأوروبي في حزيران/يونيه ٢٠٢٢ مجالا لمنح البوسنة والهرسك مركز بلد مرشح لعضوية الاتحاد الأوروبي إذا تم استيفاء شروط معينة. وأحرزت البوسنة والهرسك مؤخرا بعض التقدم في الوفاء بالأولويات الـ ١٤ المحددة في رأي المفوضية الأوروبية بشأن طلب البوسنة والهرسك الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي. لقد أوفينا ببعض الأولويات المذكورة تماما أو جزئيا. ويسرني أن أقول بما في ذلك خلال الأسابيع القليلة الماضية.

وأتوقع أن نواصل إحراز المزيد من التقدم بعد الانتخابات العامة المقرر إجراؤها الشهر المقبل في ٢ تشرين الأول/أكتوبر. وأتوقع أيضا أن تُمنح البوسنة والهرسك مركز المرشح لعضوية الاتحاد الأوروبي في أقرب وقت ممكن.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

وفيما يتصل بعلاقاتنا مع منظمة حلف شمال الأطلسي، فإن البوسنة والهرسك جزء من خطة عمل العضوية. ولتنفيذ الإصلاحات التي تتوقعها منظمة حلف شمال الأطلسي بصفتنا بلدا مرشحا محتملا، اعتمدت رئاسة البوسنة والهرسك برنامجها الإصلاحي باعتباره التزامنا السنوي.

كما يُعدُّ التعاون الإقليمي أحد أهداف السياسة الخارجية للبوسنة والهرسك. ونتطلع إلى إقامة علاقات طيبة مع جيراننا على أساس التقدير والاحترام المتبادلين بموجب مبدأ المعاملة بالمثل. فذلك هو السبيل الوحيد لبناء العلاقات مع البوسنة والهرسك. ويجب على الجميع في منطقتنا أن يدركوا اكتمال التشكيل الجيوستراتيجي والجيوسياسي للمنطقة، وأن الطريق إلى تحقيق الأمن والرخاء يتمثل في طريق التعاون المتبادل وحل المسائل الراهنة وفقا لمبادئ القانون الدولي. إننا جميعا متساوون في المنطقة ولا مجال لهيمنة لأحد على الآخرين. إننا جميعا بحاجة إلى السلام والاستقرار، بل إن العالم بأسره بحاجة إلى السلام والاستقرار. وينبغي حل جميع المنازعات الحالية في العالم وفقا لمبادئ القانون الدولي وبمشاركة المؤسسات القضائية الدولية. عليه، فإن من المهم جدا تعزيز الآليات والمؤسسات المتعددة الأطراف. وبالتالي أرى أنه يجب تعزيز فعالية الأمم المتحدة وسلطتها بوصفها آلية رئيسية متعددة الأطراف.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس هيئة رئاسة البوسنة والهرسك على البيان الذي أدلى به لتوه.

اصطحب السيد السيد شفيق جعفروفيتش، رئيس هيئة الرئاسة في البوسنة والهرسك، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد شاندريكابرزاد سانتوخي، رئيس جمهورية سورينام

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية سورينام.

اصطحب السيد شاندريكابيرساد سانتوخي، رئيس جمهورية سورينام، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد شاندريكابيرساد سانتوخي، رئيس جمهورية سورينام، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس سانتوخي (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة وأؤكد لكم دعم بلدي الكامل لكم خلال فترة رئاستكم.

في المناقشة العامة التي جرت في العام الماضي (انظر A/76/PV.6) دعوتُ القادة إلى بناء عالم أفضل للسكان اليوم فضلا عن الأجيال القادمة. وبالتالي أود اليوم أن أعود بالجميع إلى عام ١٩٩٢ حين تكلمت سيفرن كوليس – سوزوكي في مؤتمر قمة الأرض – مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في ريو دي جانيرو. ودعت الجميع إلى المساعدة في وقف تدمير موارد كوكبنا. إننا الآن في عام ٢٠٢٢ ولم يعد العالم في حالته الراهنة بحاجة إلى المزيد من نداءات اليقظة، بل إنه وقت للعمل. وفي حين أحرز بعض التقدم فإننا لم ننجح بعد في التغلب على التحديات التي نواجهها.

في الوقت نفسه تزايدت التهديدات بينما تباطأ التعافي الاقتصادي من جائحة مرض فيروس كورونا وتفاقمت أزمة تغير المناخ نظرا لشدة الظواهر الجوية وفقدان التنوع البيولوجي وانهيار النظم الإيكولوجية علاوة على ارتفاع نسب الفقر والجوع مرة أخرى. ولا شك أن هناك أزمة إنسانية. كما يواجه المجتمع العالمي زيادة كبيرة في أسعار المواد الاستهلاكية والوقود الأمر الذي سبب ضررا بالغا بمستويات المعيشة، لا سيما للفئات الضعيفة.

عليه، أود أن يسأل الجميع أنفسهم الأسئلة التالية. هل كان استغلالنا للأرض مستداما؟ وهل تأهّبنا بشكل أفضل للتصدي للجائحة القادمة؟ وهل تحسنت فرص الحصول على التمويل المتعلق بالمناخ؟ وهل عالجنا الأسباب الجذرية للأزمات الإنسانية والهجرة غير المنظمة؟ هل نكفل انتشال أضعف الفئات في مجتمعاتنا من براثن الفقر والجوع، وهل تمكنّا من تلبية احتياجاتهم؟ وهل نواصل اتخاذ ما يكفي من الإجراءات معا؟

إن بوسعنا جميعا أن نستنتج أننا لسنا على استعداد وأننا لم نتخذ جميع التدابير اللازمة. بصفتي قائدا لسورينام، وهي بلد صغيروأحد ثلاثة بلدان فقط خالية من الكربون في العالم، أناشد الجميع اليوم أن يكفلوا جميعا التزامنا الراسخ بالمبادئ الدولية والقانون الدولي عند التصدي للتحديات والتهديدات العالمية. اليوم أحث الأمم المتحدة على الاضطلاع بدورها الهام في الدفاع عن تلك المبادئ باستخدام أدوات الحوار الهادف والمشاركة البناءة. ومن شأن ذلك أن يقرّبنا من تحقيق أهدافنا المشتركة المجسدة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والوفاء بوعدنا بعدم السماح بتخف أحد عن الركب.

فليس ثمة بلد بمأمن من تلك أزمة المناخ. وقد تأثرت سورينام بالأمطار الغزيرة التي سببت الفيضانات في أجزاء كثيرة من البلد خلال الأشهر القليلة الماضية. ونظرا لتدفق المياه المالحة تأثرت الأراضي الزراعية الخصبة إلى حد كبير نتجت عنه خسائر اقتصادية، فضلا عن الأمن الغذائي وسبل العيش في المناطق الريفية.

وقد شهد الأمين العام، الذي زار سورينام في تموز/يوليه، بنفسه أثر تغير المناخ على الدول الساحلية المنخفضة. وأشاد بحلولنا القائمة على الطبيعة من قبل الحفاظ على أشجار المانغروف والغابات المطيرة وغيرها من النظم الإيكولوجية الرئيسية. كما وصف منطقة البحر الكاريبي بأنها منطقة ذات أولوية بالنسبة لحالة الطوارئ المناخية على الصعيد العالمي. عليه، فقد حان وقت العمل. ويجب أن نفي بالتزامنا بتوفير مبلغ ١٠٠ مليار دولار لتمويل العمل المناخي لأجل التكيف.

في ذلك الصدد، ندعو إلى تقديم الدعم لوضع خطة للبحوث من شأنها أن تساعد المنطقة على فهم تكلفة تغير المناخ في مختلف

القطاعات والاقتصادات، فضلا عن تعزيز وسائل التنفيذ بما فيها التمويل، لا سيما تمويل التكيف وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا – دون تمييز في أسعارها.

وندعو إلى زيادة التمويل اللازم للتكيف والاستجابة للخسائر والأضرار بطريقة تعطي الأولوية لحصول دول منطقة البحر الكاريبي والدول الجزرية الصغيرة النامية على المنح والتمويل الميسر، خاصة من خلال القنوات الثنائية. وندعو أيضا إلى إنشاء مرفق للخسائر والأضرار في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، من شأنه أن يوفر الموارد اللازمة للدول الجزرية الصغيرة النامية بما يمكّنها من تمويل الخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ.

وأثني في ذلك الصدد على الأمين العام لجهوده الرامية إلى تذليل وصول البلدان المتأثرة بتغير المناخ إلى صندوق التكيف من خلال مبادرته لتمويل التكيف.

إن التمويل هو العمود الفقري للتنمية المستدامة. وقد حان الوقت الآن لإجراء إصلاح حقيقي للهيكل المالي العالمي الذي يجب أن يأخذ في الاعتبار مواطن الضعف الفريدة والمتأصلة التي تعوق قدرة الاقتصادات الصغيرة والضعيفة على التغلب على الصدمات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. لذلك أرحّب بتعيين الفريق الرفيع المستوى المعني بمؤشر الضعف المتعدد الأبعاد. ونتطلع إلى إيجاد حلول لمعالجة العقبات التي تحول دون تحقيق المؤشر، ولا سيما الافتقار إلى البيانات الموثوقة.

ولا تزال الأزمة السياسية والاقتصادية والإنسانية في هايتي تثير قلقاً بالغاً في المنطقة وتتطلب اهتمام المجتمع الدولي. وبصفتي الرئيس الحالي للجماعة الكاريبية، فإنني ملتزم ببذل كل جهد ممكن للدخول في حوار مع جميع الأطراف المعنية في هايتي بهدف صون السلام والأمن. ومن الأهمية بمكان أن يستند أي دعم لحل الحالة في هايتي إلى خطة بمبادرة من هايتي وبقيادتها.

تتزايد النزاعات وأعمال العنف حالياً على الصعيد العالمي في جميع المناطق، مما يؤدي إلى أعمال عدائية وتشريد وينجم عنها مستويات من الفقر تسبب الشلل وإلى انعدام الأمن الغذائي. وبوصفنا دولاً أعضاء في الأمم المتحدة، ينبغي أن نتحمل المسؤولية عن صون السلام والأمن الدوليين. ويرتبط تحقيق التنمية المستدامة ارتباطاً وثيقاً بالتمسك بالقيم الديمقراطية والحوكمة الرشيدة واحترام حقوق الإنسان. ويجب أن نسمح للبلدان بتطوير اقتصادات مستدامة، دون عقبات.

وفي عالم اليوم، يجب حل الخلافات من خلال الحوار والتعاون. لذلك نرى أنه يجب رفع الحصار الذي طال أمده المفروض على كوبا والشعب الكوبي.

وأعتقد أن الشباب شركاء قيمون لا يمكن إنكارهم في كل جانب من جوانب التنمية وفي تشكيل المستقبل. وفي ذلك الصدد، أود أن أهنئ الأمانة العامة على إنشاء مكتب مبعوث الأمين العام المعني بالشباب.

وبصفتي رئيساً لما يشبه مجلس وزراء الجماعة الكاريبية المسؤول عن تنمية الشباب الإقليمي، سررت بالتفاعل بين شباب المنطقة في آخر اجتماع لرؤساء حكومات الجماعة الكاريبية عقد في سورينام. وأثني على شباب المنطقة لتحملهم المسؤولية وإلهام أقرانهم لا للمطالبة بمقعد على الطاولة وحسب لكن أيضاً للحضور باستمرار. وقد تعهدتُ، من جهتي، بتخصيص ١٠ هكتارات من الأراضي في سورينام لإنشاء حرم جامعي مبتكر لتسهيل دراسات البحث والتطوير التي يجريها الطلاب والشركات الناشئة من المنطقة.

ومنذ أن توليتُ منصبي قبل عامين، بذلت حكومتي جهوداً لإعادة الاقتصاد إلى مساره الصحيح وتوجيه تنمية بلدنا على الطريق الصحيح بعيداً عن وضع لا يمكن تحمّله البتّة. وعلى الرغم من أن لدينا خطة إنعاش محلية، وتسهيل الصندوق الممدد لمدة ٣٦ شهراً من صندوق النقد الدولي، وخطة إنمائية وطنية متعددة السنوات قيد التنفيذ حالياً، لا تزال حكومتي تواجه تحديات اقتصادية وقيوداً على القدرات، وذلك بسبب الصدمات الخارجية وغير المتوقعة. إن أثر العديد من الأزمات، مقترنا بتدابير الإصلاح الاقتصادي، قد جلب مشقة كبيرة على السكان. لذلك فإن الدعم الدولي يكتسي أهمية حاسمة.

وسعياً منا إلى منع المزيد من المصاعب وإغاثة سكاننا، قررنا إعادة العمل مع صندوق النقد الدولي من أجل النظر في المجالات التي يمكن فيها تعديل تنفيذ برنامجنا استناداً إلى الحقائق الراهنة في العالم وكيفية تقليل تكلفته الاجتماعية إلى أدنى حد. ونحن نقدّر شركاءنا الثنائيين والمتعددي الأطراف الذين أعربوا عن تضامنهم وقدموا دعماً قيماً لبلدي وشعبي خلال هذه الأوقات الصعبة. وبالإضافة إلى ذلك، يتمثل هدفنا في اجتذاب الاستثمار وتحسين الإنتاجية وتخصيص رأس المال، وهي أمور حاسمة للنمو والحد من الفقر.

وختاماً، فإن تعددية الأطراف الفعّالة والقائمة على توافق الآراء هي الخيار الوحيد لحل التحديات المتشابكة التي يواجهها عالمنا اليوم. لقد أثبتت الحلول الوطنية لحل المشاكل العالمية مراراً وتكراراً أنها غير فعالة، وفي بعض الأحيان خطيرة. وستمكننا الحلول العالمية ذات التنفيذ المحلي أو الوطني المعدل من تحقيق المستقبل الذي نريده. ويمكننا، ونريد، ويجب علينا، أن نفعل ذلك معاً. إننا أقوى معاً. وليبارك الرب الجميع!

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية سورينام على البيان الذي أدلى به لتوه.

اصطحب السيد شاندريكابيرساد سانتوخي، رئيس جمهورية سورينام، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد جوزيف ر. بايدن الابن، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمتع الجمعية الآن لخطاب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

اصطُحب السيد جوزيف ر. بايدن الابن، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جوزيف ر. بايدن الابن، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بايدن (*تكلم بالإنكليزية*): في العام الماضي، شهد عالمنا اضطرابات كبيرة: أزمة متنامية في انعدام الأمن الغذائي؛ ودرجات حرارة قياسية وفيضانات وجفافاً؛ وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)؛ والتضخم؛ وحرباً وحشيةً لا داعي لها – حربٌ اختارها رجل واحد، إذا أردنا أن نكون صريحين جداً.

وأودّ أن أتكلم بوضوح. لقد قام عضو دائم في مجلس الأمن بغزو بلد مجاور وحاول محو دولة ذات سيادة من على الخريطة. وانتهكت روسيا بلا خجل المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، وأهمها الحظر الواضح على استيلاء البلدان على أراضي جيرانها بالقوة. وقد وجه الرئيس بوتين مرة أخرى، اليوم تحديداً، تهديدات نووية علنية ضد أوروبا، في تجاهل متهور لمسؤوليات نظام عدم الانتشار.

والآن تستدعي روسيا المزيد من الجنود للانضمام إلى القتال، وينظم الكرملين استفتاءات زائفة لمحاولة ضم أجزاء من أوكرانيا، وهذا انتهاك جسيم للغاية للميثاق. ينبغي للعالم أن يرى تلك الأعمال الشائنة على حقيقتها.

يزعم بوتين أنه اضطُر إلى التصرف لأن روسيا كانت مهددة. ولكن لم يهدد أحد روسيا، ولم يسع أحد إلى هذا النزاع غير روسيا. لقد حذرنا في الواقع من أن هذا النزاع قادم، وعملنا مع العديد من الموجودين هنا اليوم لمحاولة تجنبه. إن أقوال بوتين توضح هدفه الحقيقي. فلقد أكد قبل غزوه مباشرة أن "روسيا أنشأت" أوكرانيا والتي لم تكن أبدا "دولة حقيقية". والآن نرى الهجمات تُشن على المدارس ومحطات السكك الحديدية والمستشفيات والمواقع التاريخية والثقافية الأوكرانية.

لقد رأينا للتو دليلا أكثر ترويعا على الجرائم الفظيعة وجرائم الحرب التي ترتكبها روسيا. فقد تم الكشف عن مقابر جماعية في إيزيوم. ووفقا لمن قاموا بحفرها، تظهر على الجثث علامات التعذيب.

إن الغرض الواضح والبسيط من هذه الحرب هو القضاء على حق أوكرانيا في الوجود كدولة وكشعب. وهذا أمر ينبغي أن يبث الرعب في قلب أي شخص، في أي مكان وبغض النظر عما يؤمن به. وهذا هو السبب في أن ١٤١ دولة في الجمعية العامة قد اجتمعت لتدين حرب روسيا على أوكرانيا إدانة قاطعة. وقد حشدت الولايات المتحدة

لأوكرانيا كميات هائلة من المساعدات الأمنية والمعونة الإنسانية والدعم الاقتصادي المباشر – بقيمة أكثر من ٢٥ بليون دولار حتى الآن.

كذلك قام حلفاؤنا وشركاؤنا في جميع أنحاء العالم بزيادة مساعداتهم. فقد ساهمت أكثر من ٤٠ دولة ممثلة هنا بأموالها ومعداتها التي بلغت قيمتها البلايين من أجل مساعدة أوكرانيا في الدفاع عن نفسها. كذلك تعمل الولايات المتحدة بشكل وثيق مع حلفائها وشركائها لفرض تكاليف على روسيا وردع الهجمات على أراضي حلف شمال الأطلسي ومحاسبة روسيا على الفظائع وجرائم الحرب. لأنه إذا تمكنت الدول من السعي إلى تحقيق طموحاتها الإمبريالية دون عواقب فإننا عندئذ نعرض للخطر كل ما تمثله هذه المؤسسة ذاتها – كل شيء.

إن كل انتصار يتم تحقيقه في ساحة المعركة هو انتصار للجنود الأوكرانيين الشجعان. ولكن في العام الماضي هذا تم اختبار العالم أيضا ولم نتردد. فلقد اخترنا الحرية. اخترنا السيادة. واخترنا المبادئ التي يتمسك بها كل طرف في ميثاق الأمم المتحدة. نحن نقف مع أوكرانيا.

ومثل الجميع هنا، تريد الولايات المتحدة أن تنتهي هذه الحرب بشروط عادلة – شروط قد أيدناها جميعا – وهي ألا تتمكن دولة من الاستيلاء بالقوة على أراضي دولة أخرى. الدولة الوحيدة التي تقف في طريق ذلك هي روسيا. ولذلك يجب علينا – نحن جميع أعضاء الجمعية العامة الذين عقدوا العزم على التمسك بالمبادئ والمعتقدات التي نتعهد بالدفاع عنها بوصفنا دولا أعضاء في الأمم المتحدة – أن نكون واضحين وحازمين وثابتين في عزمنا هذا. إن لدى أوكرانيا نفس الحقوق التي تتمتع بها كل دولة ذات سيادة. وسنقف متضامنين مع أوكرانيا. سنقف متضامنين ضد العدوان الروسي – بكل تأكيد.

وليس سرا أن الولايات المتحدة – وأنا كرئيس لها – في هذا الصراع بين الديمقراطية والاستبداد، نناصر رؤية لعالمنا ترتكز على قيم الديمقراطية. إن الولايات المتحدة مصممة على الدفاع عن الديمقراطية وتعزيزها في الداخل وفي جميع أنحاء العالم، لأنني أعتقد أن الديمقراطية تظل أعظم أداة للبشرية في التصدي لتحديات عصرنا.

ونحن نعمل مع مجموعة الدول السبع والبلدان ذات التوجهات المماثلة لإثبات أن الديمقراطيات يمكن أن تخدم مواطنيها وبقية العالم على حد سواء.

ولكن بينما نجتمع اليوم، فإن الأساس الذي يقوم عليه الميثاق لنظام مستقر وعادل ومستند إلى القواعد يتعرض للهجوم من جانب أولئك الذين يرغبون في هدمه أو تشويهه من أجل مصلحتهم السياسية. لم يتم التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة من قبل ديمقراطيات العالم فحسب، بل تم التفاوض عليه بين مواطني عشرات الدول ذات التاريخ والأيديولوجيات المختلفة بشكل كبير، وكانوا متحدين في التزامهم بالعمل من أجل السلام.

وكما قال الرئيس ترومان في عام ١٩٤٥، فإن ميثاق الأمم المتحدة هو

> ”دليل على أن الأمم، مثل البشر، يمكنها أن تعلن عن اختلافاتها، ويمكنها أن تواجهها، ثم يمكنها أن تجد أرضية مشتركة تقف عليها“.

وكانت تلك الأرضية المشتركة واضحة وأساسية لدرجة أن ١٩٣ دولة عضوا قد اعتنقت اليوم مبادئها عن طيب خاطر. والدفاع عن تلك المبادئ – من أجل الميثاق – هو مهمة كل دولة عضو مسؤولة.

إنني أرفض استخدام العنف والحرب لغزو الدول أو توسيع الحدود من خلال إراقة الدماء. إن الوقوف ضد سياسات الخوف والإكراه العالمية، والدفاع عن الحقوق السيادية للدول الأصغر على قدم المساواة مع الحقوق السيادية للدول الكبرى، واعتناق المبادئ الأساسية مثل حرية الملاحة واحترام القانون الدولي وتحديد الأسلحة – بغض النظر عما قد نختلف عليه غير ذلك، هذه هي الأرضية المشتركة التي يجب أن نقف عليها. وتريد الولايات المتحدة العمل مع جميع الذين ما زالوا ملتزمين بأساس قوي لصالح كل دولة في جميع أنحاء العالم.

وأعتقد أيضا أن الوقت قد حان لكي تصبح هذه المؤسسة أكثر شمولا حتى تتمكن من تلبية احتياجات عالم اليوم بشكل أفضل. وينبغي

لأعضاء مجلس الأمن، بما في ذلك الولايات المتحدة، أن يتمسكوا باستمرار بالميثاق وأن يدافعوا عنه وأن يمتنعوا – وأكرر – أن يمتنعوا عن استخدام حق النقض، إلا في حالات استثنائية نادرة، بغية ضمان أن يظل المجلس ذا مصداقية وفعالا. ولهذا السبب أيضا تؤيد الولايات المتحدة زيادة عدد ممثلي المجلس الدائمين وغير الدائمين. ويشمل ذلك منح مقاعد دائمة للدول التي طالما أيدنا حصولها عليها، وكذلك لبلدان في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

إن الولايات المتحدة ملتزمة بهذا العمل الحيوي. لقد اتبعنا في كل منطقة طرقا جديدة وبناءة للعمل مع الشركاء من أجل تعزيز المصالح المشتركة – بدءا من رفع مستوى الحوار الأمني الرباعي في منطقة المحيطين الهندي والهادئ والتوقيع على إعلان لوس أنجلوس للهجرة والحماية في مؤتمر قمة الأمريكتين، ووصولا إلى الانضمام إلى اجتماع تاريخي لتسعة قادة عرب للعمل من أجل شرق أوسط أكثر سلاما وتكاملا واستضافة مؤتمر قمة قادة الولايات المتحدة وأفريقيا المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر.

وكما قلت في العام الماضي (انظر A/76/PV.3)، تستهل الولايات المتحدة حقبة من الدبلوماسية الدؤوبة من أجل التصدي للتحديات الأكثر أهمية لحياة الناس – حياة كل الناس – بما في ذلك معالجة أزمة المناخ، كما قال المتكلم السابق؛ وتعزيز الأمن الصحي العالمي؛ وإطعام العالم – وأكرر – إطعام العالم. لقد جعلنا من ذلك أولوية لنا، ونحن نفي بذلك الوعد بعد عام واحد.

منذ اليوم الذي توليت فيه منصبي ونحن نأخذ زمام قيادة جدول أعمال جرئ بشأن المناخ. فقد انضممنا مرة أخرى إلى اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وعقدنا مؤتمرات قمة رئيسية بشأن المناخ، وساعدنا في التوصل إلى اتفاقات بالغة الأهمية في المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وساعدنا في وضع ثلثي الناتج المحلي الإجمالي في العالم على المسار الصحيح نحو قصر الاحترار العالمي على ١,٥ درجة مئوية.

وقد قمت الآن بالتوقيع على تشريع تاريخي هنا في الولايات المتحدة يتضمن أكبر وأهم التزام مناخي قطعناه على الإطلاق في تاريخ بلدنا: تخصيص ٣٦٩ بليون دولار لتغير المناخ. ويشمل هذا تخصيص عشرات بلايين الدولارات لاستثمارات جديدة في طاقة الرياح البحرية والطاقة الشمسية، ومضاعفة أعداد المركبات عديمة الانبعاثات، وزيادة كفاءة الطاقة ودعم التصنيع النظيف.

وتقدر وزارة الطاقة لدينا أن هذا القانون الجديد سيقلل من انبعاثات الولايات المتحدة بمقدار غيغاطن واحد (بليون طن متري) سنويا بحلول عام ٢٠٣٠، مع تدشين عصر جديد للنمو الاقتصادي الذي يعمل بالطاقة النظيفة. وسوف تساعد استثماراتنا أيضا في خفض تكاليف تطوير تكنولوجيات الطاقة النظيفة في جميع أنحاء العالم، وليس فقط في الولايات المتحدة. هذا يغير قواعد اللعبة في العالم – وهو ما يأتي في الوقت المناسب. فليس لدينا الكثير من الوقت.

نعلم جميعا أننا نعيش بالفعل في أزمة مناخية. ولا يبدو أن أحدا يشك في ذلك بعد هذا العام المنقضي. فبينما نجتمع، لا يزال جزء كبير من باكستان مغموراً بالمياه. وهي تحتاج إلى مساعدة. وفي الوقت نفسه، تواجه منطقة القرن الأفريقي جفافا غير مسبوق. وتواجه العائلات خيارات مستحيلة، حيث أن عليها أن تختار من ستطعم من أطفالها ويتساءلون عما إذا كانوا سيبقون على قيد الحياة. وهذه هي التكلفة البشرية لتغير المناخ – وهي آخذة في الازدياد، لا النقصان.

ولذلك، وكما أعلنت في العام الماضي، فمن أجل الوفاء بمسؤوليتنا العالمية، تعمل حكومتي مع الكونغرس لدينا لتقديم أكثر من ١١ بليون دولار سنويا للتمويل الدولي للمناخ لمساعدة البلدان المنخفضة الدخل على تنفيذ أهدافها المناخية وضمان تحول عادل في مجال الطاقة. وسيكون الجزء الرئيسي من ذلك هو خطة الرئيس الطارئة للتكيف والصمود، والتي ستساعد نصف بليون شخص، وخاصة البلدان الضعيفة، على التكيف مع آثار تغير المناخ وبناء القدرة على الصمود. وتلك الحاجة هائلة. فلتكن هذه هي اللحظة التي نجد في داخلنا الإرادة لعكس مسار تيار الدمار المناخي وإطلاق اقتصاد مستدام وقادر على الصمود وقائم على الطاقة النظيفة للحفاظ على كوكبنا.

وفيما يتعلق بالصحة العالمية، قدمنا أكثر من ٦٢٠ مليون جرعة من لقاح كوفيد–١٩ إلى ١١٦ بلدا في أنحاء العالم، مع توفر المزيد

منها للمساعدة في تلبية احتياجات البلدان، وكل ذلك مجانا من دون أي قيود. ونعمل أيضا عن كثب مع مجموعة العشرين وبلدان أخرى. وساعدت الولايات المتحدة في أخذ زمام المبادرة في إنشاء صندوق الوساطة المالية الجديد الرائد للوقاية من الجوائح والتأهب والاستجابة لها في البنك الدولي.

وفي الوقت نفسه، نواصل دفع الأمور قدما في مواجهة التحديات الصحية العالمية الدائمة. ففي وقت لاحق اليوم، سأستضيف المؤتمر السابع لتجديد موارد الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. وبدعم من الحزبين في الكونغرس لدينا، تعهدت بالمساهمة بما يصل إلى ٦ بلايين دولار في هذا الجهد. ولذلك، فإنني أتطلع إلى الترحيب بجولة تاريخية من التعهدات في المؤتمر، تثمر عن واحدة من أكبر حملات جمع التبرعات الصحية العالمية على مدار التاريخ كله. كما أننا نواجه أزمة الغذاء بصورة مباشرة. ففي ظل معاناة ما يصل إلى ١٩٣ مليون شخص في جميع أنحاء العالم من انعدام الأمن الغذائي الحاد – وهي زيادة كبيرة قدرها ٤٠ مليون شخص في عام واحد – أُعلن اليوم عن تقديم ٢,٩ بلايين دولار أخرى في صورة دعم من الولايات المتحدة للمساعدات الإنسانية المنقذة للحياة ولمساعدات الأمن الغذائي لهذا العام وحده.

وفي غضون ذلك، تضخ روسيا الأكاذيب في محاولة لإلقاء اللوم في أزمة الغذاء على الجزاءات التي فرضتها العديد من بلدان العالم ردا على العدوان على أوكرانيا. واسمحوا لي أن أكون واضحا تماما: إن جزاءاتنا تسمح صراحة لروسيا بالقدرة على تصدير الأغذية والأسمدة. فلا توجد أي قيود. إن حرب روسيا هي التي تؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي، وروسيا وحدها هي القادرة على إنهائها. وأنا ممتن إزاء العمل الجاري هنا في الأمم المتحدة، بما في ذلك قيادة الأمين العام، في إنشاء آلية لتصدير الحبوب من موانئ البحر الأسود في أوكرانيا والتي كانت روسيا قد منعتها لشهور. ونحن بحاجة إلى التأكد من تمديد العمل بالآلية.

إننا نؤمن إيمانا راسخا بالحاجة إلى إطعام العالم. وهذا هو السبب في أن الولايات المتحدة هي أكبر داعم لبرنامج الأغذية العالمي في العالم، بأكثر من ٤٠ في المائة من ميزانيته. ونقود الدعم لجهود اليونيسف لإطعام الأطفال في جميع أنحاء العالم. وبغية التصدي للتحدي الأكبر المتمثل في انعدام الأمن الغذائي، قدمت الولايات المتحدة خارطة الطريق للأمن الغذائي العالمي – نداء من أجل العمل للقضاء على انعدام الأمن الغذائي العالمي، والتي أيدتها بالفعل أكثر من ١٠٠ دولة عضوا.

وفي حزيران/يونيه، أعلنت مجموعة الدول السبع عن تقديم أكثر من ٤,٥ بلايين دولار لتعزيز الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم. ومن خلال مبادرة "توفير الغذاء من أجل المستقبل" التي أطلقتها وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، تعكف الولايات المتحدة على توسيع نطاق الطرق المبتكرة لإيصال البذور المقاومة للجفاف والحرارة إلى أيدي المزارعين الذين يحتاجونها، مع توزيع الأسمدة وتحسين كفاءة الأسمدة حتى يتمكن المزارعون من زراعة المزيد مع استخدام أقل للأسمدة. كما ندعو جميع البلدان إلى الامتناع عن حظر صادرات الأغذية أو اكتناز الحبوب فيما يعاني الكثير جدا من الناس. وفي كل بلد في العالم، بغض النظر عما يفرقنا، إذا لم يتمكن الآباء من إطعام أطفالهم، فلا شيء آخر يهم.

وبينما نتطلع إلى المستقبل، نعمل مع شركائنا لتحديث ووضع قواعد الطريق للتحديات الجديدة التي نواجهها في القرن الحادي والعشرين. وأطلقنا مجلس التجارة والتكنولوجيا بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي من أجل كفالة تطوير التكنولوجيات الرئيسية وإدارتها بطريقة تعود بالنفع على الجميع. وندعم ونعزز، بالتعاون مع البلدان الشريكة لنا ومن خلال الأمم المتحدة، معايير المسؤولية عن سلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني ونعمل على مساءلة أولئك الذين يستخدمون الهجمات الإلكترونية لتهديد السلام والأمن الدوليين.

وبالتعاون مع الشركاء في الأمريكتين وأفريقيا وأوروبا والشرق الأوسط ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ، نعكف على بناء نظام إيكولوجي اقتصادي جديد تحصل فيه كل دولة على فرصة عادلة

ويكون النمو الاقتصادي مستداما ومشتركا وقادرا على الصمود. ولهذا السبب، دافعت الولايات المتحدة عن فرض حد أدنى عالمي للضريبة وسنعمل على تنفيذه حتى تدفع الشركات الكبرى حصتها العادلة في كل مكان.

وكانت هذه أيضا الفكرة وراء إنشاء "الإطار الاقتصادي للرخاء في المحيطين الهندي والهادئ"، الذي أطلقته الولايات المتحدة في هذا العام مع ١٣ اقتصادا آخر في المحيطين الهندي والهادئ. ونعمل مع شركائنا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا والدول الجزرية في المحيط الهادئ لدعم رؤية تتمثل في أن تكون منطقة المحيطين الهندي والهادئ المهمة حرة ومنفتحة ومترابطة ومزدهرة وآمنة، ولديها القدرة على الصمود. وبالتعاون مع الشركاء في جميع أنحاء العالم، نعمل على تأمين سلاسل توريد مرنة تحمي الجميع من الإكراه أو الهيمنة وتضمن عدم تمكن أي بلد من استخدام الطاقة كسلاح.

وبينما تسبب حرب روسيا اضطرابا في الاقتصاد العالمي، فإننا ندعو أيضا كبار الدائنين العالميين، بما في ذلك البلدان غير الأعضاء في نادي باريس، إلى التفاوض بشفافية على إلغاء ديون البلدان المنخفضة الدخل من أجل تجنب أزمات اقتصادية وسياسية أوسع نطاقا في مختلف أنحاء العالم. وبدلا من مشاريع البنية التحتية التي تولد ديونا ضخمة وكبيرة من دون الوفاء بالمزايا الموعودة، فنلب احتياجات البنية التحتية الهائلة في جميع أنحاء العالم من خلال استثمارات شفافة ومشاريع ذات معايير عالية تحمي حقوق العمال والبيئة وترتبط بشكل أساسي باحتياجات المجتمعات التي تخدمها وليس باحتياجات المساهمين.

ولهذا السبب، أطلقت الولايات المتحدة، بالتعاون مع شركائها في مجموعة الدول السبع، "الشراكة من أجل البنية التحتية والاستثمار العالميين". ونعتزم تعبئة استثمارات بقيمة ٦٠٠ بليون دولار بشكل جماعي من خلال تلك الشراكة بحلول عام ٢٠٢٧. وهناك عشرات المشاريع الجارية بالفعل – تصنيع اللقاحات على نطاق صناعي في السنغال ومشاريع تحويلية للطاقة الشمسية في أنغولا ومحطة صغيرة معيارية للطاقة النووية، وهي الأولى من نوعها، في رومانيا. وهذه استثمارات ستحقق عوائد، ليس لتلك البلدان فحسب، بل للجميع. وستعمل الولايات المتحدة مع كل دولة، بما في ذلك منافسوها، لحل المشاكل العالمية مثل تغير المناخ. إن دبلوماسية المناخ ليست خدمة للولايات المتحدة أو أي دولة أخرى، والانصراف عنها يضر بالعالم بأسره.

اسمحوا لي بأن أكون صريحا بشأن المنافسة بين الولايات المتحدة والصين. بينما ندير الاتجاهات الجيوسياسية المتغيرة، ستتصرف الولايات المتحدة كقائد مسؤول. فنحن لا نسعى إلى النزاع. ولا نسعى إلى حرب باردة. ولا نطلب من أي دولة الاختيار بين الولايات المتحدة أو أي شريك آخر. ولكن الولايات المتحدة ستكون جسورة في تعزيز رؤيتنا لعالم حر ومنفتح وآمن ومزدهر وما يتعين علينا أن نقدمه لمجتمعات الأمم – استثمارات مصممة ليس لتعزيز الاتكالية، بل لتخفيف الأعباء ومساعدة الدول على تحقيق الاكتفاء الذاتي، فضلا عن الشراكات التي لا يُقصد بها إنشاء التزامات سياسية، ولكنها تستند إلى الاقتناع بأن نجاحنا ونجاح كل واحد منا يزداد عندما تنجح الدول الأخرى أيضا.

وعندما تتاح للأفراد الفرصة للعيش بكرامة وتطوير مواهبهم، يستفيد الجميع.

ولتحقيق ذلك، من المهم جدا الارتقاء إلى أعلى أهداف هذه المؤسسة، وزيادة السلام والأمن للجميع، في كل مكان. ولن تتوانى الولايات المتحدة في تصميمها الراسخ على التصدي للتهديدات الإرهابية المستمرة لعالمنا وإحباطها. وسنقود بدبلوماسيتنا السعي إلى إيجاد حل سلمي للصراعات.

نحن نسعى إلى دعم السلام والاستقرار عبر مضيق تايوان. وما زلنا ملتزمين بسياسة الصين الواحدة، التي ساعدت على منع نشوب الصراعات طوال أربعة عقود. وما زلنا نعارض قيام أي من الجانبين بإجراء تغييرات انفرادية في الوضع الراهن، ونؤيد البدء بعملية سلام بقيادة الاتحاد الأفريقي لإنهاء القتال في إثيوبيا واستعادة الأمن لجميع

شعبها. أما في فنزويلا، حيث دفعت سنوات من القمع السياسي أكثر من ٦ ملايين شخص إلى مغادرة ذلك البلد، فنحث على إجراء حوار بقيادة فنزويلا والعودة إلى انتخابات حرة ونزيهة. وما زلنا نقف إلى جانب جارتنا في هايتي وهي تواجه عنف العصابات المؤجج سياسيا وتواجه أيضا أزمة إنسانية هائلة. وندعو العالم إلى أن يفعل الشيء نفسه. وما زال أمامنا الكثير لنفعله. سنواصل دعم الهدنة التي توسطت فيها الأمم المتحدة في اليمن، والتي قدمت شهورا ثمينة من السلام للأشخاص الذين عانوا لسنوات من الحرب.

سنظل أيضا ندعو إلى سلام تفاوضي دائم بين دولة إسرائيل اليهودية والديمقراطية والشعب الفلسطيني. إن الولايات المتحدة ملتزمة بأمن إسرائيل ولا جدال في ذلك. ويظل الحل القائم على وجود دولتين عن طريق التفاوض، في رأينا، أفضل طريقة لضمان أمن إسرائيل وازدهارها في المستقبل ومنح الفلسطينيين الدولة التي يستحقونها، مع الاحترام الكامل للحقوق المتساوية لمواطنيهم وتمتع الشعبين بقدر متساو من الحرية والكرامة.

أود أيضا أن أحث كل دولة على إعادة الالتزام بتعزيز نظام عدم الانتشار النووي من خلال الدبلوماسية. وبغض النظر عما يحدث في العالم، فإن الولايات المتحدة مستعدة لمتابعة التدابير الحاسمة لتحديد الأسلحة. ولا يمكن الانتصار في حرب نووية، بل يجب عدم خوضها أبدا. وقد أكد مجددا الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن ذلك الالتزام في كانون الثاني/يناير.

بيد أننا نشهد اليوم اتجاهات تبعث على القلق. لقد تجاهلت روسيا المثل العليا لعدم الانتشار التي تبنتها كل دولة أخرى في المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وكما قلت سابقا، فإنها اليوم توجه تهديدات غير مسؤولة باستخدام الأسلحة النووية. وتجري الصين عملية بناء نووي غير مسبوقة ومثيرة للقلق بدون أي شفافية. وعلى الرغم من جهودنا لبدء دبلوماسية جادة ومستدامة، تواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية انتهاكها الصارخ لجزاءات الأمم المتحدة. ولئن كانت الولايات المتحدة مستعدة للعودة المتبادلة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة إذا ما أوفت إيران بالتزاماتها، ولكن الولايات المتحدة واضحة: لن نسمح لإيران بحيازة سلاح نووي.

ما زلت أعتقد أن الدبلوماسية هي أفضل طريقة لتحقيق تلك النتيجة. ونظام عدم الانتشار يمثل أحد أعظم النجاحات التي حققتها هذه المؤسسة. ولا يمكننا أن ندع العالم ينزلق الآن إلى الوراء، ولا يمكننا أيضا أن نغض الطرف عن تآكل حقوق الإنسان. ولعل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو المعيار الذي تحدانا به أسلافنا لكي نحكم على أنفسنا من بين إنجازات هذا الجهاز. وقد أوضح أسلافنا في عام ١٩٤٨ أن حقوق الإنسان هي الأساس لكل ما نسعى إلى تحقيقه.

ومع ذلك، فإن الحريات الأساسية اليوم، في عام ٢٠٢٢، معرضة للخطر في كل جزء من عالمنا، من الانتهاكات في شينجيانغ المفصلة في التقارير الأخيرة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى الانتهاكات الفظيعة ضد النشطاء المؤيدين للديمقراطية والأقليات العرقية التي يمارسها النظام العسكري في بورما، وما تقوم به طالبان في أفغانستان من قمع متزايد للنساء والفتيات. واليوم نقف إلى جانب المواطنين الشجعان والنساء الشجاعات في إيران، اللواتي يتظاهرن الآن من أجل ضمان حقوقهن الأساسية.

ولكن إليكم ما أعرفه: إن البلدان التي تطلق العنان للإمكانات الكاملة ستفوز بالمستقبل لصالح سكانها، حيث يمكن للنساء والفتيات ممارسة حقوق متساوية، بما في ذلك الحقوق الإنجابية الأساسية، ويمكنهن الإسهام إسهاما كاملا في بناء اقتصادات أقوى ومجتمعات أكثر قدرة على الصمود؛ ويمكن للأقليات الدينية والإثنية أن تعيش حياتها بدون مضايقة وأن تسهم في نسيج مجتمعاتها؛ يمكن لمجتمع ومجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والأفراد العيش والحب بحرية من دون استهدافهم بالعنف؛ ويمكن للمواطنين استجواب وانتقاد قادتهم بدون خوف من الانتقام. وستعزز الولايات المتحدة دائما حقوق الإنسان والقيم المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة في بلدنا وفي جميع أنحاء العالم.

اسمحوا لي أن أختتم بياني بما يلي: هذه المؤسسة، التي تسترشد بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، هي في جوهرها من أعمال الأمل الدؤوب. واسمحوا لي أن أقول ذلك مرة أخرى: إنه عمل من أعمال الأمل الجامح. وأطلب من الجميع أن يفكروا في رؤية أولئك المندوبين الأوائل الذين اضطلعوا بمهمة تبدو مستحيلة بينما كان العالم لا يزال يحترق، وأن يفكروا في مدى الانقسام الذي لا بد وأن شعرت به شعوب العالم، مع حزنها الجديد على ملايين القتلى وفظائع الإبادة الجماعية التي تعرضت لها محرقة اليهود. وكان لأولئك المندوبين كل الحق في أن يصدقوا فقط أسوأ ما في البشرية. وبدلا من ذلك، وصلوا إلى ما هو أفضل فينا جميعا، وعملوا جاهدين لبناء شيء أفضل، أي السلام الدائم، والتعايش فيما بين الأمم، والمساواة في الحقوق لكل عضو في الأسرة البشرية، والتعاون من أجل النهوض بالبشرية جمعاء.

إن التحديات التي نواجهها اليوم كبيرة حقا، ولكن قدرتنا أكبر. ويجب أن يكون التزامنا أكبر. لذلك فلنقف معا لنعلن مرة أخرى التصميم الذي لا لبس فيه ومؤداه أن دول العالم لا تزال موحدة، وأننا ندافع عن قيم الميثاق، وأننا ما زلنا نعتقد أنه يمكننا بالعمل معا أن نحني قوس التاريخ نحو عالم أكثر حرية وعدلا لجميع أطفالنا، على الرغم من أنه لم يحقق أحد أي من ذلك بالكامل. نحن لسنا شهودا سلبيين على التاريخ. نحن صانعو التاريخ. ويمكننا أن نفعل ذلك – علينا أن نفعل ذلك – لأنفسنا ولمستقبلنا وللبشرية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد جوزيف ر. بايدن الابن، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

عُلقت الجلسة الساعة ١١/٤٠ واستؤنفت الساعة ١١/٤٥. نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد جونييك حكمت (طاجيكستان).

خطاب السيد إيجيلس ليفيتس، رئيس جمهورية لاتفيا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية لاتفيا.

اصطحب السيد إيجيلس ليفيتس، رئيس جمهورية لاتفيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إيجيلس ليفيتس، رئيس جمهورية لاتفيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس ليفيتس (*تكلم بالإنكليزية*): أؤكد استعداد لاتفيا للتعاون بصورة بناءة مع رئيس الجمعية العامة. إن جدول أعمالنا حافل ولا يزال يتزايد. وعلى حد تعبير جورج أورويل، "على عكس الاعتقاد الشائع، لم يكن الماضي حافلا بالأحداث أكثر من الحاضر". اسمحوا لي أن أركز اليوم على بضعة مواضيع أساسية.

يتعلق الموضوع الأول بالتمسك بالقانون الدولي، أساس السلام العالمي والنظام الذي أرساه ميثاق الأمم المتحدة. ويكمن جوهر ذلك النظام في احترام سيادة الدول وحظر استخدام القوة. إن بدء حرب عدوانية هو أخطر تهديد ممكن لنظامنا للسلام العالمي. مع ذلك، وعلى مدى سبعة أشهر، ما فتئت روسيا تشن حربا غير مبررة وبدون استفزاز ضد دولة عضو ذات سيادة في الأمم المتحدة، هي أوكرانيا. اسمحوا لي أن أشدد على أن هذه ليست مجرد مسألة أمن إقليمي. فالعدوان العسكري الروسي على أوكرانيا يشكل تهديدا للأمن والاستقرار العالميين.

في القرن الحادي والعشرين، تتمسك روسيا بأيديولوجية القرن التاسع عشر للإمبريالية والاستعمار والعنصرية. فقد قامت روسيا بغزو جورجيا في عام ٢٠٠٨. وضمت بشكل غير قانوني شبه جزيرة القرم الأوكرانية في عام ٢٠١٤. واستخدمت خطابا عدوانيا متزايدا تجاه البلدان المجاورة الأخرى. هذه كلها مظاهر لطموحاتها الإمبريالية والاستعمارية. إن إنكار حق دولة أخرى في الوجود وتعزيز فكرة تفوق الروس ودورهم التبشيري الخاص في العالم كلها تعبيرات معاصرة عن العنصرية، التي هي عكس ما تمثله الأمم المتحدة تماما.

لقد تسببت حرب روسيا على أوكرانيا في كارثة إنسانية، إذ أُجبر ثلث سكان أوكرانيا على مغادرة منازلهم. وتمنع روسيا وصول الأغذية المزروعة في أوكرانيا إلى السوق العالمية. وتستخدم روسيا مكانتها في

سوق الطاقة لممارسة الضغط. يؤدي ارتفاع أسعار الطاقة إلى الحفاظ على مستويات عالية من التضخم العالمي، الذي يؤثر بشكل كبير على أكثر سكان العالم ضعفا. وتواصل روسيا نشر روايات زائفة حول أسباب أزمة الغذاء والوقود والأزمة المالية العالمية. ولا بد من فضح تلك الأكاذيب. فروسيا وحدها هي المسؤولة عن الأزمة.

ونحن، الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الملتزمة بالقانون، مسؤولون عن تأييد دفاع أوكرانيا عن النفس ووقف المعتدي. ولا بد من الحد من قدرة روسيا على تمويل حربها على أوكرانيا. فيجب الإبقاء على الجزاءات العالمية في مجالات التمويل والتجارة والنقل والطاقة، فضلا عن التدابير التقييدية ضد الأفراد والكيانات القانونية، وتعزيزها. كما إن بيلاروسيا، لكونها مسؤولة بنفس القدر عن تمكين العدوان العسكري الروسي ضد أوكرانيا، تخضع كذلك للجزاءات. وقد أنفقت لاتفيا، منذ بداية الحرب، أكثر من ٠,٨ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي على المعونة العسكرية والاقتصادية والمالية والإنسانية لأوكرانيا. إننا نقف إلى جانب شعب أوكرانيا الشجاع، الذي يحقق دفاعه البطولي نجاحا. وقد علمنا اليوم أنه تم الإعلان عن تعبئة جزئية في روسيا، حيث أن جيشها الذي كان قويا ذات يوم مدحور. وتحولت الحرب الخاطفة التي تصورها الرئيس بوتين إلى كابوس طويل. وفي علامة أخرى على الإحباط، تعتزم روسيا إجراء استفتاءات غير قانونية في الأيام القليلة المقبلة بشأن ضم الأراضي المحتلة إلى الاتحاد الروسي، الأمر الذي يتعارض بشكل صارخ مع القانونين الأوكراني والدولي. ولن تعترف لاتفيا بشرعية تلك الاستفتاءات أو نتائجها، وأحث المجتمع الدولي على أن يحذو حذوها.

ويفهم الإفلات من العقاب على أنه دعوة إلى ارتكاب المزيد من الجرائم، ولذلك يجب محاسبة المعتدي. وقد بدأت محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية بالفعل إجراءات بشأن جوانب معينة من حرب روسيا ضد أوكرانيا. وشرعت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان كذلك في إجراءات قضائية. غير أنه لا تزال هناك ثغرة قانونية. فلا توجد محكمة دولية لها ولاية قضائية على المسألة الرئيسية – بدء حرب عدوانية، وهو أخطر انتهاك ممكن لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ولذلك، فإنني أدعو إلى إنشاء محكمة خاصة، تكون مهمتها الرئيسية التحقيق في مسؤولية الدولة الروسية عن ارتكاب جريمة العدوان. وبعد الحرب، سيتعين على روسيا دفع تعويضات لأوكرانيا عن الأضرار. ويمكن للمحكمة أن تكون جزءا من آلية دولية للتعويضات ويمكن إنشاؤها من خلال اعتماد قرار من جانب الجمعية العامة أو منظمة دولية أخرى أو مجموعة من الدول ذات التفكير المتماثل.

وأود أن أنتقل الآن إلى مسألتي التنمية المستدامة وتغير المناخ. إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ هي خريطة طريقنا المشتركة للتغلب على تحدياتنا ووضع سياسات مستقبلية مستدامة وجامعة. وقد قدمت لاتفيا هذا العام إلى الأمم المتحدة تقريرها المرحلي الثاني لأهداف التنمية المستدامة الذي يسلط الضوء على مجالات التعليم والمساواة بين الجنسين ومشاركة الشباب والتعاون الدولي. كما إن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ هو الهدف الشامل لسياسة لاتفيا للتعاون الإنمائي. وقد اكتسبت لاتفيا، على مدى السنوات الـ ٣٠ الماضية، خبرة في العمليات الديمقراطية والحكم الرشيد والتغيير الاجتماعي والاقتصادي والمساواة بين الجنسين. ويمثل الحكم الرشيد، ولا سيما تعزيز سيادة القانون والديمقراطية، أكثر من ٤٠ في المائة من جميع أشكال الدعم الذي تقدمه لاتفيا. وبوصفنا عضوا في لجنة بناء السلام، نتشاطر خبراتنا في مجال القدرة المجتمعية على الصمود. ويجب كذلك مواصلة الجهود المشتركة للتصدي لعواقب تغير المناخ، بما في ذلك من خلال جهود التعاون الإنمائي. فعلى سبيل المثال، ظللنا نعمل في آسيا الوسطى على تعزيز تكنولوجيات الطاقة النظيفة. ومشكلة العدالة العالمية تتصل بحماية المناخ بصفة خاصة. وتؤيد لاتفيا الرأي المتمثل في أن أكبر المسهمين في التلوث ينبغي أن يتحملوا عبئا أكبر عن تلك الحماية. ولذلك، فإننا ندعو إلى مزيد من العدالة والتضامن فيما يتعلق بجدول الأعمال العالمي.

ونحن مقتنعون بأن الرقمنة هي واحدة من أهم عوامل التغيير. وتؤيد لاتفيا الحلول الرقمية المبتكرة والمجربة التي تعزز كفاءة الإدارة

العامة والمشاركة العامة في صنع القرار وإيجاد فرص اقتصادية جديدة. وأود أن أسلط الضوء في ذلك الصدد على مجالات الأمن والحقوق الأساسية في الفضاء الرقمي، وهو جزء لا يتجزأ من حياتنا وينطوي على إمكانات هائلة للإسهام في التنمية المستدامة للدول. ولذلك يجب علينا أن نقاوم المحاولات الرامية إلى تحويله إلى ساحة معركة يتم فيها الاستخفاف بالقانون الدولي وتجاهل الحقوق الأساسية. ويجب منع استخدام بيانات الناس بطرق لا تتفق مع كرامتهم الإنسانية وحقوقهم وأمنهم. ويجب أن تكون شبكة الإنترنت مفتوحة ومجانية وموثوقة وآمنة. ونؤيد الاقتراح الذي قدمه الأمين العام في خطتنا المشتركة (A/75/982) للتوصل إلى اتفاق رقمي عالمي يهدف إلى تضييق الفجوة الرقمية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. إن جائحة مرض فيروس كورونا والتحديات الجيوسياسية الحالية على السواء تسلط الضوء على ضرورة تعزيز قدرة المجتمع على الصمود من خلال مكافحة المعلومات المضللة وتعزيز محو الأمية الإعلامية وتعزيز حرية الإعلام. وبناء على ذلك، تستعد لاتفيا بنشاط للأسبوع العالمي الحادي عشر المقبل للدراية الإعلامية والمعلوماتية. ومهارات التفكير النقدي تعزز مناعتنا ضد المعلومات المضللة.

إن عدوان عضو دائم في مجلس الأمن على دولة عضو أخرى يقوض المبادئ الأساسية للنظام المتعدد الأطراف الذي ظللنا نبنيه لعقود، وهي حالة تؤكد مرة أخرى أن الإصلاح المجدي لمجلس الأمن أمر أساسي. وتأخذ لاتفيا، بوصفها مرشحة لأول مرة لعضوية مجلس الأمن في انتخابات عام ٢٠٢٥، مسؤوليات العضوية مأخذ الجد. وسنسعى جاهدين لجعل المجلس أكثر فعالية وخضوعا للمساءلة واتساقا وشفافية. وتؤيد لاتفيا تمثيلا أكثر عدلا وإنصافا للدول الأعضاء، ولا سيما دول أفريقيا.

ولدى دول البلطيق الكثير لتسهم به في عمل الأمم المتحدة. وبالنسبة لنا، فإن أهوال الحرب والاحتلال والحكم القاسي من قبل دولة استعمارية لا تزال في الذاكرة الحية، وكذلك الكفاح من أجل الحرية واستعادة الاستقلال والانتقال إلى اقتصاد ناجح ومستدام وسيادة القانون. وليست لدينا رغبة في السيطرة على أحد أو تخويفه. ونرفض فكرة مناطق النفوذ. وبوصفنا دولا أصغر، لدينا مصلحة وجودية في تعددية الأطراف الفعالة. ولذلك، ستواصل لاتفيا الإسهام في عمل الأمم المتحدة بروح من التفاؤل والتصميم.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية لاتفيا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد إيغلس ليفيتس، رئيس جمهورية لاتفيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد غييرمو لاسو ميندوزا، الرئيس الدستوري لجمهورية إكوادور

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب الرئيس الدستوري لجمهورية إكوادور.

اصطُحب السيد غييرمو لاسو ميندوسا، الرئيس الدستوري لجمهورية إكوادور، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد غييرمو لاسو ميندوسا، الرئيس الدستوري لجمهورية إكوادور، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس لاسو ميندوسا (*تكلم بالإسبانية*): في وقت سابق من هذا العام، كان شاب كولومبي يُدعى ماتيو يمارس أنشطته الطلابية اليومية في أوروبا الشرقية. ومثل العديد من المهاجرين من أمريكا اللاتينية، كان ماتيو يركز على متابعة أحلامه – وهي في حالته نيل شهادة الطب من جامعة زابوريجيا الوطنية. ولكن في أحد أيام شهر فبراير/شباط، أصبح هذا الحلم كابوسا، وكل ذلك بسبب حرب روسيا الرعناء على أوكرانيا. فبينما كان العالم بأسره يراقب في ذهول اندلاع حرب ذات أبعاد لم نشهدها منذ عقود، كان على ماتيو أن يعيشها بشكل مباشر. لقد اقترب كثيرا من أنشطة عسكرية خطيرة أفضل عدم ذكرها اليوم، وذلك احتراما له ولتجربته المؤلمة. وبالاعتماد على براعته وتضامن الآخرين، استخدم عدة وسائل نقل، بما في ذلك الخيول، ليشق طريقه إلى أقرب حدود.

في الوقت نفسه، وبينما كان يحدث كل ذلك، كانت إكوادور تنشئ لجنة وطنية للأزمات، والتي حققت هدفها المتمثل في إعادة ٧٣٠ مواطنا إكوادوريا إلى وطنهم عن طريق رحلات جوية إنسانية. ماتيو، الذي لديه شقيقة إكوادورية مما جعله جزءا من أسرة عبر وطنية، تمكن من الصعود على متن إحدى تلك الرحلات. والداه الكولومبيان يعيشان الآن في إكوادور، بفضل تأشيرات الحماية التي تمنحها حكومتنا. ولم يكن ماتيو وحده في ذلك – فقد عاش نفس هذه القصة العديد من مواطني كولومبيا وبيرو وأمريكا اللاتينية وحتى من الأوكرانيين الذين استطاعوا الفرار من الحرب بفضل الجهد الدبلوماسي الهائل الذي قاده بلدنا. أقص عليكم كل هذا الآن لأنه إذا كان الجميع هنا يأخذون مني رسالة واحدة فقط معهم اليوم، أود أن تكون هذه الرسالة أن إكوادور هي هنا من أجل العالم ولن تترك أحدا خلف الركب. ولهذا السبب أنا واثق من أن العالم لن يترك إكوادور خلف الركب عندما يتعلق الأمر بالتحديات التي نواجهها.

عندما أستعد لمثل هذه المناسبات فإني عادة ما أتشاور مع خبراء العلاقات الدولية المرموقين. وهم يستشهدون لي بالمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، التي تتحدث عن المساواة في السيادة بين الدول؛ وحسن النية؛ والتسوية السلمية للمنازعات؛ والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي؛ وعدم استخدام القوة؛ والاحترام الكامل لحقوق الإنسان، وما إلى ذلك. هذه كلها مفاهيم جديرة بالإعجاب وقد حافظت لثمانية عقود تقريبا على استقرار نسبي يواجه الآن تحديا. ومع ذلك فقد أردت أن أبدأ خطابي بالحديث عن ماتيو، الطالب من أمريكا اللاتينية الذي كان في أوكرانيا، مثل آلاف آخرين، يركض وراء حلم. الذين يعرفونني يعلمون أنني لست باحثا ولا أكاديميا ولا متحدثا منتظما في المحافل الدولية. والحقيقة هي أنني خلال معظم حياتي كنت أتبنى فكرة بسيطة للغاية، وهي أن الطريقة الوحيدة لخلق قيمة هي أن نضع دائما الناس – البشر – في المقام الأول في كل ما نفعله. إنني دائما أضع ثقتي في البشر – في الناس – وأريد أن أشرح بالضبط سبب أهمية ذلك.

أود أن أشرح الأسباب التي تجعلني أزعم أن نهج إعطاء الأولوية للناس هو أمر حيوي ليس لفرادى البلدان فحسب، بل أيضا لبناء عالم أكثر سلاما واستقرارا. وأعتقد اعتقادا راسخا بأن أي مؤسسة أو نظام سياسي، سواء كان وطنيا أو دوليا، فإنه يستمد شرعيته من الخير الذي يستطيع أن ينتجه لمواطنيه. ويجب ألا تستند شرعيته إلى ذلك المبدأ فحسب، بل يجب أن يجددها يوميا بموافقة الشعب الذي يخدمه. وهنا في هذه المؤسسة العظيمة نحن أسرة من الأمم، والأمم هي أسر المواطنين. يتوقف رفاه أسرتنا الأكبر والممتدة – فضلا عن استقرارها، وفي نهاية المطاف سلامها – على ما يحدث داخل كل عائلة من عائلاتنا الصغيرة والمباشرة. اسمعوا هذا من شخص يقود اليوم بلدا كان فيه التهميش والإهمال في الماضي بمثابة تربة خصبة للصيغ السحرية لأكثر أنواع الشعبوية الممكن التنبؤ بها.

إنني أشير هنا إلى الشعبوية نفسها التي تخلع بعد ذلك القناع وتكشف وجهها الاستبدادي الحقيقي؛ نفس الشعبوية التي عندما تحكم فإنها تتودد إلى الأطراف الفاعلة الخطيرة التي تختبئ بعيدا عن متناول مؤسساتنا الدولية لتشجع على بعض التهديدات التي تجلبنا إلى هنا اليوم، عندما نسأل أنفسنا ماذا نفعل حيالها. إنه تحد متعدد الأوجه، ولكنني سأصر دائما على أنه لو أردنا التصدي لهذه التهديدات فيجب أن نبدأ بتجنب الوجه القبيح للاستبداد. ولكي نفعل ذلك سنعود دائما إلى ضرورة إتاحة الفرص للناس أنفسهم. نحن بحاجة إلى نظام عالمي يشعر فيه جميع المواطنين بأنهم مشمولون ومتصلون وممثلون؛ نظام مترابط تتدفق فيه الفرص بحرية من ركن إلى ركن آخر من أركان العالم. ويجب أن نحقق توازنا يصبح فيه من الصعب بشكل متزايد على أمراء الحرب الطامحين إلقاء اللوم في إخفاقاتهم على ما تُسمى التفاوتات في النظام العالمي. ويجب أن نفتح أبواب الفرص أمام المزيد من المواطنين وألا نغلقها مرة أخرى أبدا خلف فكرة خاطئة عن السيادة هي في الواقع مجرد غطرسة. وعلينا أن نفهم أن الأمن الدولي ليس حقا ليتم المطالبة به ببساطة، بل هو واجب نتشاطره جميعا.

والواقع أن حكومتي وجدت نفسها في موقف غريب اضطرت بموجبه للدخول في معركة ضد تهديد تم إخفاؤه في الماضي بدلا من مواجهته. وأنا أتحدث عن جهات فاعلة مشبوهة تم استيعابها

بهدوء، بدلا من مواجهتها، على أمل ألا يكتشفها أحد. واليوم، تخوض إكوادور وجها لوجه معركة غير مسبوقة ضد الاتجار بالمخدرات، كما يتضح من أحدث نسخة من تقرير المخدرات العالمي لعام ٢٠٢٢، والذي يؤكد أن إكوادور تحتل المرتبة الثالثة بين بلدان العالم من حيث حجم ضبطيات الكوكايين. واليوم، أكثر من أي وقت مضى، نزيد من أنشطتنا لزيادة مضبوطات المخدرات إلى أقصى حد ممكن ولتفكيك العصابات عبر الوطنية التي تنقلها. ونعلم أننا لسنا الوحيدين الذين يحاربون ذلك الوحش، وهو، بالمناسبة، وحش بعدة رؤوس وليس برأس واحدة، بما في ذلك الاتجار بالبشر وغسل الأموال والاتجار غير المشروع بالأسلحة وحتى التعدين غير القانوني. وتشير التقديرات إلى أن حجم الجريمة العابرة للحدود الوطنية يتراوح بين ١,٦ و ٢,٢ تريليون دولار سنويا، وهو رقم يبلغ عشرات أضعاف حجم اقتصاد بلد مثل إكوادور.

ولكن سيكون من الخطأ قياس عواقب الجريمة العابرة للحدود الوطنية من الناحية الاقتصادية وحدها. فالعواقب يجب أن تقاس قبل كل شيء بالخسائر التي لا يمكن إصلاحها، الأرواح التي تُزهق والأحلام التي تتبدد وصرخات الأسر المتضررة التي تدمي القلوب، وكذلك بالصمت المخيف الذي تفرضه على بعض المجتمعات المحلية. فقبل يومين فقط، في وسط مدينة غواياكيل، حيث ولدت، قُتل مدع عام بطريقة جبانة بأعيرة نارية أطلقها قتلة من عناصر الجريمة المنظمة. وكان مسؤولا شملت تحقيقاته قضايا كبرى تتعلق بعصابات مافيا عابرة للحدود الوطنية. إن اغتياله لا يعني فحسب أن إكوادور فقدت موظفا مكلفا بتطبيق القانون، ولكنه يعني أيضا أن أطفاله سيكبرون بلا أب. ويعلمنا مقتله درسا إضافيا، وهو أن الجريمة العابرة للحدود الوطنية تتطلب حلا عابرا للحدود الوطنية. ولدينا خياران في ذلك الصدد. إما أن نعاني بشكل منفصل بسبب عدو يعمل بصورة منسقة داخل عدة بلدان للاستهزاء بقوانيننا، أو أن نتحد لهزيمته. وقد أوضحت الأحداث الأخيرة أننا بحاجة إلى مزيد من التعاون ولن أكل أبدا في الإصرار على ذلك. وقد أثبتت إكوادور، بمستوياتها القياسية من مضبوطات المخدرات، وكذلك بتضحيات موظفيها، أنها تستحق المساعدة والدعم الدوليين في مكافحتها للاتجار بالمخدرات ولتعزيز المؤسسات التي يعمل فيها هؤلاء الموظفون.

أود أيضا أن أغتنم فرصة مشاركتي في هذا المنتدى لأدعو إلى العمل معا في مكافحة العنف الجنساني. وبالنسبة لإكوادور، ينبغي أن يكون اختفاء امرأة شجاعة ومحامية وأم وابنة رمزا للتحدي المتمثل في إنهاء العنف ضد المرأة. وقد أظهرت إكوادور أنها هنا من أجل العالم وأنا واثق من أن العالم سيرد بالمثل على ذلك الدعم في مواجهة تلك التحديات.

وفيما يتعلق بالتنقل البشري، اتخذنا قرارات لاقت استحسانا. فلم نحافظ على تاريخنا الطويل كبلد عبور واستقبال ولجوء للمهاجرين فحسب، بل إننا تقليديا من بين الدول التي تستقبل أكبر عدد من اللاجئين في النصف الغربي من الكرة الأرضية بأسره. وفضلا عن عملية الاستقبال هذه، أود أن أشير إلى المعاملة التي يلقاها هؤلاء اللاجئون بمجرد أن تطأ أقدامهم الأراضي الإكوادورية. فنحن نبذل جهودا خاصة لضمان حقوق المهاجرين، وقبل كل شيء، إدماجهم، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالأسر التي لا توفر بلدانها الأصلية بدائل للحياة سوى مجرد الفرار من تلك الدول. ومع وجود نصف مليون فنزويلي يعيشون في إكوادور اليوم، فإن بلدنا هو أحد البلدان الرئيسية الثلاثة المضيفة للمهاجرين من ذلك البلد. وعلى الرغم من الصعوبات التي نواجهها في الميزانية، فإننا نوفر لهم الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى. وبدأنا أيضا عملية واسعة النطاق لتسوية أوضاع المهاجرين. وأود أن أطلب من الجميع هنا أن يفكروا فيما يعنيه ذلك بالنسبة لبلد صغير مثل بلدنا، ثم في الأثر الذي يمكن أن يحدثه عدد سكان بهذا الحجم على بلدهم. ولهذا السبب، أؤكد مجددا أن إكوادور هنا من أجل العالم وأنني واثق من أن العالم سيدعمنا في خطتنا لتنظيم أوضاع إخواننا وأخواتنا الفنزويليين الذين اضطروا إلى مغادرة بلدهم.

ويحدوني أمل وطيد في أن يكون هذا هو الحال، ولكن هذه ليست المسألة الوحيدة المطروحة. إن إكوادور تقوم أيضا بدورها في مواجهة

أزمة المناخ. وفيما يتعلق بحجم انبعاثات غازات الدفيئة من بلدنا، فإننا لا نسهم إلا بنسبة ٠,٨ في المائة من الانبعاثات العالمية. ومع ذلك، وبلا تردد أو انتظار أن يقترح أحد ذلك، اتخذت حكومتي قرارا بجعل إكوادور أول بلد في أمريكا اللاتينية، والرابع في العالم، يعتمد سياسة شاملة بشأن التحول الإيكولوجي، بما في ذلك عن طريق رفع المسألة إلى المستوى الوزاري.

إن تغير المناخ لا يهتم بمدى ما قمنا به من تصنيع في الماضي ولكن إلى أي مدى يمكننا أن نسهم في المستقبل. ولهذا السبب، قبل عام تقريبا، في المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن بتغير المناخ المعقود في غلاسكو، أعلنتُ عن إنشاء محمية إيرمانداد البحرية الجديدة في جزر غالاباغوس، والتي تزيد مساحة المنطقة المحمية من ذلك التراث الطبيعي للبشرية بواقع ٦٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع. واستُكمل ذلك في هذا العام بالتوقيع على إعلان لحفظ وإدارة النظم الإيكولوجية التي تشكل الممر البحري في شرق المحيط الهادئ الاستوائي، والذي وقعت عليه مع زملائي رؤساء بنما وكوستاريكا وكولومبيا لإعطاء بعد جديد وزخم سياسي جديد لأهداف الممر. هذه هي الطريقة التي نتيح بها فرصا جديدة للتعاون والتمويل وتقديم المساعدة التقنية لحفظ التنوع البيولوجي في إكوادور والمنطقة بل وفي العالم قاطبة. ولكننا نمضي إلى أبعد من ذلك بكثير – ففي إطار هذه المنظمة ذاتها، واصلنا الضغط لكي تشمل ولاية جمعية الأمم المتحدة للبيئة التفاوض على إبرام معاهدة في المستقبل بشأن التلوث البلاستيكي. لذلك عندما يتعلق الأمر بالحفاظ على البيئة فإن إكوادور على استعداد للعمل لأجل العالم.

وفي جميع المسائل التي أوجزتها وفي مواجهة جميع التحديات والسيناريوهات المجهولة التي قد يحملها المستقبل، تؤمن إكوادور إيمانا راسخا بأننا سنجد الإجابات فيما بيننا استنادا إلى تسليمنا بأن ما لدينا من قواسم مشتركة باعتبارنا بشرا نتشاطر هذه الأرض أكبر بكثير مما يفرق بيننا. بل ربما لا ندرك أن لدينا المفاتيح لحل المشاكل التي تواجهها الشعوب أو الأفراد الآخرون. وذلك بالضبط ما حدث لماتيو، الطالب الذي تمكنا من إنقاذه من أوكرانيا. فإذا طبقنا طريقة التفكير هذه على جميع التحديات وإذا تحلينا بالجرأة في التصدي لجميع التهديدات من منظور موحد، فإنني أعلم أنه سيمكننا المضي إلى أبعد من ذلك بكثير.

خذ على سبيل المثال أزمة الغذاء التي تفاقمت بسبب النزاع في أوكرانيا وأدت إلى تفاقم سوء التغذية في العديد من البلدان. تشير الأرقام الدولية إلى أن ٥٢ مليون طفل دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية وأن ١٧ مليونا آخرون يعانون من سوء التغذية الحاد بينما يعاني ١٥٥ مليون طفل من توقف النمو. وفي إكوادور يصاب بالمرض ما يقرب من ٣٠ في المائة من الأطفال دون سن الثانية، وفي بعض أكثر الحالات مأساوية تشهد بعض أفقر المقاطعات في بلدنا معدلات سوء تغذية تزيد على ٣٥ في المائة. وما برحت حكومتي تؤدي دورا رائدا في معالجة تلك المشكلة، حيث أنشأنا أمانة تقنية باسم "إكوادور تنمو خالة من سوء تغذية الأطفال" وحددنا هدفا واضحا جدا يتمثل في الحد من سوء تغذية الأطفال بمقدار ست نقاط مئوية خلال فترة ولايتي، فضلا عن إضفاء الطابع المؤسسي على العملية حتى تتمكن الحكومات المقبلة من مواصلة ذلك المسعى. تحقيقا لتلك الغاية، شجعنا مشاركة المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والحكومة المحلية. ولكن لا يمكننا المضي إلى أبعد من ذلك إلا إذا تحلينا بالجرأة على التفكير بوصفنا مجتمعا دوليا.

ليس سرا أن أراضي إكوادور ستكون خصبة ومنتجة جدا عندما نزرعها بتفاؤل وتفان. فنحن بلد منتج للكاكاو والموز والروبيان فضلا عن فاكهة التين والأفوكادو والكثير من المنتجات الزراعية الأخرى. لذلك ليس منطقيا أن يعاني أطفالنا أو أولئك الذين يعيشون في أي مكان آخر في العالم من الجوع في أي سياق – حتى وإن كان أقل من ذلك طالما أن هناك أرضا جاهزة للحصاد ليس لأجل الغذاء فحسب بل لأجل الفرص أيضا. توفر إكوادور الجديدة اليوم مزايا لا تساعد في التخفيف من شدة الجوع فحسب، بل أيضا لبناء عالم أكثر استقرارا وسلاما حيث يستمر إشراك المواطنين بشكل متزايد كل يوم عن طريق توفير الفرص. ذلك هو العالم الذي أراه والذي تتطلع إليه إكوادور.

أخيرا، وكما قال الأمين العام السابق بان كي – مون، فإن السلام طريقة للوجود وللتواصل مع الآخرين وللعيش على هذا الكوكب. ولا يمكن فرضه بالمعاهدات وحدها. ويجب صونه باحترام كرامة وحقوق وقدرات كل الرجال والنساء. وأعتقد أن تلك الكلمات تعبّر عن جوهر ما قلته اليوم. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تأييد إكوادور لقيادة الأمين العام الحالي، السيد أنطونيو غوتيريش.

أود أن أختتم بياني بتوجيه الشكر إلى جميع الدول الأعضاء على تأييدها الساحق لانتخاب بلدي عضوا في مجلس الأمن للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٤. إننا نمارس عضويتنا في سياق تمر فيه البشرية بفترة تتسم بعدم اليقين والتحديات الاستثنائية. ولكنني أود أن أؤكد للجمعية أن إكوادور ستكون كما هي دائما وأنها ستؤدي واجبها من أجل العالم. سنفعل ذلك بما يلزم من تماسك وشفافية وتركيز على دعم جهود المساعدة الإنسانية وعمليات السلام وحماية المدنيين في حالات النزاع المسلح والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ومكافحة الاتجار بالأسلحة فضلا عن التصدي للتهديدات الناشئة في سياق جهود السلام المستدامة.

وفي جميع القرارات وجهود وكل الفرص المتاحة للإسهام في صون سلام كوكبنا واستقراره، نؤكد للرئيس أن إكوادور ستقف إلى جانب الدول الأعضاء ومواطنيها. وستكون إكوادور على استعداد دائما لأجل العالم.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر الرئيس الدستوري لجمهورية إكوادور على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد غييرمو لاسو مينـدوسا، الرئيس الدستوري لجمهورية إكوادور، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد هاكايندي هيشيليما، رئيس جمهورية زامبيا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية زامبيا.

اصطحب السيد هاكايندي هيشيليما، رئيس جمهورية زامبيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد هاكايندي هيشيليما، رئيس جمهورية زامبيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس هيشيليما (*تكلم بالإنكليزية*): بداية، نود أن نهنئ السيد تشابا كوروشي على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين. فبخبرته الواسعة، نحن واثقون من أنه سيوفر القيادة المطلوبة خلال فترة رئاسته للجمعية العامة بطريقة ناجحة. ونثني، بطبيعة الحال وبالقدر نفسه على السيد عبد الله شهيد، على تفانيه الثابت وقيادته الممتازة للجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين.

إننا نجتمع هنا في وقت صعب جدا تضاعفت فيه التحديات العالمية وأصبحت أكثر تعقيدا. وتشمل تلك التحديات جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)؛ وتغير المناخ؛ والحرب في أوكرانيا والآثار المرتبطة بها على سلاسل التوريد وتعطيلها؛ وانعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم؛ وارتفاع أسعار السلع الأساسية والطاقة، فضلاً عن ارتفاع تكاليف المعيشة بشكل عام. لقد ألقت تلك الأمور بظلال قاتمة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في قارتنا وحول العالم. إن خطر تراجع مكاسبنا الإنمائية التي حققناها بشق الأنفس خطر جدّ حقيقي. وقد كشف كوفيد-١٩ عن أوجه عدم المساواة العالمية المقنّعة التي تمتد إلى ما هو أبعد من الدخل والحدود السياسية، كما أظهرت الاختلافات في الحصول على اللقاحات. ومن المؤسف أن مخاطر ازدياد عدم المساواة حقيقية أيضاً، وخاصة بالنسبة لبلداننا النامية التي ليست لديها قدرة كافية على التكيف مع آثار تغير المناخ وتخفيفها على الرغم من بصمتنا الكربونية الضئيلة. وهذه حقاً لحظة حاسمة في عصرنا يجب أن نوجه فيها جهودنا الجماعية للتصدي للتحديات العديدة التي نواجهها.

ولهذا السبب ترحّب زامبيا بالتحدي المتمثل في تعزيز خطتنا المشتركة (A/75/982) وتؤيد الدعوة إلى عقد مؤتمر قمة في المستقبل.

وندعو إلى التوصل إلى ميثاق للمستقبل يكفل شكلاً جديداً من أشكال تعددية الأطراف في عالمنا – شكلاً تواجَه فيه التحديات الكبرى معاً، في تضامن، وفي سياق نظام دولي منشط يقوم على القواعد والإنصاف واستيعاب الجميع، وتكون الأمم المتحدة في مركز ذلك كله. وبوصفنا بلداً تقل أعمار ثلثي سكانه عن ٢٥ عاماً، فإن النظرة المستقبلية والتركيز على المساواة بين الأجيال أمران هامان جداً بالنسبة لنا. وتسعى حكومتنا إلى تسخير ذلك العائد الديمغرافي بالاستثمار في سكانها الشباب والنشيطين من أجل مستقبل أفضل. ولذلك نؤيد إنشاء مكتب الأمم المتحدة للشباب. وينبغي أن يشجّع ذلك على المشاركة الهادفة للشباب بطرق متنوعة، مثل التمثيل السياسي، وإمكانية الحصول مدى الحياة على التدريب والتعليم لاكتساب المهارات، ودعم الابتكار وتنظيم المشاريع الشبابية، بل وفي صنع القرار في جميع مجالات الحياة، بما في ذلك تغير المناخ وحماية البيئة.

وعلى الرغم من التقدم المطّرد الذي أحرز في كبح جماح جائحة كوفيد-١٩، ما زلنا بحاجة إلى أن نبقى يقظين للحيلولة دون احتمال ظهورها مجددا. لقد عانينا جميعاً من التأثير السلبي للجائحة، لا سيما مع فقدان الملايين من أحبائنا وتعطّل الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء العالم. ومع استمرار العالم في التعافي من الجائحة، بات من الضروري إيجاد حلول دائمة، بما في ذلك من خلال الاستثمار في النظم الصحية المرنة التي ستتصدى للجوائح المستقبلية مثل كوفيد-١٩، من بين أمور أخرى. وهذا يعني إنشاء نظام دولي متعدد الاستخدامات للصحة العامة يتجنب اكتناز اللقاحات والتكنولوجيات ذات الصلة من أجل ضمان النشر السريع للإمدادات من احتياطي عالمي للتصدي للجوائح في المستقبل.

إن عودة ظهور شلل الأطفال في عالمنا تثير قلقاً بالغاً. ولهذا السبب تشارك زامبيا، إلى جانب عدد من البلدان في منطقتنا، في أنشطة التمنيع التكميلي من أجل منع ووقف انتشار فيروس شلل الأطفال البرّي من النمط ١. هذا بالإضافة إلى الأنشطة الجارية لمكافحة الأمراض الأخرى التي يمكن الوقاية منها باللقاحات مثل الحصبة، فضلاً عن تعزيز تحصيننا الروتيني والحفاظ على الخدمات الأساسية لصحة الأم والطفل. وبوصفنا الرائد عالمياً في مكافحة الكوليرا – مع جزيل الشكر لمنظمة الصحة العالمية التي أتاحت لنا الفرصة للعمل في ذلك الدور – يجب أن نواصل كفاحنا ضد الكوليرا بقوة. وعلينا أيضاً أن نظلّ في حالة تأهب لأي فاشيات محتملة لجدري القرود أو فيروس الإيبولا أو غيرها من التهديدات المماثلة. ويجب على المجتمع الدولي أيضاً أن يعمل معاً للتصدي للتهديد المتزايد لصحة البيئة والإنسان والحيوان الناجم عن مقاومة مضادات الميكروبات التي يشار إليها عادة باسم مقاومة الأدوية. ولا تزال العدوى بالبكتيريا المقاومة للأدوية تسبب ملايين الوفيات. وتتحمل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، على وجه الخصوص، العبء الأكبر للعدوى بالبكتيريا المقاومة التي تعزى إليها نسبة كبيرة من الوفيات في مناطقنا. وهذا يستدعي أنظمة مراقبة أفضل عندما يتعلق الأمر بالحصول على الأدوية المضادة للميكروبات للاستخدام البشري والحيواني على حد سواء. وسأركز الآن على مجالات الاهتمام الأخرى.

فيما يتعلق بالأداء الاقتصادي، أعاقت الأزمة في أوكرانيا الانتعاش الذي كان يترسخ ببطء، ولا سيما في العالم النامي، حيث لا تزال قطاعات كبيرة من المجتمع في فقر مدقع وتتسع أوجه عدم المساواة يوماً بعد يوم. ويجب على البلدان التي شهدت خروجها عن المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة أن تكثف عملياتها الاستشارية الوطنية ومشاركات الجهات المعنية وأن تجدد التزاماتها بالحد من الفقر، ومعالجة الافتقار إلى الطاقة، ودعم إعادة هيكلة الديون، وتعزيز الوصول إلى التمويل بشروط ميسرة، وهو أمر مهم جداً لخططنا الإنمائية الوطنية.

ومن جانبنا، نشير هنا في هذا الصدد إلى اعتزامنا تقديم استعراضنا الوطني الطوعي الثاني في تموز/يوليه ٢٠٢٣ لتسليط الضوء على التقدم الذي أحرزته زامبيا نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى الرغم من البيئة الخارجية الصعبة، فإن تصميمنا على إعادة بناء الاقتصاد الزامبي أقوى من أي وقت مضى. إن انتعاشنا الاقتصادي

يسير على الطريق الصحيح، كما يتضح من مؤشرات النمو الإيجابية واستقرار متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية، مثل أسعار الفائدة وأسعار الصرف واستقرار السوق والتضخم الذي تمكنّا من خفضه من ٢٥ في المائة إلى ٩,٨ في المائة في عام واحد من تولينا المنصب. تسير زامبيا على طريق النمو من الانكماش الاقتصادي الذي شهدناه في الماضي، والذي كان في حدود ناقص ٢ في المائة، إلى ناتج محلي إجمالي يقدر الآن بأنه ينمو بنحو ٣ في المائة. وهذا يعني أننا شهدنا نمواً اقتصادياً بنسبة ٥ في المائة تقريباً في الأشهر الـ ١٢ الماضية، وهو ما كان من الصعب تحقيقه ولكنه كان ممكناً بفضل الكثير من العمل الشاق. بيد أننا ما زلنا نريد أن نفعل المزيد.

وفيما يتعلق بالفوائد الاجتماعية والاقتصادية، تجلى التزامنا بتوفير فرص متساوية، وخاصة للشباب، في تقديم التعليم الابتدائي والثانوي المجاني، لأننا نعتقد أن التعليم هو بلا شك أفضل عامل للمساواة وأفضل استثمار وأفضل ميراث. وتماشياً مع تعهدنا بالاستثمار في رأس المال البشري، قمنا بتوظيف أكثر من ٣٠ ٠٠٠ معلم و ١١ ٠٠٠ عامل صحي في عام ٢٠٢٢ وحده. ونحن نعمل على تحقيق اللامركزية في تقديم الخدمات وزدنا من مخصصات الصندوق الإنمائي للدوائر الانتخابية لدينا بأكثر من ١ ٠٠٠ في المائة في ميزانيتنا الأولى في المنصب. وهذه ليست سوى البداية. والغرض من إنفاق هذه الأموال على مستوى المجتمع المحلي هو ضمان النمو الاقتصادي الشامل والمستدام الذي سيدعم تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وخلق فرص العمل في جميع مقاطعاتنا الـ ١٠ والدوائر الانتخابية الـ ١٥٦.

ويسرني أن أشير إلى أننا توصلنا من حيث المبدأ إلى اتفاق مع دائنينا بموجب الإطار المشترك لمعالجة الديون لإعادة هيكلة الدين الوطني الذي ورثناه. كما أبرمنا فعلياً اتفاقاً مع صندوق النقد الدولي استناداً إلى خطتنا الهامة للتحول الاقتصادي المحلي. ونحن ممتنون جداً لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظومة الأمم المتحدة ككل والشركاء المتعاونين الآخرين على دعمهم.

ما فتئت الآثار الضارة لتغير المناخ تجتاح كوكبنا. وفي معرض التصدي لأزمة المناخ العالمية الناشئة، أود أن أشير إلى حالة حدثت مؤخراً في زامبيا، حيث شهد نصف البلد في موسم واحد جدباً تاماً في المحاصيل بسبب الجفاف الشديد بينما عانى النصف الآخر من الفيضانات.

من الواضح أن هذا ليس أمرا طبيعيا. تلك هي الآثار السلبية لتغير المناخ. وهذه الظواهر الجوية المتطرفة هي تذكرة في التوقيت المناسب بالعواقب الوخيمة لتغير المناخ. ومما لا شك فيه أننا بحاجة إلى حلول قوية وتماسك في نهجنا على الصعيدين العالمي والإقليمي من أجل التصدي لآثار تغير المناخ. وبوصف زامبيا رئيسة فريق المفاوضين الأفارقة المعني بتغير المناخ فإنها تدعو إلى تعزيز الجهود العالمية لمعالجة هذه المسألة، والتي ينبغي أن تشمل زيادة الدعم المالي للبلدان ذات الموارد المحدودة من أجل تخفيف الآثار السلبية لتغير المناخ والتكيف معها. لقد عممت زامبيا النمو الأخضر ومقاومة تغير المناخ في خطتها الحالية للتنمية الوطنية، والتي حددت تدابير سياسية واسعة النطاق لتحويل زامبيا بمرور الوقت إلى اقتصاد أخضر شامل وقادر على التكيف مع تغير المناخ.

ثالثا، واصلت زامبيا البناء على الجهود الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين والشمول في مختلف قطاعات مجتمعنا. واستنادا إلى الأدلة التجريبية، يرتبط تمكين المرأة بالتخفيف من حدة الفقر ارتباطا إيجابيا. ولذلك يتحتم علينا أن نكرس جهودا متناسبة لضمان الحد من الفوارق بين الجنسين على جميع المستويات. وتقوم زامبيا، في إطار سياستها الجنسانية الوطنية، بتنفيذ إجراءات إيجابية لصالح النساء والفتيات من أجل ضمان تحقيق كامل إمكاناتهن في جميع الأوقات. واستكمالا لتلك التدابير تناصر زامبيا حملة لإنهاء زواج الأطفال في أفريقيا، وبالطبع في جميع أنحاء العالم. ومن نفس المنطلق، نحن فخورون بأن نبلغ الجمعية بأن زامبيا وكندا وشركاء متعاونين آخرين قد نظموا في وقت سابق اليوم فعالية جانبية لحشد الدعم واستعراض التزام المجتمع الدولي بإنهاء زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري. ومع التأكيدات التي تم تقديمها خلال تلك الفعالية نأمل أن نتمكن من تحقيق الغاية ٥,٣ من الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة بشأن

المساواة بين الجنسين، في برامجنا، والتي تهدف إلى القضاء على تلك الممارسة الضارة.

لقد عانى العالم بأسره من تزايد عدم الاستقرار وانعدام الأمن خلال العام الماضي، وشعر ملايين البشر في جميع أنحاء العالم بآثار ذلك حيث فُقدت الأرواح وسبل العيش في كل مكان. وتعتقد زامبيا أنه بدون السلم والاستقرار ستذهب جهودنا الإنمائية المشتركة أدراج الرياح – وأكرر، ستذهب أدراج الرياح بالكامل. ولذلك نحن ملتزمون بأن نظل دعاة أقوياء للسلام والاستقرار في الجنوب الأفريقي، وفي القارة الأفريقية بأسرها وجميع أنحاء العالم. ومبدأنا التوجيهي هو أن عدم الاستقرار في أي مكان هو عدم استقرار في كل مكان. وهذا يذكرنا بأن إنهاء الحرب والنزاع ليس مسؤولية المشاركين مباشرة في النزاع فحسب، بل هو أيضا التزام مشترك لكل مواطن عالمي وكل دولة. وأنا أعني التزامنا جميعا، دون استثناء. ولا يسعنا أن نتحمل تبعات السماح لعدم الاستقرار بعرقلة برامجنا النبيلة لتحسين حياة شعوبنا. ولذلك نحن نأخذ هذه المسألة مأخذ الجد وسنواصل المشاركة الفعالة في الجهود لاستعادة السلام في جميع المناطق المضطربة في قريتنا العالمية. وبوصف زامبيا الرئيسة المقبلة لجهاز التعاون السياسي والدفاعي والأمني في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي فإنها ستعطي الأولوية لاستعادة السلام والاستقرار في بلدنا، في البداية، وفي المنطقة. وكما يقول المثل، تبدأ الصدقة في المنزل.

وعلى الصعيد القاري، تظل زامبيا منخرطة في جهود الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتعزيز السلام في مختلف مناطق النزاع في جميع أنحاء العالم وملتزمة بها. وفي المستقبل، أود القول إنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن توجه المزيد من الجهود نحو منع نشوب النزاعات، وهو أمر أكثر قبولا وأكثر فعالية من حيث التكلفة. وبوصف زامبيا من الدول الموقعة على مختلف معاهدات واتفاقيات نزع السلاح فإنها تظل ملتزمة بتعزيز السلم والأمن العالميين.

وتنضم زامبيا إلى الحكومات الأخرى في الإعراب عن القلق البالغ إزاء الحرب الدائرة في أوكرانيا. وبينما نقف إلى جانب جميع المتضررين، في كل من أوكرانيا والبلدان المجاورة، نود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة للتأكيد على العواقب السلبية بعيدة المدى للحرب، وخاصة على أسعار المواد الغذائية والوقود والأسمدة والسلع الرئيسية الأخرى في جميع أنحاء العالم. وفي أي جزء من العالم، للحرب آثار ضارة على النشاط الاقتصادي، مما يعرقل كفاحنا الجماعي ضد الفقر والجوع. فبضعة أشهر من الحرب يمكن أن تمحو عقودا من التقدم، وأود أن أشدد على هذا الأمر. يجب أن ننتبه إليه. ولذلك نحن ندين الحرب إدانة قاطعة في أي مكان ونواصل حث جميع الأطراف المعنية على السعي إلى إيجاد حلول دبلوماسية لحل النزاع. وأود أن أشدد على أنه ينبغي لأممنا المتحدة أن تواصل جهودها السلمية في هذا النزاع بالذات. إن الجهود التي يبذلها الرئيس والجهود التي نبذلها جميعا هي موضع تقدير كامل. وأنا ممتن على ذلك.

ونود أن نشدد على أن الطموحات العالمية للسلم والأمن تعتمد إلى حد كبير على فعالية مجلس الأمن. إلا أن النواقص في الهيكل الحالي للمجلس أصبحت واضحة بشكل متزايد، وذلك في ظل التنازل للجمعية العامة عن اتخاذ القرارات بشأن مسائل السلم والأمن العالميين التي كانت دون ذلك حكرا على مجلس الأمن وينبغي أن تكون حكرا على مجلس الأمن. ولكن تم الآن إلقاء هذا العبء على عاتق الجمعية العامة. هذا ليس أمرا صائبا، وهو يسلط الضوء على ضرورة إصلاح المجلس الذي طال انتظاره. إننا نقدر دعوة الرئيس بايدن إلى مزيد من الشمولية في مجلس الأمن. ولذلك نواصل النهوض بالموقف الأفريقي المشترك، على النحو الذي تبناه توافق آراء إزولويني وإعلان سرت، وذلك لضمان فعالية مجلس الأمن ومصداقيته وشرعيته.

وفي الختام، نود أن نؤكد من جديد التزام زامبيا بالمبادئ الأساسية التي أُسست عليها الأمم المتحدة والتي تحمي مستقبلنا المشترك الذي يسوده السلام والرخاء لجميع الدول، وليس للبعض فحسب. وسأشدد على تلك النقطة – المبادئ التي تحمي مستقبلنا المشترك الذي يسوده السلام والاستقرار والرخاء لجميع الدول.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية زامبيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد هاكايندي هيشيليما، رئيس جمهورية زامبيا، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد أندري نيرينا راجولينا، رئيس جمهورية مدغشقر

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية مدغشقر.

اصطُحب السيد أندري نيرينا راجولينا، رئيس جمهورية مدغشقر، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أندري نيرينا راجولينا، رئيس جمهورية مدغشقر، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس راجولينا (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، اسمحوا لي أن أخاطب السيد كوروشي، مدير الاستدامة البيئية في مكتب رئيس هنغاريا. إن انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين يبعث برسالة واضحة بشأن الطريق الذي رسمه لنا هذا الاجتماع السنوي للأمم المتحدة. وأتقدم إليه بخالص تهانئي. وأود أيضا أن أشيد إشادة حارة بالأمين العام على التزامه وتفانيه المستمرين على رأس الأمم المتحدة.

وبالنيابة عن شعب مدغشقر، أود أيضا أن أغتنم الفرصة التي يتيحها هذا المحفل لأكرر الإعراب عن خالص تعازينا للشعب البريطاني. لقد ألهمت الملكة إليزابيث الثانية عدة أجيال في بلدها وفي جميع أنحاء العالم. وأود أيضا أن أهنئ جلالة الملك تشارلز الثالث وأتمنى له موفور الصحة وعهدا مباركا.

إن الاجتماع السنوي للجمعية العامة يشكل دائما فرصة لتسليط الضوء على الطموح الذي يوحدنا، وهو السلام العالمي. والآن بعد أن تعلمنا التعايش مع مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، الذي ناقشناه باستفاضة على مدى العامين الماضيين، ما زلنا نواجه عواقب الأزمة، على الرغم من كل شيء. وقد أظهرت لنا أننا ندرك أهمية التضامن بين الأمم في أصعب الأوقات. وموضوع هذه الدورة، "لحظة فارقة: حلول تحويلية للتحديات المتشابكة"، ملائم جدا. فهو يعطينا أملا جديدا ويطمئننا ويمنحنا أملا جديدا في إمكانية تقدمنا معا على طريق التنمية. وعندما اضطررنا إلى معالجة الأزمة الصحية، اخترنا أن نضع ثقتنا في علمائنا وفي ثروة الموارد الطبيعية للأرض. وأظهر إنشاء مصنع "فارمالاغاسي" للأدوية، في ذروة الأزمة الصحية، أنه يمكننا تحويل الصعوبات إلى فرص من أجل استغلال تنوعنا البيولوجي وبالتالي حماية سكاننا. وبينما توقعنا نهاية العالم بالنسبة لأفريقيا، فإن معدلات الإصابة والوفيات في مدغشقر هي من بين أدنى المعدلات في العالم. وتم تصنيفنا على أننا منطقة خضراء، مما يعني بلدا ذا مخاطر منخفضة للإصابة بالعدوى. وفي الوقت الحالي، لا يلزم إجراء اختبارات تفاعل البوليمراز التسلسلي أو تقديم شهادات صحية لدخول مدغشقر. لقد حققنا نجاحا رغم تلك التوقعات بخلاف ذلك وخرجنا من الأزمة أقوى، وقبل كل شيء، أكثر التزاما بضمان تنمية بلدنا.

وكان العالم قد بدأ للتو في التعافي من الجائحة عندما ظهرت أزمات جديدة. ولم يسلم أي بلد من آثار كوفيد-١٩، وأدى النزاع في أوكرانيا إلى تفاقم عدم الاستقرار وزيادة عدم المساواة. وتلك عقبة رئيسية أخرى أمام جهودنا الرامية إلى تحقيق القدرة على الصمود والتعافي بعد جائحة كوفيد. وشأننا شأن أي بلد آخر في العالم، نشهد الآثار التضخمية الكاملة لهذه الأزمة. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن جميع الحروب تنتهي حول الطاولة. والحوار هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام. ولذلك، تكرر مدغشقر دعوتها إلى الحوار لحل النزاع لأن آثاره عالمية وتصبح أشد وطأة يوما بعد يوم. إن الدول النامية مثل بلدنا تشعر بالثمن وتدفعه. ويجب أن يتمثل الدور الحاسم الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تشجيع تعددية الأطراف بغية إيجاد حلول منصفة تأخذ في الحسبان مواطن القوة والضعف لكل بلد وشعبه.

فكيف يمكننا أن نقبل حقيقة أنه في وقت الأزمة هذا، تشتري بلدان يزيد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها عن ٠٠٠ ١٠٠ دولار وبلدان أخرى يقل نصيب الفرد فيها من ناتجها المحلي الإجمالي عن ٦٠٠ دولار براميل النفط في نفس السوق وبنفس السعر؟

ينبغي لمنظمتنا أن تتخذ تدابير لدعم البلدان المنخفضة الدخل حتى تتمكن من الاستفادة من النفط وتزويد نفسها به بأسعار عادلة، بالنظر إلى أن الحالة العالمية الراهنة مصدر لاضطرابات كبرى في عدد من البلدان. وتتأثر بعض الدول الآن بعدم الاستقرار. فالنسيج الاجتماعي آخذ في التفكك والاقتصادات تزداد هشاشة. واضطرت بعض الدول إلى رفع أسعار الوقود بنسبة ٥٠ في المائة، مما أدى إلى أعمال شغب واضطرابات اجتماعية واقتصادية. إن تحقيق التعافي شاغل نتشاطره جميعا. وتضامننا هو الطريقة الوحيدة التي يمكننا من خلالها مداواة مجتمعاتنا وإنعاش اقتصاداتنا ودعم النمو وإحلال السلام.

ويتعين على كل بلد الآن أن يستعرض استراتيجياته الإنمائية، وهذا يؤكد مدى أهمية أن يعجل كل واحد منا بالتصنيع وأن يصبح مكتفيا ذاتيا. وما زلنا نعتقد أنه ينبغي لنا أن ننتج ونجهز كل ما يحتاجه سكاننا محليا. فهناك أسلحة أقوى من القنابل والدبابات والصواريخ، وهي أراضينا وموادنا الخام ومواردنا الطبيعية وشعبنا. ويمثل التصنيع المحلي والابتكار الزراعي والقيادة ذخيرتنا في العمل من أجل تقوية أنفسنا، ودروعنا من أجل حماية شعوبنا.

وفي مدغشقر، وضعنا استراتيجية مفصلة للتعويض عن التأخيرات التي عانت منها تنميتنا. لقد وضعنا خطة الطوارئ لمدغشقر للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣ وبدأنا في تنفيذها عندما توليت منصبي كرئيس في عام ٢٠١٩. ورؤيتنا واضحة وتتجسد في إرادتنا السياسية، التي أظهرناها من خلال جميع أعمالنا. وقد أعطينا الأولوية لنهج قائم على القطاعات والمشاريع بغية رفع تصنيف مدغشقر إلى فئة البلدان الناشئة حديثا. وأطلقنا مجموعة طموحة من الإصلاحات لتحديث إدارتنا وتطوير رأس مالنا البشري وتعزيز النمو الاقتصادي القوي والشامل للجميع والمستدام، بالاعتماد على الطاقة كقوة دافعة لتنميتنا. ومدغشقر بلد ينعم بموارد المياه من أجل سدود توليد الطاقة الكهرمائية وبعدد كبير من ساعات أشعة الشمس لمحطات توليد الكهرباء بالطاقة الشمسية وطاقة الرياح لمحطات توليد الطاقة الريحية. وتواجه بلدان كثيرة اليوم مشاكل تتعلق بالطاقة، ولذلك، يجب علينا أن نسرع إنتاجنا للطاقة المتجددة حتى نتمكن من تحقيق الاكتفاء الذاتي في السنوات الخمس المقبلة. ونعتزم مضاعفة قدرتنا على إنتاج الطاقة أو حتى مضاعفتها ثلاث مرات.

إننا في عام ٢٠٢٢. ومما يؤسف له أن أفريقيا لا تزال قارة تعيش فيها معظم الأسر في ظلام وعتمة. ولا يزال أكثر من ٦٠٠ مليون أفريقي، بما في ذلك ٨٥ في المائة من الأسر الملغاشية، يستخدمون الشموع ومصابيح الزيت لإضاءة منازلهم. وهذا هو السبب في أننا بصدد إطلاق عملية كبيرة لتجهيز معظم المنازل الملغاشية بمجموعات للطاقة الشمسية بحلول نهاية العام المقبل، وبعضها، بالطبع، مدعوم من الدولة. وبتحقيق ذلك، تعتزم مدغشقر أن تكون أول بلد أو من بين أوائل البلدان في القارة الأفريقية التي توفر الإنارة لجميع أبناء شعبها.

إن تغير المناخ هو أحد التحديات الرئيسية في عصرنا وهو تحد يتعين علينا جميعا أن نتصدى له. ومن المهم والملح أن نحشد جهودنا المشتركة لحماية كوكبنا. وأود أن أدق ناقوس الخطر هنا بشأن الالتزامات التي تم التعهد بها خلال الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والتي أعيد تأكيدها في الدورة السادسة والعشرين للمؤتمر، فيما يتعلق بإنشاء الصندوق الأخضر للمناخ، الذي كان من المفترض تمويله سنويا بمبلغ ١٠٠ بليون دولار. وكانت مدغشقر خامس بلد أفريقي يكمل خطة التكيف الوطنية الخاصة به، ولذلك كان ينبغي لبلدي أن يكون مستفيدا من الصندوق. ومع ذلك، فإن الوصول إلى التمويل بطيء ولم يتم الوفاء بأي من الالتزامات حتى الآن. ومن غير العادل أن تدفع الدول الأقل تسببا في التلوث الثمن الأكبر لآثار تغير المناخ.

إن مدغشقر جزيرة، وبالتالي فهي عرضة للمخاطر المناخية. وفي هذا العام وحده، ضربت خمسة أعاصير الجزيرة في غضون شهرين فقط.

وغمرت المياه حوالي ٠٠٠ ١٧٨ هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة ودمرتها. وجزيرتنا هي أول بلد يعاني من مجاعة ناجمة عن المناخ. وتنضب الموارد المائية في جنوب البلد، والسكان في تلك

المنطقة هم الأضعفون في الجزيرة. آثار تغير المناخ آخذة في التفاقم، والحالة العالمية تدعونا إلى العمل. كم عدد الاجتماعات الرفيعة المستوى ومؤتمرات القمة والمؤتمرات الدولية التي عقدناها بالفعل؟ كم عدد البيانات والالتزامات التي قطعناها؟ والآن علينا أن نترجم أقوالنا إلى أفعال. أنقل إليكم اليوم صرخات وأصوات القارة الأفريقية بصفة عامة ومدغشقر بصفة خاصة. إن شباب أفريقيا، بل والقارة بأسرها، ينتظرون من البلدان المُلَوِثة أن تمتثل للاتفاقات التي أبرمتها. إن الوفاء بهذه الوعود سيحمي كوكبنا. ويطالب شعبنا الوفاء بتلك الوعود، وستحاسبنا الأجيال المقبلة في وقت لاحق.

إن قضايا حماية البيئة عزيزة بشكل خاص على قلبي. ونعلم جميعا أن الغابات هي رئة الأرض، ومع ذلك يظل استخدام الفحم والحطب ممارسة معتادة في جميع أنحاء القارة الأفريقية، بما في ذلك ٩٢ في المائة من سكان بلدي. على سبيل المثال، فإن عائلة واحدة تستخدم الفحم أو الحطب للطهي تدمر ما يقرب من هكتار واحد من الغابات كل عام، وهو أمر مدمر. يجب أن نغير الممارسة والعقلية. هذا هو السبب الذي سيجعل مدغشقر تزود ٢٥٠ ٠٠٠ أسرة بمواقد الإيثانول الحيوي بهدف الحفاظ على ٢٥٠ ٠٠٠ هكتار من غاباتنا كل عام.

لقد بدأنا مشاريع الأشغال العامة الكبرى لتحويل البلاد لأن كل شيء يحتاج إلى بناء أو إعادة بناء. كل شيء عاجل، وكل شيء يكتسي أولوية. طوال السنوات الأربع الماضية تقريبا، كنا نبني ونصلح الطرق باستمرار. لقد شيدنا المدارس والمراكز الصحية والمستشفيات والسدود والمحاكم والسجون بما يتماشى مع المعايير الدولية والمرافق الرياضية والثقافية وأكثر من ذلك بكثير. إن مدغشقر تتطور باستمرار، على الرغم من الأزمات العالمية المتتالية. فبلدنا بلد كبير وقد أنجز عملا كبيرا لضمان إمكانية الوصول إلى جميع المناطق. ومع ذلك، لا يزال الطريق طويلا ومتعرجا. ولكن لدينا إيمان، وسنواصل المضي قدما بتصميم. إن خطة مدغشقر للطوارئ تمهد الطريق عمليا للمستقبل.

إن كل مدغشقر قيد الإنشاء من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب. في الأسبوع الماضي فقط افتتحنا الطريق السريع 5A في شمال البلاد، وهو طريق ظل لعقود طريقا ترابيا وكان يستغرق عبوره أسبوعا في موسم الأمطار. أما الآن فيستغرق الأمر ساعتين فقط. وقد أدى ذلك إلى تخفيض فوري في تكاليف نقل وحركة البضائع والأشخاص، مما أدى إلى تحسن كبير في حياة المجتمعات المحلية وأسهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الشمالية من بلدي. وفي جنوب البلد، بدأنا العمل على الطريق السريع ١٣ التابع للدولة، وسنفعل الشيء نفسه قريبا بالنسبة للطريقين السريعين ١٠ و ٤٤ في الشرق، مما ييسر الوصول إلى مخزن الحبوب الرئيسي في مدغشقر. في الشمال الغربي، سيتم استعادة الطريق السريع ٣١ للولاية، الذي هو حاليا قيد إعادة الإعمار، بالكامل، مما يعني أنه ستكون لدينا إمكانية الوصول إلى ثاني أكبر منطقة زراعية في بلدنا. في غضون أسابيع قليلة، سنبدأ العمل على أول طريق سريع رئيسي في البلاد، والذي سيربط العاصمة بأكبر ميناء لدينا. وما أن ينتهي العمل به، سيتم تقصير الرحلة من ١٠ ساعات إلى ساعتين ونصف فقط.

العائد الديموغرافي متغير يجب أن ندرجه في معادلتنا. ويجب أن نغير هيكل سكاننا. إن نمونا الديموغرافي الحالي لا يتناسب مع نمونا الاقتصادي. وفي بعض المناطق، تكون الفتيات دون سن ١٨ عاما أمهات لأسر تضطر في المتوسط إلى رعاية ما بين خمسة وثمانية أطفال. ولذلك يصعب عليهم إطعام هؤلاء الأطفال وتربيتهم ورعايتهم وتعليمهم على النحو المناسب. ولذلك، فإن برنامجنا لتنظيم الأسرة، الذي بدأ بالفعل، يشكل جزءا حاسما من استراتيجيتنا لضبط معدل المواليد لدينا وتحويل السكان الحاليين من سكان معالين إلى سكان عاملين ومنتجين اقتصاديا. وستكون ديموغرافيتنا في مدغشقر رصيدا لتنميتنا ولن تشكل عقبة أمامها.

فيما يتعلق بالتعليم، قطعنا أشواطا كبيرة. وقد بنت حكومتي أكثر من ١ ٠٠٠ فصل دراسي وقامت باستثمارات ضخمة في أدوات ومواد التدريس. لقد أنشأنا مقاصف مدرسية. ونشرنا كتبا ومناهج مدرسية، ووزعنا أجهزة لوحية بغية تحسين نوعية التعليم الذي يتلقاه أطفالنا وشبابنا تحسينا كبيرا. وزادت فرص الحصول على التعليم الأساسي

بنسبة ١٤٦ في المائة، وانخفض معدل التسرب من المدارس انخفاضا كبيرا. لقد جعلنا التعليم أولوية وطنية، ونؤكد من جديد التزامنا بتحويل وتنشيط المدارس والجامعات.

وفي العام الماضي، أتيحت لي الفرصة للكلام (A/76/PV.6، الصفحة ٧) عن رغبة بلدي في أن يرى في نهاية المطاف تنفيذ القرارين اللذين اتخذتهما الجمعية العامة في عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ (القرار ٩١/٣٤) و (القرار ١٢٣/٣٥)، بشأن عودة وإدارة منطقة إيليس إيبارسيس أو نوزي ملغاشي في المحيط الهندي إلى مدغشقر. ونرحب بالاجتماع الثاني المقبل للجنة المشتركة بين فرنسا ومدغشقر بشأن هذا الموضوع، واستنادا إلى هذين القرارين، اللذين يؤكدان شرعية مطالبتنا، نأمل أن نحصل على دعم الأمم المتحدة في التوصل أخيرا إلى حل عادل ومستقر وسلمي.

خلال الوباء، احتاج المرضى إلى الأكسجين للبقاء على قيد الحياة. ولا تزال العديد من البلدان تكافح حاليا من أجل التنفس، وذلك بفضل آثار الأزمات المتعاقبة. إنهم بحاجة إلى الأكسجين اللازم للتنفس في شكل دعم ومعونة ومساعدة، مما سيساعدهم على مواجهة تحديات الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويجب أن نسرع وتيرة تنفيذ آليات التمويل الجديدة، مثل الصندوق الاستئماني للمرونة والاستدامة، لضمان صرف التمويل. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبلدان الصديقة التي وقفت دائما معنا في أصعب الأوقات.

ويجب أن تكون أفريقيا في المستقبل ذاتية الحكم ومستقلة ومزدهرة. ومن واجبنا أن نغير تاريخ القارة وأن نكتب فصلا جديدا حتى يتسنى لكل واحد منا وكل بلد من بلداننا أن يتغير ويتحول. وتحتاج منظمتنا إلى تعزيز تضامنها لتوفير حلول مشتركة لمشاكلنا المشتركة.

بارك الله في كل دولة من دولنا. إن الوطن مقدس.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية مدغشقر على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد أندري نيرينا راجولينا، رئيس جمهورية مدغشقر، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد محمد يونس منفي، رئيس المجلس الرئاسي للدولة الليبية

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس المجلس الرئاسي لدولة ليبيا.

اصطحب السيد محمد يونس منفي، رئيس المجلس الرئاسي لدولة ليبيا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد محمد يونس منفي، رئيس المجلس الرئاسي لدولة ليبيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس منفي: في البداية، يسعدني بالنيابة عن وفد بلدي أن أهنئ السيد تشابا كوروشي على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين. كما أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى السيد عبد الله شهيد، لما بذله من جهود، وما قدمه من أعمال قيمة خلال فترة ترؤسه لأعمال الدورة الماضية. كما لا يفوتني أن أشيد بالعمل المتواصل، الذي يقوم به السيد أنطونيو غوتيريش لقيادة منظمة الأمم المتحدة بحكمة وتوازن في هذه الأوقات العصيبة التي يمر بها العالم.

ها هي بلدي ليبيا التي أفتخر بخدمتها وتمثيلها، تمر بعقد من الزمن يملؤه الألم والأمل، وهي تتلمس طريقها نحو بناء المؤسسات، وإرساء مبادئ الديمقراطية. وقد أثبت الشعب الليبي للعالم أنه نسيج واحد، متماسك كتماسك أرضه ومصيره المشترك. ولا زال الشعب الليبي على الرغم من كل الجراحات والتحديات، يرسم بوعيه وتسامحه وروحه الوطنية خارطة الوطن الواحد، ويمنحنا نحن العزم والأمل، للمضي قدما في تحقيق آماله وتطلعاته في بناء الدولة، ورسم مسارها في اتجاه السلام والاستقرار والازدهار.

إن أحداث اليوم تستدعي صورة الماضي. فقد حارب جيش التحرير الليبي، الذي سبق تأسيسه تأسيس الدولة إلى جانب جيوش

العالم الحر. واستحقت ليبيا بعد هزيمة النازية والفاشية استقلالها الكامل، الذي ولد من رحم الكفاح الوطني، واتفاق دولي وإقليمي، مهد الطريق أمام الآباء المؤسسين لبناء الدولة، ولمّ شتات الوطن، وإطلاق مسيرة التنمية والرفاه، التي خلقت من ليبيا في زمن قياسي مثالا تنمويا يحتذى به.

إن موقفا دوليا مشابها لذلك الموقف تجاه ليبيا، ما زال اليوم بعيدا عن أفق الواقع. فالمصالح الفردية للدول المنخرطة في الشأن الليبي، وحروب الوكالة، وتضارب الرؤى حول الحل في ليبيا، لم تمنح الفرصة للخيار الوطني أن يتشكل. ولا زال التدخل الدولي السلبي يرسم مسارات من الحلول المتناقضة، تدفع بالبلد إلى أتون مواجهات مسلحة لا تستثني الأبرياء، وتقود إلى مواقف سياسية متصلبة، لا تقبل المقاربات الوسطية لجسر الهوة والشراكة في الوطن.

إن المجلس الرئاسي الليبي لا زال ملتزما بدوره الذي رسمه له الاتفاق السياسي الليبي، باعتباره السلطة السياسية العليا في البلد، يمثل وحدتها محليا ودوليا، ويضطلع بمهام القائد الأعلى للجيش الليبي؛ بالإضافة إلى مهمته السامية في قيادة جهود المصالحة الوطنية الشاملة، تمهيدا إلى الانتقال السلمي والديمقراطي للسلطة، عبر انتخابات رئاسية وبرلمانية متزامنة. وانتهز الفرصة هنا لأشكر الاتحاد الأفريقي على تعاونه معنا من أجل إطلاق مشروع المصالحة الوطنية الذي يمثل الأساس الأهم لدعم كافة المسارات للوصول إلى الاستقرار والسلام المنشود. إن هذه المسؤوليات تحتم علينا أن نعمل في مسار وطني متوازن وغير منحاز، على الرغم من محاولات بعض الأطراف السياسية جرنا إلى دائرة الصراع السياسي، الذي نعمل بكل جد وحزم على أن نجد له الحلول لا أن ننخرط فيه. في هذا الصدد، فإن المجلس الرئاسي تابع بحرص شديد، جولات الحوار بين مجلسي النواب والأعلى للدولة، التي لم تفض بعد إلى أي اتفاق حول قاعدة دستورية لازمة لإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية. ولا زال المجلس الرئاسي يؤكد أن هذه الحوارات لا ينبغي أن تستمر من دون أن يكون هناك حدود زمنية، وأنه على استعداد للتدخل، من أجل الخروج بالعملية السياسية من طريقها المسدود متى ما استلزم الأمر ذلك.

أما على الصعيد الاقتصادي فإن المجلس الرئاسي الليبي يدعم كل الجهود التي أفضت إلى استئناف إنتاج النفط والغاز من كافة مناطق ليبيا، لما في ذلك من مصلحة وطنية واستقرار للأسواق الدولية، التي تشهد ضغوطا كبيرة على الاقتصادات المستهلكة للطاقة. غير أنه ومن منطلق دوره الوطني المتوازن، يحرص المجلس الرئاسي الليبي على إدارة شفافة وعادلة لعوائد النفط، ثروة كل الليبيين، بشكل يُحَيّدُ المال العام عن الصراع السياسي، ويضمن توظيفه لمصلحة جميع الليبيين في مختلف مناطق البلاد، دون تمييز سياسي أو جغرافي، الأمر الذي في حال إنجازه قد يخفف من حدة الصراع الدائر على السلطة التنفيذية، ويوفر بيئةً أكثر استقرارا ومُلاءَمةً للتحول الديمقراطي المنشود.

ينظر بلدي بإيجابية إلى الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في ليبيا على الرغم مما شابه من تباطؤ في الآونة الأخيرة. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى دور فاعل للأمم المتحدة من خلال القيادة الجديدة لبعثتها. ونحثُها على مباشرة العمل الجاد لدعم الحلول الوطنية الجامعة لما يمر به البلد من انسداد سياسي، فتح الطريق أمام المغامرات والمبادرات الفردية، ويكاد أن يعصفَ بكل الإنجازاتِ السياسيةِ التي تحققت من خلال الحوار الليبي، الذي رعته منظمة الأمم المتحدة في ليبيا.

وأدعو كذلك إلى إعادة الزخم إلى المسار الاقتصادي، أحد المساراتِ الثلاثةِ لمؤتمر برلين، الذي أُهملت مخرجاته فيما يتعلقُ بالشفافيةِ والعدالةِ في إدارةِ الموارِدِ النفطيةِ، وضبط الإنفاق العام، وتوجيهِهِ لمستحقيه، والحد من سطوة الفساد.

يقف العالم اليوم على أعتاب وضع دولي يعُيد إلى الأذهانِ مأساةَ البشريةِ في مطلع القرنِ العشرين، بعد أن اعتقد الجميع بأن أخطاء الماضي لن تتكرر. وقد حان الوقت لأن ينطق الضمير الإنساني بكلمة السلام، ويقف العالم بأسرهِ إلى جانب المبادئِ الدوليةِ، التي أقرتها منظمة الأمم المتحدة لاحترام مبدأ سيادة الدول، وحل النزاعات بالطرق السلمية، واحترام الجوار، وعدم زعزعةِ أمنِ الشعوب.

كما أدعو إلى احترام حق الشعوب في الاستخدامات السلميةِ للطاقةِ النووية، بحسب المعايير والإجراءاتِ التي تقرها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وباعتبار أن بلدي على خط المواجهة الأول، أدعو بأعلى صوت إلى إعادةِ اللُّحْمَةِ الدولية لمكافحة الإرهاب، الذي لا يزال تهديدا قائما لكل دول العالم، لا يستثني عرقا أو ديانة أو حضارة. ويلتزم بلدي بكامل واجباته ضمن المجهود الدولي لتجفيف منابعه ووقف تمدده.

كما أؤكد من على هذا المنبر، التزام بلدي الدائم، بدعم حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته، ووقف الاستيطان والاعتداء، واحترام القرارات الدولية بالخصوص.

إن الشعب الليبي إذ يقف دقائق صمت في يوم الشهيد، ذكرى استشهاد عمر المختار بطل المقاومة ضد المستعمر، الذي تعاودنا ذكراه في هذا الشهر، فإنه يستلهم من كفاح أجداده الصبر والإصرار على حقوقه ....

إن الشعب الليبي، إذ يقف دقائق صمت في يوم الشهيد – ذكرى استشهاد عمر المختار، بطل المقاومة ضد المستعمر، الذي تعاودنا ذكراه في هذا الشهر – فإنه يستلهم من كفاح أجداده الصبر والإصرار على حقوقه ومن حكمة آبائه المؤسسين التسامح لبناء الوطن. وسوف تسطر ذاكرته الوطنية دواوين المرحلة، تدرس منها الأجيال القادمة مواقف من ساندوه عند حاجته ومسالك من أساءوا إليه في محنته وعبثوا بأمنه ومقدراته ونسيجه الاجتماعي.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد أرابا (بنن).

وستعود ليبيا، بجوارها العربي وعمقها الأفريقي وفضائها الأوروبي، همزة وصل للحضارات وبوتقة اقتصادية تلتقي فيها مصالح العالم بأسره. وسيدرك الجميع عندها حجم الضرر الذي وقع لا على مقدرات الشعب الليبي فحسب، بل على مصالح كامل جوارنا وعمقنا وفضائنا الدولي.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوحدة الوطنية لدولة ليبيا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد محمد يونس المنفي، رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوحدة الوطنية لدولة ليبيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيدة مايا ساندو، رئيسة جمهورية مولدوفا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة جمهورية مولدوفا.

اصطحبت السيدة مايا ساندو، رئيسة جمهورية مولدوفا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة مايا ساندو، رئيسة جمهورية مولدوفا، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيسة ساندو (*تكلمت بالإنكليزية*): أقف أمام الجمعية العامة اليوم باعتزاز ممثلة لجمهورية مولدوفا، العضو المقبل في الاتحاد الأوروبي. إنني ممتنة للدعم الإجماعي الذي تلقيناه من الدول الـ ٢٧ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وأشكرها على اعترافها بحبنا للحرية وديمقراطيتنا النشطة والتزامنا بسيادة القانون وتصويتها بالثقة في ذلك.

لقد تأسس الاتحاد الأوروبي، وهو مشروع سلام ناجح، من خلال التعاون والتكامل، لوقف دورة الحروب التي سامت قارتنا العذاب لعدة قرون. وهذه لحظة فاصلة أخرى في تاريخنا، ويتعين على الاتحاد الأوروبي أن يفعل ذلك مرة أخرى. إننا نريد للعالم أن يعرف أننا نختار – بتقدمنا بطلب للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي – الديمقراطية على الاستبداد والحرية على القمع والسلام على الحرب والرخاء على الفقر. ويمنحنا مركز المرشح لعضوية الاتحاد الأوروبي أملا وشعورا واضحا بالوجهة وهدفا موحدا ونقطة ارتكاز وشعورا قويا بالانتماء إلى العالم الحر.

قبل عام واحد، لم يكن أحد منا هنا ليتخيل حربا كبرى في أوروبا. لقد هزت حرب روسيا غير المبررة ضد دولة أخرى ذات سيادة، أوكرانيا، العالم حتى النخاع ووضعت المبادئ الأساسية للأمم المتحدة

على المحك وتسببت في تداعي الأمن العالمي وفي أزمة طاقة أوروبية ونقص عالمي في الغذاء وتراجع اقتصادي. وقد قتلت سبعة أشهر من القصف الآلاف من الأبرياء ودفعت الملايين من الأوكرانيين إلى الفرار من ديارهم.

إن هذه الحرب ليست مجرد هجوم على جارتنا وصديقتنا أوكرانيا. إنها هجوم على النظام الدولي القائم على القواعد. إنها هجوم على السلامة النووية. إنها هجوم على الإمدادات الغذائية لبلدان الشرق الأوسط وأفريقيا. إنها هجوم على هذه المؤسسة بالتحديد التي نجد أنفسنا فيها اليوم.

إننا ندين بشدة الحرب ضد أوكرانيا، فضلا عن التعبئة الإضافية للقوات التي أعلنت عنها روسيا مؤخرا. ونحن نقف بحزم مع أوكرانيا وندعم استقلالها وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا.

وأود أن أعرب عن بالغ إعجابي بجميع الأوكرانيين على شجاعتهم وصمودهم وقدرتهم الداخلية على مواصلة هذا الكفاح من أجل البقاء والعدالة والحرية.

ومن واجبنا الأخلاقي، بوصفنا مجتمعا دوليا، أن نواصل دعم أوكرانيا. فأوكرانيا تقاتل اليوم للحفاظ على سلامتنا جميعا، للحفاظ على أمن أوروبا. وهي بحاجة إلى دعمنا. وعلينا جميعا في أوروبا أن نساعد أوكرانيا.

وإذ أقف على هذا المنبر، فإنني أمثل بلدا يريد السلام. إنني أمثل مواطني مولدوفا الذين، بغض النظر عن اللغة التي نتكلم بها – الرومانية أو الأوكرانية أو الروسية أو الغاغوز أو البلغارية – وبغض النظر عن انتمائنا العرقي أو ميولنا السياسي سواء كنا نعيش على الضفة اليمنى لنهر دنيستر أو في منطقة ترانسنيستريا الانفصالية، يريدون السلام جميعا.

إننا بلد يقل عدد سكانه عن ٣ ملايين نسمة، لكننا قمنا بإيواء أكثر من نصف مليون لاجئ فارين من الحرب. وفي ذروة التدفق، نما عدد سكاننا بنسبة ٤ في المائة. واختار حوالي ٨٠ ٠٠٠ من اللاجئين البقاء بيننا. وأغتنم هذه الفرصة لأشيد من هذا المنبر الرفيع بجميع الأسر المولدوفية التي أظهرت تضامنا غير مسبوق مع اللاجئين من خلال فتح منازلها وقلوبها للمحتاجين. إنني فخورة بشعبي.

كما أعرب عن امتناني لشركائنا الدوليين، بما في ذلك الأمم المتحدة، الذين قدموا المساعدة في إدارة الأزمة الإنسانية. كما أشكر الأمين العام وغيره من المسؤولين الرفيعي المستوى الذين زاروا بلدنا في ساعة حاجتنا لإظهار الدعم والتضامن. وأعرب عن عميق امتناني لفرنسا وألمانيا ورومانيا وشركاء آخرين على إنشاء منصة دعم مولدوفا، التي تقف إلى جانب بلدنا في هذه الأوقات العصيبة.

ومولدوفا تعرف معنى أن تكون بلدا يقسمه النزاع. ففي عام ١٩٩٢، واجهنا حربا قصيرة ولكنها مأساوية في منطقة ترانسنيستريا في بلدنا. وما زلنا نحاول – بعد ثلاثة عقود – التغلب على عواقب ذلك النزاع وإعادة إدماج بلدنا. والسبيل الوحيد لتحقيق ذلك هو من خلال الحوار السلمي واحترام سيادتنا وسلامتنا الإقليمية.

وفي الوقت الذي شنت فيه روسيا حربها ضد أوكرانيا، عملنا بجد أكثر من أي وقت مضى للحفاظ على السلام على ضفتي نهر دنيستر. وبذلنا قصارى جهدنا لضمان استمرار تمتع جميع مواطني مولدوفا، بمن فيهم المقيمون في المنطقة الانفصالية، بالسلام. إن الوجود غير القانوني للقوات العسكرية الروسية في منطقة ترانسنيستريا يتعدى على حيادنا ويزيد من المخاطر الأمنية لبلدنا.

إننا ندعو إلى الانسحاب الكامل وغير المشروط للقوات الروسية. وندعو إلى تدمير الذخيرة من مخزونات كوباسنا، التي تشكل تهديدا أمنيا وبيئيا للمنطقة ككل.

وإذ نسعى جاهدين للحفاظ على السلام، يتحمل اقتصادنا ومجتمعنا العبء الأكبر من حرب روسيا ضد أوكرانيا. فمواردنا متأزمة وقد تباطأت الاستثمارات وعطلت طرق التجارة والنقل والتضخم يقترب من ٣٥ في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، نواجه مجموعة واسعة من

التهديدات الهجينة من المعلومات المضللة والدعاية إلى الهجمات السيبرانية وضغوط الطاقة.

إن الارتفاع غير الطبيعي في أسعار الغاز الطبيعي ومحاولات روسيا استخدام إمدادات الغاز والنفط إلى أوروبا سلاحا أسفر عن أزمة طاقة غير مسبوقة. إننا من أكثر البلدان ضعفا في مواجهة هذه الأزمة. ولكن هذا يجعلنا أكثر تصميما على تنويع مصادرنا للطاقة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري. ونخطط لزيادة حصة إمدادات الكهرباء المتجددة من ٣ إلى ٣٠ في المائة في السنوات الثلاث المقبلة.

وهذا من شأنه أن يجعل بلدنا أقوى وبيئتنا أكثر صحة وأمانا.

ونحن جميعا نعلم أن السبيل الوحيد لإنقاذ الكوكب هو من خلال العمل العالمي المشترك لمكافحة تغير المناخ. وينطبق الشيء نفسه على مكافحة الفساد. فالفساد يُضعف الدول ويقوض الديمقراطيات. وينبغي أن نأخذ الأمر على محمل الجد أكثر مما كنا نفعل في أي وقت مضى. نحن بحاجة إلى آليات دولية واضحة لوقف تدفق الأموال القذرة. ونحن بحاجة إلى أدوات أفضل لاسترداد واستعادة الأصول. نحتاج إلى تبادل أفضل للمعلومات بين سلطات إنفاذ القانون ومكافحة الاحتيال في بلدان أخرى. يجب أن ننشئ أنظمة جزاءات دولية ضد الفساد. وعلى الرغم من كل التحديات، تمضي مولدوفا قدما في تنفيذ برنامجها الإصلاحي. إننا نبني دولة أقوى وأكثر ديمقراطية. لقد تقدمت مولدوفا في العام الماضي ٤٩ مركزا في مؤشر حرية الصحافة، لتحتل المرتبة الأربعين في العالم. إن إصلاح العدالة ومكافحة الفساد هما في صلب التغيير عندنا.

إننا نعمل بجد لنصبح مكانا أفضل للمستثمرين من أجل خلق فرص العمل وتعزيز الاقتصاد وتحقيق المزيد من الرخاء لشعبنا. ونستثمر في الاتصال مع أوروبا ونحاول تقريب بلدنا من المعايير الأوروبية. نحن نبني الطرق والجسور والمستشفيات ونظاما تعليميا أكثر حداثة. ونبني مؤسسات أقوى تعود بالنفع على مواطني مولدوفا. إننا نركز ونثابر بشكل دؤوب. ونحن مصممون على ضم مولدوفا إلى الاتحاد الأوروبي حتى يتسنى لكل مولدوفي أن يحصل على مستويات معيشية أفضل وفرص اقتصادية أكبر في الداخل. فهذا هو السبيل الوحيد لكي تنمو مولدوفا بوصفها ديمقراطية معززة في منطقتنا من العالم خلال هذه الأوقات العصيبة.

ولأني أتيت هنا أمام الجمعية العامة من منطقة أضعفتها الحرب وأزمة الطاقة والجفاف والتضخم المتفشي فإن رسالتي هي هذه. في مواجهة معاناة ومصاعب اقتصادية من صنع الإنسان، يجب على بلدان العالم أن تقف معا مرة أخرى. ويجب أن نفعل ذلك لنؤكد من جديد قيمة السلام وحرمة حياة الإنسان، وأن ندافع عن الديمقراطية والحرية ونتمسك بحق كل بلد في تقرير مصيره.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة جمهورية مولدوفا على البيان الذي أدلت به للتو.

اصطحبت السيدة مايا ساندو، رئيسة جمهورية مولدوفا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد هاجي جينغوب، رئيس جمهورية ناميبيا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية ناميبيا.

اصطحب السيد هاجي جينغوب، رئيس جمهورية ناميبيا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد هاجي جينغوب، رئيس جمهورية ناميبيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد جينغوب (*تكلم بالإنكليزية*): تهنئ ناميبيا السيد كسابا كوروشي على انتخابه رئيسا للجمعية في دورتها السابعة والسبعين. يمكنه أن يطمئن إلى دعم ناميبيا الكامل له وهو يتولى القيادة خلال فترة ولايته. كما أود الإعراب عن تقديرنا لسلفه السيد عبد الله شهيد على قيادته الممتازة بصفته رئيسا للجمعية في دورتها السادسة والسبعين.

منذ أن حصلنا على استقلالنا السياسي قبل ٣٢ عاما ونحن فخورون بالعمل الذي قمنا به نحو المرحلة الثانية من كفاحنا من أجل

الاستقلال الاقتصادي. لقد قمنا خلال هذه الفترة ببناء أساس قوي لهيكل الحكم لدينا مع التركيز على تعزيز العمليات والنظم والمؤسسات. وبالنظر إلى أوجه التقدم تلك في الحكم الفعال، فإننا متفائلون في سعينا إلى التصدي للتحديات الثلاثية المتمثلة في عدم المساواة والبطالة والفقر. إن خطتنا لإحداث أثر، وهي "خطة هارامبي الثانية للازدهار"، التي تسّرع من تنفيذ خططنا الإنمائية الوطنية، تسّرع جهودنا نحو رؤيتنا لعام ٢٠٣٠.

وبما أن فترة ولايتي ستنتهي في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٢٥ ونحن دولة لها دستور يقصر رئيس الدولة على فترتين، فقد بدأنا في عملية لخلافة منظمة من أجل مواصلة تنميتنا السلمية. إن الحزب الحاكم الذي أقوده، "المنظمة الشعبية لجنوب غرب أفريقيا"، يجري حاليا انتخابات تمهيدية. وهناك احتمال حقيقي بأن يكون مرشح الحزب القادم للانتخابات الرئاسية الوطنية امرأة أو شابا من الجيل الذي لم يكن أبدا في المنفى. إن وجود امرأة مرشحة للخلافة هو دليل على الخطوات التي قطعناها في مجال المساواة بين الجنسين، حيث بلغت نسبة تمثيل المرأة ٤٠ في المائة في الجمعية الوطنية. علاوة على ذلك، تترأس النساء ٩٠ في المائة من مصارفنا. ناميبيا هي ابنة التضامن الدولي، والأمم المتحدة كانت القابلة. ولذلك لدينا إيمان راسخ بالتضامن والشراكة بوصفهما عاملين ممكنين حاسمين لتطلعاتنا الإنمائية.

وأود في هذا المنعطف أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل عن "خطتنا المشتركة" (A/75/982)، الذي يقدم توصيات واضحة للنهوض بأهداف التنمية المستدامة وجميع الاتفاقات العالمية القائمة من خلال تعددية الأطراف، مع وضع الأمم المتحدة في قلب جهودنا. وأشيد بالأمين العام على قيادته المتبصرة في اقتراحه بأن نجتمع في مؤتمر قمة للمستقبل من أجل التفكير في التحديات والفرص التي تنتظر الأجيال الحالية والمقبلة. وتؤيد ناميبيا عقد مؤتمر القمة الهام هذا في أقرب فرصة.

على مدى الأشهر القليلة الماضية كان من المشجع أن نرى جهودا متضافرة لتسليط الضوء على تحقيق تحوّل في التعليم والنهوض بالهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة. إن التعليم هو قطاع دأبت ناميبيا على إعطائه الأولوية من خلال تخصيصها للموارد، البشرية والمالية على حد سواء، ومن خلال جعله باستمرار أولوية عند وضع السياسات. وفي سياق مؤتمر القمة المعني بتحقيق تحوّل في التعليم الذي اختتم أعماله مؤخرا، تلتزم ناميبيا بقيادة التغيير هذا، وضمان الوصول إلى التكنولوجيات الرقمية الشاملة، ووضع استراتيجية للتمويل المبتكر وتعبئة الموارد. في ناميبيا، يتلقى قطاع التعليم أكبر حصة من دعم الميزانية، والتي تعادل ٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وقرابة ربع مجموع الميزانية الوطنية. وتوفر الحكومة الناميبية التعليم الابتدائي والثانوي المجاني، مما يدل على التزامها بإعطاء الأولوية لحصول الجميع على التعليم وتوسيع نطاق ذلك. علاوة على ذلك، نحن فخورون بتركيب كابل "غوغل إيكويانو" تحت سطح البحر مؤخرا، والذي سيحدث تغييرا إلى حد كبير في مشهد التحول الرقمي في ناميبيا وتضييق الفجوة الرقمية، بما يتماشى مع التزامنا بالاستفادة من الثورة الصناعية الرابعة.

وفي ناميبيا، أنشأنا فرقة عمل للثورة الصناعية الرابعة، قدمت مؤخرا توصيات بشأن الكيفية التي يمكن بها لناميبيا أن تعزز القدرات المحلية لجني المكاسب المثلى من الثورة الصناعية الرابعة. وتمشيا مع توصيات فرقة العمل، تعكف الحكومة حاليا على وضع استراتيجية وطنية موحدة للثورة الصناعية الرابعة لتوفير التوجيه الشامل ووضع خطط متعددة القطاعات. وستعطي الاستراتيجية الأولوية لإصلاح التعليم لسد الفجوة في مهارات الثورة الصناعية الرابعة، فضلا عن الأمن السيبراني وتوسيع البنية التحتية والخدمات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

لقد بلغ الدين العالمي مستوى غير مسبوق وأسعار الفائدة آخذة في الارتفاع. وهذا الواقع يحد من حيزنا المالي. وبينما نتكلم عن تطلعاتنا الجماعية، ينبغي أن نظل مدركين تماما لمواطن الضعف التي تواجه البلدان النامية. ويطرح تصنيف ناميبيا كبلد متوسط الدخل من الشريحة العليا تحديات فيما يتعلق بتعبئة الموارد لتمويل أهدافنا الإنمائية.

وكما قلت، فإن أخذ ناتجنا المحلي الإجمالي وتقسيمه على عدد سكاننا الصغير، وبالتالي الحصول على متوسط مرتفع لدخل الفرد، هو بلا شك صيغة معيبة تتطلب دراسة عاجلة. ولا تأخذ الصيغة في الاعتبار التباينات الهائلة في الدخل بين البيض الأثرياء والسود الفقراء، وذلك نتيجة ١٠٠ عام من الاستعمار والاحتلال القائم على الفصل العنصري. ومع ذلك، يسرني أن أسمع أن عددا من البلدان النامية والمتقدمة النمو متفقة على عدم عدالة ذلك التصنيف الذي يحرم بلدانا مثل ناميبيا من الحصول على قروض ميسرة ومنح، وهي ضرورية لمكافحة عدم المساواة وانتشال الكثيرين من براثن الفقر.

ويدعونا شعار الدورة السابعة والسبعين، ”الحلول من خلال التضامن والاستدامة والعلوم“، إلى معالجة القضايا التي تؤثر علينا جميعا. ولذلك، فإنني واثق من أن التصنيف غير العادل لبلدان مثل ناميبيا بوصفها من البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا سيحظى باهتمام على سبيل الأولوية.

خلال الأشهر القليلة الماضية، شهدنا توترات جيوسياسية صارخة، تذكرنا بهشاشة نظامنا العالمي. والتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن تكبد الرجال والنساء والأطفال المحاصرين في مثل هذه الحالات ثمنا باهظا. وقد دخل النزاع الروسي الأوكراني الآن شهره السابع، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على سلاسل إمداد الغذاء والطاقة. وتعتقد ناميبيا أن الحوار شرط لا غنى عنه للتوصل إلى حل سلمي لأي نزاع. وقد أنشئت الأمم المتحدة لصون السلام والأمن وينبغي أن تقود حلا سلميا للنزاع الروسي الأوكراني.

تواصل ناميبيا، بصفتها عضوا في مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ورئيسا لهيئة التعاون في مجالات السياسة والدفاع والأمن التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، إظهار التزامها بالاستقرار الإقليمي والقاري من خلال الدعوة إلى النهوض بالهياكل الأساسية للسلام والديمقراطية وحماية حقوق الإنسان.

وفي ذلك الصدد، بصفتي الرئيس الجديد لهيئة التعاون في مجالات السياسة والدفاع والأمن التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، أدعو إلى إجراء انتخابات عامة سلمية في مملكة ليسوتو في ٧ تشرين الأول/أكتوبر. وتهتم الجماعة الإنمائية أيضا بالتطورات في مملكة إسواتيني وجمهورية موزامبيق. وفي هذا السياق، بدأتُ عملية حوار مع قادة إسواتيني وليسوتو وموزامبيق بغية ضمان التنفيذ الناجح لقرارات الجماعة الإنمائية حتى يسود السلام والاستقرار في منطقتنا.

ما فتئت أقول إن الشمول يؤدي إلى الانسجام والحصرية تؤدي إلى النزاع. إن أفريقيا قارة يبلغ عدد سكانها ١,٢ بليون نسمة، واستبعاد أفريقيا من مجلس الأمن ظلم. وما دام المجلس عاجزا عن تجسيد الحقائق العالمية الراهنة في مكانته وتكوينه، فإنه لن يتمكن من معالجة الشواغل العالمية على نحو ملائم. ولذلك، فإننا نكرر دعوتنا إلى إصلاح مجلس الأمن، تمشيا مع الموقف الأفريقي الموحد.

إن تقرير المصير حق من حقوق الإنسان. واستمرار المظالم المرتكبة ضد شعب فلسطين يذكرنا بالحاجة الملحة إلى البدء في تنفيذ حل دولتين بوصفه البديل الوحيد القابل للتطبيق الذي يمكن أن ينهي عدم المساواة ويحقق السلام لشعبي فلسطين وإسرائيل، بل وللمنطقة بأسرها.

وعلى نفس المنوال، ينبغي أن يكون عدم إحراز تقدم في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة لحل مسألة الصحراء الغربية أمرا نشعر جميعا بالخجل تجاهه.

تتعهد ناميبيا بالتضامن الثابت مع الدول التي لا تزال تتحمل العبء الثقيل للجزاءات. وتكرر ناميبيا دعوتها الطويلة الأمد إلى رفع الحصار الجائر المفروض على كوبا. لقد التقيت برجل كوبي يبلغ من العمر ٥٠ عاما لم يعرف شيئا سوى الجزاءات. فمنذ ولادته، كانت الجزاءات مفروضة. إلى متى سيستمر ذلك؟ وإذا كنا نتحدث عن بناء السلام في العالم، فكيف يمكن معاقبة بلد ما لفترة طويلة كهذه؟ والأطفال الذين يولدون هناك لا يعرفون أي واقع آخر باستثناء الواقع الذي تفرض فيه الجزاءات. من فضلكم، حان الوقت لإعطاء أبناء وبنات كوبا حقهم في حياة كريمة، خالية من الحصار الذي يحرمهم من حقهم في تنمية بلدهم. وينبغي إنهاء الجزاءات الآن.

وندعو أيضا إلى رفع الجزاءات المفروضة على جمهورية زمبابوي. فلماذا تُفرض جزاءات على بلد يحرز تقدما على جميع المستويات؟ لقد أحرز الرئيس إمرسون دامبودزو منانغاغوا، وشعب زمبابوي تقدما تجدر الإشادة به وقاموا بإصلاحات جديرة بالثناء، وينبغي أن تتاح لهم فرصة النجاح من دون وطأة الجزاءات.

إن صحة كوكبنا في خطر شديد. فعالمنا يحترق. ونشهد آثارا غير مسبوقة لتغير المناخ، بما في ذلك الجفاف الشديد وحرائق الحقول المدمرة. ولا نملك ترف إضاعة الوقت. وعلينا أن نتصرف بحزم للحد من انبعاثات الكربون كمساهمة منا في الحفاظ على كوكبنا وشعوبنا.

ولا تزال ناميبيا، شأنها شأن العديد من البلدان النامية، عرضة للآثار غير المتناظرة لتغير المناخ. ولذلك، تعتزم ناميبيا، في المؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الإعلان عن تطورات رئيسية في طموحاتها لإزالة الكربون من القطاعات العالمية التي يصعب فيها الوصول بالانبعاثات إلى مستوى الصفر من خلال إنتاج الهيدروجين الأخضر. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن يبدأ تشغيل أول مشروع لتوليد الطاقة من الهيدروجين في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٤ في مدينة سواكوبموند في ناميبيا. وهذا مثال على ما هو ممكن عندما نعمل معا في نفس الاتجاه.

إن طموحاتنا ضرورية ليس لمجرد التخفيف من الآثار المدمرة لتغير المناخ، ولكن أيضا كعنصر حاسم في انتعاشنا الاقتصادي بعد الجائحة. ولذلك، تظل ناميبيا مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي لضمان الاستخدام الأمثل لمواردها الطبيعية لمكافحة تغير المناخ.

يعني التحول العادل في مجال الطاقة توفير فرص عادلة للدول النامية للوصول بشكل مستدام إلى الثروات الطبيعية المتاحة لها. وقد اكتشفت ناميبيا مؤخرا رواسب واعدة من الهيدروكربونات وتستكشف رواسب كبيرة من الفلزات الأرضية النادرة. وكجزء من هدفنا لضمان الاستخدام المستدام لمواردنا الطبيعية، أطلقتُ مؤخرا صندوق فليفيتشيا Welwitschia، صندوق الثروة السيادية لأمتنا. يُعدُّ الصندوق دليلا على التزامنا بالترشيد المالي والإدارة المستدامة للموارد لصالح الأجيال الحالية والمقبلة.

في الختام، إننا نجتمع اليوم في ٢١ أيلول/سبتمبرفي هذه القاعة بمناسبة اليوم الدولي للسلام لمناقشة موضوع "إنهاء العنصرية وبناء السلام". إن السلام هبة رائعة لكنها هبة هشة إذا لم يتم التعامل معها بشكل صحيح. إن السلام أكثر من مجرد انعدام الحرب لأنه يتعلق بالشمول وتطور جميع الأمم. وتعتبر الأمم المتحدة، بوصفها الضامن الرئيسي لتعددية الأطراف، أفضل محفل لضمان سلام البشرية وازدهارها.

وستواصل ناميبيا إيلاء أهمية كبيرة للتطلعات النبيلة للأمم المتحدة لأنها منارة للأمل والمساواة لجميع الأمم. وباعتبارنا مستفيدين من نجاح الجهود المتعددة الأطراف نعرب عن تقديرنا العميق لصلاحية الجمعية العامة في عقد الاجتماعات ونجدد التزامنا بالعمل مع زملائنا من الدول الأعضاء لتغيير العالم نحو الأفضل.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية ناميبيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد هاجي جينغوب، رئيس جمهورية ناميبيا إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد بوروت باهور، رئيس جمهورية سلوفينيا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية سلوفينيا.

اصطحب السيد بوروت باهور، رئيس جمهورية سلوفينيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بوروت باهور رئيس جمهورية سلوفينيا وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس باهور (*تكلم بالإنكليزية*): لقد وُلِدت بعد الحرب العالمية الثانية وما برحت تتردد طوال حياتي أصداء صرخة "لن يتكرر هذا مرة أخرى أبدا" في جميع أنحاء العالم وخاصةً في أوروبا. وباستثناء الحرب في البلقان، ظلت حتى التغيرات الجيوسياسية الكبرى التي شهدتها

أوروبا منذ سقوط جدار برلين سلمية. وقد أسهم ذلك إسهاما كبيرا في تعزيز الأمل في تحقيق السلام الدائم.

بيد أن ذلك الأمل قد تزعزع تماما بسبب العدوان الروسي على أوكرانيا. ولكن هل سنكف بسبب ذلك عن الاعتقاد بإمكانية تحقيق السلام الدائم؟ أعتقد أن ذلك لن يحدث، ويجب ألا نسمح لأطفالنا بالعيش في خوف من الحرب. بل إن من واجبنا أن نفعل كل ما في وسعنا من أجل مستقبل آمن لهم وأن نكفل انبعاث الأمل مجددا في قلوبنا في تحقيق السلام الدائم. فعلى أساس ذلك الأمل فضلا عن مسؤوليتنا المشتركة أنشئت الأمم المتحدة.

لقد وضعت الأمم المتحدة قواعد واضحة جدا للاشتباك التزم بها جميع الأعضاء، بما في ذلك الالتزام بالتسوية السلمية للمنازعات والتعاون واحترام الكرامة الإنسانية.

أود أن أتكلم اليوم عن السلام وتغير المناخ وتعددية الأطراف.

أولا، فيما يتعلق بالسلم والأمن، فإن قرار الاتحاد الروسي بشن هجوم عسكري على أوكرانيا قد زعزع تلك القواعد شأنه شأن العديد من النزاعات المسلحة الأخرى في مختلف أنحاء العالم. لقد عرض العدوان الروسي الأمن الدولي للخطر.

كما يعتبر إعلان الرئيس بوتين الأمس عن إجراء استفتاء في أجزاء من أوكرانيا استمرارا للعدوان وانتهاكا للقانون الدولي. وأدين بصفة خاصة تصريحاته بشأن احتمال استخدام الأسلحة النووية.

إن هذه الحرب تهدد الاستقرار الهش أصلا في غرب البلقان، كما تهدد الأمن الغذائي وأمن الطاقة الدوليين. وأشيد بالأمين العام لتفاعله كما أشيد تركيا لدعمها في التوصل إلى مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب.

إن السلام ليس مجرد انعدام الحرب، ففي ظل السلام ينبغي للقادة أن يعززوا حسن العلاقات مع البلدان الأخرى. وإن من واجبنا أن نحل المسائل المعلقة بروح من التوافق والتفاهم المتبادل. فبهذه الطريقة وحدها سنقلل من فرص تكرار المظالم القديمة والصدمات التاريخية.

إنني ممتن للكثيرين هنا لإتاحة الفرصة لنا لبناء علاقات طيبة معا لصالح ورفاه بلادنا وللمجتمع الدولي بأسره. إن تعزيز العلاقات الطيبة وبناء الثقة داخل المجتمعات وفيما بينها يعتبران من أكثر الوسائل فعالية لمنع نشوب النزاعات المسلحة.

ثانيا، إننا بحاجة إلى مزيد من التعاون من أجل مستقبل أفضل. كما أن من الضروري صون وتعزيز العلاقات الطيبة بين البلدان للتصدي بمزيد من الكفاءة لتحديات عصرنا التي يعتبر تغير المناخ من أكثرها إلحاحا. وتتمثل مهمتنا المشتركة في الحفاظ على كوكبنا للأجيال القادمة. عليه، فنحن بحاجة إلى اتخاذ تدابير أكثر كفاءة وإلى مزيد من التضامن.

تتعهد سلوفينيا بتقديم دعم خاص لأفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ لمساعدتهما في جهودهما الرامية إلى لمكافحة فقدان التنوع البيولوجي والإجهاد المائي والأضرار الناجمة عن تغير المناخ.

كما نساهم في صندوق أقل البلدان نموا التابع لمرفق البيئة العالمية.

وبعد أن أنشأت سلوفينيا الفريق الأخضر فإنها تواصل العمل مع البلدان التي تشاطرها الرأي على تعزيز السياسات الخضراء.

كما نعرب عن امتناننا العميق للجمعية العامة على الاعتراف العالمي التاريخي بالحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة. لقد كانت سلوفينيا في صدارة مؤيدي ذلك الاعتراف إلى جانب كوستاريكا ومالديف والمغرب وسويسرا. لقد كان ذلك حافزا تمس الحاجة إليه لتعددية الأطراف بيد أنه ينبغي أن نفعل المزيد.

وسوف تتيح مؤتمرات الأمم المتحدة المقبلة المعنية بتغير المناخ والتنوع البيولوجي والمياه فرصة ممتازة لإلزام أنفسنا ببذل المزيد من الجهد وتحسين الأداء.

فلا يمكن تحقيق الأمن والتنمية بدون احترام الكرامة الإنسانية. وينبغي أن نسترشد في جميع جهودنا بنهج قائم على الحقوق. وينبغي أن نولي الاهتمام إلى جميع مؤشرات التراجع في مجال حقوق الإنسان وأن نتصرف وفقا لذلك.

ثالثا وأخيرا، فيما يتعلق بتعزيز تعددية الأطراف والترشيحات لمجلس الأمن، فإن ميثاق الأمم المتحدة أساسي لنظامنا الدولي، كما أن النظام القائم على القواعد شرط لا غنى عنه لصون السلم والأمن ولصون نظام دولي عادل ومتوازن. لقد أثبتت سلوفينيا أنها عضو موثوق به ووسيط نزيه جدير بالثقة في أسرة الأمم المتحدة كما نواصل المشاركة في حوار حقيقي وبحث مستمر عن حلول مبتكرة وجيدة لتحدياتنا المشتركة. ونحن نشارك في جهود صنع السلام وتحقيق الاستقرار التي تشمل إزالة الألغام لأغراض إنسانية، وإعادة التأهيل، وإنقاذ أرواح المدنيين في جميع أنحاء العالم. ونشارك بنشاط في الجهود الرامية إلى تعزيز الإطار القانوني واحترام القانون الدولي، بما في ذلك الجهود الرامية إلى وضع حد للإفلات من العقاب. إننا نبني الثقة لتأمين مستقبل أفضل. ليس لسلوفينيا أعداء بل لها أصدقاء لا غير في جميع أنحاء العالم.

إن بلدي في وضع جيد يمكّنه من أن يصبح عضواً غير دائم في مجلس الأمن للفترة من ٢٠٢٤ إلى ٢٠٢٥. وسنسعى بلا كلل من أجل تحقيق السلام والعدالة والتفاهم المتبادل والمصالحة، سواء داخل المجتمعات أو فيما بينها، فضلاً عن احترام التنوع العرقي والقومي والديني وتعزيز التنمية المستدامة والتضامن. تلك هي مهمة سلوفينيا، وهي مهمتنا المشتركة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أتقدم بالشكر إلى رئيس جمهورية سلوفينيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد بوروت باهور، رئيس جمهورية سلوفينيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ويليام ساموي روتو، رئيس جمهورية كينيا والقائد العام لقوات الدفاع فيها

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية كينيا والقائد العام لقوات الدفاع فيها

اصطُحب السيد ويليام ساموي روتو، رئيس جمهورية كينيا والقائد العام لقوات الدفاع فيها، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ويليام ساموي روتو، رئيس جمهورية كينيا والقائد العام لقوات الدفاع فيها، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس روتو (*تكلم بالإنكليزية*): إنني ممتن للشرف العظيم المتمثل في انضمامي إلى الجميع هنا في الجمعية العامة – وهو شرف أصبح ممكناً بفضل الانتقال الديمقراطي السلمي الذي أعقب الانتخابات الحرة والنزيهة التي أجريت في كينيا في ٩ آب/أغسطس. تمثل تلك الانتخابات شهادة على القوة الشاملة للديمقراطية، فضلاً عن القدرة الواضحة للشعوب الأفريقية على الاستثمار في دول أقوى ومستقبل آمن باستخدام مؤسسات قوية ودساتير فعالة وإدارة محايدة لسيادة القانون لضمان تحقيق أهدافنا المشتركة.

وتأتي الدورة السابعة والسبعون للجمعية العامة في لحظة فريدة من نوعها، حيث يكابد العالم بأسره تحديات خطيرة متعددة، بما في ذلك النزاعات الإقليمية، وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، والأزمة الثلاثية للكوكب، وانعدام الأمن الغذائي، وارتفاع تكاليف المعيشة.

وأغتنم هذه الفرصة لأهنئ الرئيس على انتخابه ولأعرب عن ثقتي بأن خبرته الثرية توفر لنا تأكيداً كبيراً على حسن قيادته. إن شعار رئاسته، "إيجاد الحلول من خلال التضامن والاستدامة والعلم"، يجسد بإيجاز الضرورات الملحة في عصرنا مع ما لذلك من أصداء متميزة. وأؤكد للرئيس دعم كينيا القوي وتعاونها خلال فترة ولايته.

وأغتنم هذه الفرصة أيضاً لأشيد بسلفه، سعادة السيد عبد الله شهيد، على خطواته الجريئة في توجيه مجتمع الأمم المتحدة وعلى ضمان استمرارية أعماله في ظل الظروف غير المسبوقة الناجمة عن تهديدات عالمية متعددة مثل جائحة كوفيد-١٩.

يتعرض رفاه الإنسان لتهديد خطير. وتتطلب صحة الكوكب اهتماماً عاجلاً. وقد تفاقم الضغط الهائل جراء التهديدات التقليدية، مثل تغير المناخ وأزمة الغذاء العالمية والإرهاب والجريمة الإلكترونية والنزاع المسلح، بسبب الاضطرابات غير المسبوقة والمدمرة الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩. وأُعرب عن موافقتي على موضوع الرئيس لدورة هذا العام، "لحظة فارقة: حلول تحويلية للتحديات المتشابكة"، لأنه يشير بجرأة إلى الفرصة السانحة أمامنا التي تتطلب منا الآن أن نرفع من مستوى مشاركتنا من توافق الآراء الراسخ إلى العمل الحاسم.

في كثير من النواحي، أزاحت جائحة كوفيد-١٩ العديد من الأوهام وكشفت عن عجز صارخ في العدالة والتضامن في مواجهة أزمة وجودية. فقد سلطت الضوء بشدة على الطريق السريع ذي المسارين للاقتصاد العالمي، والذي تجوبه دوريات قمعية بسبب المد المتصاعد للقومية الإقصائية – وهو شبح يقوض آفاق العمل الجماعي ويضعف إلى حد كبير تصميم المجتمع الدولي على ضمان الحقوق الأساسية، بما في ذلك الحق في السلامة والكرامة، للأغلبية الضعيفة في العالم.

ولهذا السبب أيضاً تدعو العديد من الدول الآن، ولا سيما في جنوب الكرة الأرضية، إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على الحوكمة العالمية وإعادة تصور تعددية الأطراف الشاملة للجميع والتي تعمل من أجل خير الجميع. وكينيا على استعداد للعمل مع الدول الأخرى لتحقيق تعميم الطابع الأفريقي الشامل لتعددية الأطراف ونظام أكثر عدلاً وشمولاً للحوكمة العالمية.

ومن المهم أن نفكّر ملياً في تلك المسائل ونحن نبذل قصارى جهدنا لإعادة شعبونا ومؤسساتنا وصناعاتنا إلى الوقوف على أقدامها حتى يتمكن محرك التنمية من دفع مجتمعاتنا نحو رخاء لا يترك أحداً خلف الركب فعلاً. إن "إعادة البناء على نحو أفضل" هي الدعوة العالمية للحشد لدمج الدروس المستفادة في بذل المزيد من الجهد، بطريقة أفضل، للتعافي من الصدمات. وأقول إن أمامنا فرصة ذهبية للالتزام بإخلاص بذلك الشعار بدعمه، قولاً وفعلاً، لجعله "إعادة البناء على نحو أفضل انطلاقاً من القاع".

إن إعادة البناء على نحو أفضل من القاع إلى أعلى تتعلق أساساً بإدراج الأغلبية العاملة المهمشة في التيار الاقتصادي السائد. يخوض الملايين في القاع بلا هوادة معركتهم اليومية من أجل البقاء في ساحة مزدحمة تتميز بندرة الفرص ووجود محفوف بالمخاطر بشكل عام. إن البراعة والتفاؤل والمرونة والطاقة التي أظهرها أولئك الذين يعيشون في هذا القاع الصاخب باستمرار تسمى أحياناً الكفاح.

ولا يأخذ هؤلاء المكافحون أي شيء على أنه من المسلّمات، وهم غير مرئيين لصانعي السياسات وبعيدون عن مالعديد من الخدمات العامة، وينجون من مصاعب جمة تواجههم ويحققون في كثير من الأحيان نجاحاً كبيراً. وعلى حد تعبير أبراهام لينكولن، قد تأتي الأشياء إلى أولئك الذين ينتظرون، ولكنها ليست إلا الأشياء التي خلفها المكافحون وراءهم. لقد حان الوقت لتعزيز قدرة دولنا على الصمود لإدماج هؤلاء الملايين في التيار السائد من خلال استراتيجيات وجهود مدروسة لتعزيز الإدماج الاقتصادي من خلال إعادة البناء على نحو أفضل من القاع.

إن التحديات المتشابكة للنزاعات، والأزمة الثلاثية للكوكب، وأزمة الغذاء العالمية، قد أعاقت زخمنا وأعاقت تركيزنا على تحقيق تحولات أساسية نحو التنمية المستدامة. وفي منطقة القرن الأفريقي، أدى الجفاف الشديد وتعطل سلاسل التوريد بسبب جائحة كوفيد-١٩، فضلاً عن النزاع الروسي – الأوكراني، إلى تركنا في حالة من انعدام الأمن الغذائي. ونتيجة لذلك، اضطررنا إلى إعادة توظيف استراتيجياتنا لإعطاء الأولوية للإغاثة من الجفاف والمجاعة لمنع تعطّل التعليم وتحسين نظم الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية من أجل كفالة رفاه الناس.

ويشهد العديد من البلدان الآن على الظواهر المقلقة لنضوب مياه الأنهار والقنوات وخزانات المياه بسبب الجفاف وموجات الحر الناجمة عن تغير المناخ. وكينيا ليست استثناء. فالمراعي الشمالية والقاحلة وشبه القاحلة في بلدنا تأثرت تأثرا خطيرا بالجفاف الذي لم تشهد شدته منذ ٤٠ عاما. وقد أدت ندرة هطول الأمطار على مدى ثلاثة مواسم

متتالية إلى سوء حالة المحاصيل والمراعي، مما ترك حوالي ٣,١ مليون من سكان تلك المراعي يعانون من انعدام حاد للأمن الغذائي. وأدى هذا التقاطع غير المسبوق للأحداث الشديدة السلبية إلى زيادة ندرة المياه والمجاعة، والتي فاقمها ارتفاع أسعار المواد الغذائية، مما يؤدي إلى تعقيد خارطة طريق كينيا نحو توفير نوعية حياة جيدة لمواطنيها وإعاقة تقدمنا نحو تحقيق هدفي التنمية المستدامة ٦ و ٢.

ولم يؤثر الجفاف الشديد على منطقتي القرن الأفريقي والساحل فحسب؛ بل لا يزال يعصف بمناطق أخرى عديدة، بما في ذلك في آسيا وأوروبا والأمريكتين. وإن لم يكن لأي سبب آخر، فحقيقة أننا في هذا الوضع معا يجب أن تعزز إثبات الحاجة إلى الجهود المتضافرة عبر القارات. وبأخذ ذلك في الاعتبار، أدعو الدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة المعنيين إلى إبداء إرادة سياسية قوية وإظهار التعاون الفعال من خلال دعم أكثر البلدان تضررا ماليا وتقاسم تكنولوجيات استصلاح الأراضي والتكيف مع المناخ. وبوسع التعاون لتوسيع نطاق الإدماج أن يبشر لنا بنموذج جديد لتعددية الأطراف.

إن التقرير الأخير للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ يذّكرنا بأنه لا يسعنا أن نضيع لحظة أخرى في مناقشة مزايا القيام بشيء ما مقابل عدم القيام بأي شيء. فسرعان ما سيكون الأوان قد فات لعكس مسار الأحداث، وعندئذ لن تكفي حتى أفضل التدخلات الممكنة. كل يوم هو فرصة لنا كقادة للتعجيل بجهودنا لمواجهة أزمة الكوكب الثلاثية.

وينبغي التذكير بأنه خلال اجتماع ستوكهولم +٥٠، الذي تشرفت كينيا بالمشاركة في استضافته مع السويد، كان هناك اتفاق بين الدول على ضرورة العمل العاجل لمعالجة الآثار البيئية. وبالنظر إلى توافق الآراء هذا، من المثير للقلق الشديد أنه لم يُحرز تقدم يُذكر فيما يتعلق بالإجراءات المطلوبة. لقد حان الوقت للتفكير بشكل جماعي في التدابير العاجلة اللازمة لتنفيذ الإجراءات ذات الأولوية العليا التي يجب أن نتخذها لاحتواء الاختلالات المستمرة، فضلا عن التداول بشأن نُهُج التنفيذ الطويلة الأجل التي يتعين اتباعها. وأتفق تماما مع تصريح الأمين العام الذي لا يُنسى، والقائل بأننا "على موعد مع كارثة مناخية" (A/77/PV.4، الصفحة ٣). وأضيف على ذلك بأنه يجب ألا نُفاجأ. وإذا كان التحذير المسبق يعني حقا أن نكون متسلحين فهذه هي فرصتنا للحشد باستعجال شديد واتخاذ الإجراءات على الفور.

وثمة دور هام للقطاع الزراعي في خفض حدة تغير المناخ. فهناك عدد من الممارسات التي لها تأثير، إيجابي أو سلبي، على أبعاد مختلفة من البيئة. لذلك فإن الاستثمار في التكنولوجيا الزراعية الحديثة هو أحد السبل المهمة نحو معالجة التحديات البيئية السائدة. وتستجيب كينيا من خلال استثمارات كبيرة في الزراعة قادرة على الصمود أمام تغير المناخ. وتوجد تسعة عناصر رئيسية في صميم استراتيجيتنا الممتدة ١٠ سنوات لنمو القطاع الزراعي وتحوله. وهي تشمل تسجيل المزارعين من أجل توجيه الحوافز، وتحسين ممارسات المزارعين من خلال خدمات الإرشاد المخصصة، ورصد مخزونات الاحتياطي الغذائي لحالات الطوارئ باستخدام كشف حساب رقمي للأغذية، واستخدام نظام إنذار مبكر لرصد الإمدادات الغذائية وأسعار السوق.

ولا تزال الزراعة تشكل الأساس الرئيسي لتنمية العديد من الدول، ولذلك ستظل تحمل مفتاح ضمان النمو العادل والمستدام لشعوبنا. فلم يسبق لأي بلد، كبيرا كان أم صغيرا، أن حقق نموا كبيرا دون تحديث قطاعه الزراعي. وبينما نعيد تكريس أنفسنا لتلك الأهداف يتعين علينا، على المدى القريب، أن نجد إجابات للعجز الحاد في توافر الأسمدة وتدفقها وإمكانية حصول مزارعينا عليها في جميع أنحاء العالم. ولا يسعني إلا أن أتفق تماما مع تحذير الأمين العام غوتيريش في هذه القاعة بالأمس، من أن

> "دون اتخاذ أي إجراء الآن، سيتحول النقص العالمي في الأسمدة بسرعة إلى نقص عالمي في الأغذية" (المرجع نفسه، الصفحة ٢).

ويشجعنا أن نلاحظ أن التعليم والصحة والزراعة والعديد من الخدمات العامة الأخرى قد أصبحت تعتمد بشكل متزايد على إمكانية

الوصول الرقمي. يحتاج العالم إلى مزيد من الاستثمار في تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مصحوبة بسياسات تدعم الابتكار وزيادة اقتناء ونشر التكنولوجيا. ولدى قيامنا بذلك ينبغي أن نكون مدفوعين بالاقتناع بأن تلك التدابير توفر طريقا مختصرا صالحا للحد من الفقر وتعزيز التنمية الشاملة. إنني أدعو إلى إقامة شراكات عالمية أقوى لتعزيز البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية وسد الفجوة الرقمية الآخذة في الاتساع بين دول الجنوب وبقية العالم.

إن الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة تأتي بعد الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وكذلك ستوكهولم + ٥٠، والمؤتمر المعني بالمحيطات في لشبونة. إن نتائج تلك المؤتمرات تتطلب التزاما حقيقيا بمعالجة الشواغل البيئية العالمية كشأن عاجل وتتطلب انتقالا عادلا إلى اقتصادات مستدامة تعمل لصالح كل الناس.

إن اعتماد الدورة الخامسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي للقرار التاريخي الصادر في آذار/مارس ٢٠٢٢ بشأن إنهاء التلوث البلاستيكي هو مؤشر بالغ الأهمية على أن العالم مستعد ومتحمس للعمل على التصدي لهذا الخطر. وكينيا ملتزمة بالعمل عن كثب مع الدول الأخرى لمتابعة تنفيذ الصكوك الملزمة قانونا الرامية إلى وضع حد للتلوث البلاستيكي. وبوصف كينيا الدولة المضيفة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية فإنها تؤكد أن لهاتين الوكالتين الهامتين من وكالات الأمم المتحدة دورا لا غنى عنه في تعزيز الاستدامة البيئية على الصعيد العالمي، وكذلك في تطوير مدن سليمة ومستدامة اجتماعيا وبيئيا.

ومن منطلق التزام كينيا القوي بالمؤسسات المتعددة الأطراف فقد أتاحت المزيد من الأراضي لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي من أجل تيسير تحسين مجمعها. وأغتنم هذه الفرصة لأدعو الدول الأعضاء إلى استكمال تلك المساهمة بتعزيز التمويل المخصص لتحديث مرافق مكتب الأمم المتحدة في نيروبي تحديثا كافيا.

وتظل كينيا مدافعا قويا عن جعل الاستخدام المستدام لموارد المحيطات والاقتصاد الأزرق أولوية إنمائية، إذ تؤمن إيمانا راسخا بأن زيادة الاستثمار بشكل كبير في هذا القطاع الأساسي يمكن أن ينهي الجوع وأن يحد من الفقر ويخلق فرص العمل ويحفز النمو الاقتصادي. وأحث الأمين العام على مواصلة استرعاء الانتباه إلى الحاجة الملحة إلى تطوير ذلك القطاع الحيوي. وأدعو بصفة خاصة البلدان المتقدمة النمو إلى الاستثمار في الصيد المستدام، وحماية النظم الإيكولوجية البحرية، وتقاسم الحلول المناخية القائمة على المحيطات مع البلدان النامية.

ومن جانبنا، يسرني أن أبلغكم أنه بناء على المؤتمر التاريخي المعني بالاقتصاد الأزرق المستدام في عام ٢٠١٨، الذي عقد في نيروبي، تقوم كينيا بمراجعة استراتيجيتها الوطنية للاقتصاد الأزرق من أجل تعزيز الهياكل المجتمعية في الإدارة التشاركية للمياه العذبة والموارد الساحلية والبحرية والنظم الإيكولوجية. ومن المتوقع أن تسهم هذه الاستراتيجية في تنميتنا الاقتصادية من خلال الأمن الغذائي والتغذوي، والتنمية الساحلية والريفية، وزيادة الدخل على طول سلاسل قيمة تربية الأحياء المائية.

كما ستعزز النقل البحري والسياحة. وندعو الشراكات الإنمائية إلى الاستثمار في أفريقيا من أجل بناء القدرة على الاستخدام المستدام للموارد البحرية. ويجب أن نتكاتف معا لتحقيق أفضل استفادة من الموارد الزرقاء الهائلة في أفريقيا في تطوير اقتصاداتنا مع تحقيق أهدافنا المناخية.

وبينما نتطلع إلى الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقدها في شرم الشيخ في مصر، فمن المنطقي أن نتوقع أن تحول الدول الأعضاء اهتمامها نحو وضع وتنفيذ أطر للتخفيف من آثار تغير المناخ. ويجب على الدول الأعضاء أن تكمل إجراءاتها المعلقة حتى تتمكن من الانتقال إلى أعمال التنفيذ التي تنتظرها. ولذلك، أتوجه بالدعوة لنا جميعا بغية الوفاء على وجه السرعة بجميع الالتزامات التي

تعهدنا بها من أجل تمويل العمل المتعلق بتغير المناخ. ومن الأهمية التأكيد على أن الوقت ينفد في ذلك الصدد.

وعلى مدى العقد الماضي، واصلت كينيا سعيها الحثيث لتحقيق تحول اجتماعي واقتصادي سريع من خلال ثلاث خرائط طريق رئيسية. خارطة الطريق الأولى هي رؤية كينيا الوطنية لعام ٢٠٣٠، وهي مخطط رسمي طويل الأجل يهدف إلى تحويل كينيا إلى بلد حديث التصنيع وبلد من الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل يوفر نوعية حياة عالية لجميع مواطنيه في بيئة نظيفة وآمنة بحلول عام ٢٠٣٠. وخارطة الطريق الثانية هي خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. وخريطة الطريق الثالثة هي أهداف التنمية المستدامة. وتسعى كينيا إلى الاستفادة من مجموعة متنوعة من الموارد من شأنها أن تحفز تحقيق تلك الأهداف المتشابكة التي يعزز بعضها بعضا.

وقد أجبرنا الاضطراب والأزمة التي أعقبته بسبب جائحة كوفيد-١٩ على تنويع تركيزنا ليشمل تدخلات جديدة، بما في ذلك برنامج التحفيز الاقتصادي، واستراتيجية التعافي الاقتصادي لجائحة كوفيد-١٩، واستراتيجية إعادة التصميم والتعافي الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كوفيد-١٩، وكلها تهدف إلى التخفيف من الآثار السلبية للجائحة. وأؤكد أننا بذلنا قصارى جهدنا في ظل هذه الظروف. ومع ذلك، فهو غير كاف. وكينيا وبقية أفريقيا، شأنها شأن البلدان النامية الأخرى، بحاجة إلى مزيد من الشراكة والتعاون الدوليين لتجنب الأزمة الاقتصادية في أعقاب الجائحة.

والبلدان النامية، المثقلة بالأعباء الناجمة عن خدمة الديون الخارجية، تواجه خطر فقدان المكاسب الإنمائية بسبب الصدمات التي سببتها الجائحة وما يرتبط بها من اضطرابات. وأدعو المؤسسات المالية العالمية والمجتمع الدولي إلى اتخاذ خطوات عاجلة للإفراج عن جميع الأدوات المالية القائمة من أجل توفير سيولة إضافية تشتد الحاجة إليها وتأمين حيز مالي أفضل للبلدان النامية مثل كينيا لتعزيز الاستثمار الاجتماعي، ودعم التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، وتلبية الاحتياجات الأمنية، وحل تحديات تمويل التنمية.

ولذلك، فإنني بالنيابة عن كينيا، أنضم إلى القادة الآخرين في دعوة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرهما من المقرضين المتعددي الأطراف إلى توسيع نطاق تخفيف عبء الديون المرتبط بالجائحة ليشمل أشد البلدان تضررا، ولا سيما تلك المتضررة من المزيج المدمر للنزاع وتغير المناخ وجائحة كوفيد-١٩. كما أحث مجموعة العشرين على تمديد وتوسيع نطاق الإطار المشترك لتعليق أو إعادة جدولة سداد الديون من البلدان المتوسطة الدخل خلال فترة التعافي من الجائحة.

وأود أن تتوقف الجمعية لحظة للنظر في مشهد السلام والأمن – وهو مشهد محفوف حاليا بتحديات متعددة، ولكنه يزخر أيضا بفرص كبيرة. إن منطقتنا الأصلية، شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، على وجه الخصوص، مثقلة بنزاعات وتحديات كبيرة لها آثار على تنمية المنطقة. ونحن نقف على أعتاب فرصة هائلة لحفز تدابير بناء الثقة بغية توليد الزخم نحو السلام المستدام والحفاظ عليه.

وكينيا، في إطار دورها كدولة محورية في المنطقة، واصلت استثمارنا في الجهود الدبلوماسية الرامية إلى إيجاد سلام دائم في حالات متعددة داخل المنطقة وخارجها. وعلى الرغم من أن بعض العمليات أسفرت عن نجاح لا يمكن إنكاره، لا تزال هناك تحديات. ولذلك، فإنني أكرر بقوة دعوتنا إلى الشراكة من أجل اتخاذ تدابير لبناء الثقة وأحث على بذل المزيد من الجهود المتضافرة لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين.

وتشارك كينيا حاليا كعضو في اجتماعات مجلس الأمن. وأنا فخور بأن أؤكد أن مشاركتنا على مدى العامين الماضيين أعطت الأولوية للسلام والأمن الإقليميين، ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، وعمليات دعم السلام، والمناخ والأمن، بوصفها مساهمات حاسمة في الجهود الجماعية لبناء عالم أكثر أمنا وازدهارا وسلاما. وإنني فخور أيضا بأن أقول إن كينيا واصلت الدفاع عن توثيق التعاون بين الآليات الإقليمية ومجلس الأمن كوسيلة فعالة لتحقيق السلام والأمن الدوليين.

وتواصل كينيا الدعوة إلى تجديد منظومة السلم والأمن الأفريقية، التي تستمد قوتها النسبية من التكامل المثمر للغاية بين الأمم المتحدة

والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية. وبالعمل عن كثب مع العضوين الأفريقيين المنتخبين الآخرين في مجلس الأمن، نحن ملتزمون بإيجاد صوت أفريقي أقوى في المجلس وتحقيق نظام متعدد الأطراف مدفوع بتوافق الآراء وقائم على القواعد. ونيتنا الواضحة أن نرى إضفاء للطابع الأفريقي بشكل أكبر على جدول الأعمال العالمي بغية جعل تعددية الأطراف تعمل لصالح شعوب العالم بتنوعها. فقد حان الوقت لكي تعكس تعددية الأطراف أصوات المزارعين، وتمثل آمال القرويين، وتناصر تطلعات الرعاة، وتدافع عن حقوق صيادي الأسماك، وتعبر عن أحلام التجار، وتحترم رغبات العمال، بل وتحمي رفاه جميع شعوب بلدان جنوب الكرة الأرضية.

واسمحوا لي أن أعرب عن اقتناع بلدي الجماعي القوي بأن أهمية الأمم المتحدة وشرعيتها وسلطتها الأخلاقية ستظل إلى الأبد ناقصة ومُقوَضة في غياب إصلاحات شاملة لمجلس الأمن. ولذلك، ما زلنا ملتزمين التزاما راسخا بإصلاح مجلس الأمن لجعله مؤسسة عالمية أكثر فعالية وتمثيلا وديمقراطية.

بالنظر إلى حجم وتنوع التحديات التي لا يزال العالم يواجهها، هناك حاجة ماسة لجعل الأمم المتحدة أكثر قدرة على الوفاء بالغرض المنشود، وتمتلك الشرعية والفعالية اللازمتين للتصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان. ولا يمكن لمجلس الأمن الذي يخفق، باستمرار ودون وجه حق، في تطبيق معيار الشمولية أن يقود نظاما عالميا عادلا وشاملا. وبالمثل، فإن التهديدات التي تتعرض لها الديمقراطية لن يحلها بمصداقية مجلس أمن غير ديمقراطي وغير تمثيلي. ومن الأهمية الحيوية أن تعكس تلك المؤسسة الهامة للغاية القيم الموكلة إليها بحمايتها والدفاع عنها والتمسك بها نيابة عن البشرية. ونرحب بالدعوة التي وجهها الرئيس بايدن صباح اليوم إلى زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن بوصفها خطوة هامة في الاتجاه الصحيح، ونتطلع إلى بناء توافق في الآراء نحو تحقيق ذلك.

تسببت جائحة كوفيد-١٩ في تعطيل النُظم الصحية بشدة، مما شكل تحديا كبيرا لتنفيذ البرامج الحيوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة. ولكي نعود بقوة إلى المسار الصحيح ونسرع تقدمنا نحو تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة، يتحتم علينا تعزيز الشراكات المستدامة بين الحكومات والجهات الفاعلة الحكومية الأخرى والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وهذه الطريقة من العمل الجماعي حيوية جدا لبناء نظم صحية قادرة على الصمود، لم يعد من الممكن التشكيك في أهميتها في تمكيننا من الصمود في المستقبل أمام الأوبئة والأزمات الصحية الأخرى.

لهذا السبب، ستواصل كينيا دعمها القوي لوضع صكوك دولية ملزمة قانونا لمنظمة الصحة العالمية بغية ترسيخ التضامن العالمي وتعزيز الإنصاف. وفي الحقيقة أن جائحة كوفيد-١٩ كشفت العجز الحاد في تلك القيم الحاسمة في تشكيلتنا الحالية المتعددة الأطراف لكي يراها العالم أجمع.

وظلت سلاسل التوريد العالمية منيعة أمام الطلب في عالم الجنوب عموما وأفريقيا بصفة خاصة. وعدم المساواة في الحصول على اللقاحات يؤكد في منتهى الوضوح هذا الوضع غير العادل وغير المتكافئ. وكلما تعرضت حياة الإنسان وأمنه ورفاهه للخطر، من غير الأخلاقي إدارة التدخلات من خلال أطر ترتكز على عدم المساواة بشكل أساسي. ونحن جميعا شهود على مظاهر تبعث على الإعجاب من حيث التضامن الفعال استجابة للأزمات في شتى أنحاء العالم. إن معرفتنا بإمكانية التضامن العالمي العفوي، ولكن الحازم، تعزز الاستثناء الأفريقي بوصفه استثناء بغيضا بشكل خاص.

إن القارة الأفريقية، من الإبادة الجماعية والصراعات الأهلية إلى المجاعة والأوبئة، تُترك خلف الركب باستمرار لتتحمل وطأة التضامن الضعيف والفشل الذريع لتعددية الأطراف. ويشبين لنا التاريخ أن آخر مرة شهدت فيها أفريقيا نقطة محورية لتوافق آراء قوي وفعال ومتعدد الأطراف كانت خلال مؤتمر برلين المعقود في الفترة ١٨٨٤-١٨٨٥، وأن طابع التدخلات التي تلت ذلك يلقي بظلال طويلة حتى الآن.

لكي أكون صريحا وأمينا في ذلك، فإن فشل تعددية الأطراف أثناء الأزمات، التي تضع شعوب أفريقيا خارج دائرة الاعتبار الأخلاقي

وتطبيع الإهمال الإنساني وغيره من المظالم العرضية، إنما هو فشل للبشرية. ولا شيء يتعلق بأفريقيا – وأكرر، ولا شيء يتعلق بأفريقيا أو شعوبها – يجعل من المقبول أن يستمر هذا الفشل في هذا العصر، وعلينا واجب أخلاقي عاجل بأن نفعل ما هو أفضل وأن نصوب ذلك الخطأ.

تحملت أفريقيا، طوال عقود، العبء الأكبر من ثلاثة أوبئة – فيروس نقص المناعة البشرية والسل والملاريا. وأشيد بالشراكات الابتكارية مثل الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا لما أحرزته من تقدم في التصدي للمخاطر الثلاثة. وأرحب أيضا بالأهداف الطموحة المحددة لدورة تجديد الموارد السابعة. وكينيا ملتزمة بدعم الصندوق العالمي وتنفيذ الأهداف المتفق عليها بغية الوفاء بتعهدنا في مؤتمر تجديد الموارد. وتهيب كينيا بجميع البلدان التي تنفذ برامج الصندوق العالمي، ولا سيما الدول الأفريقية الزميلة، أن تظل في الطليعة في دعم التجديد الناجح لموارد الصندوق. وبهذه الطريقة، سيتم تعزيز تعبئة الموارد التي تشتد الحاجة إليها، مما يقربنا من القضاء على تلك الأمراض الخطيرة.

في الختام، تنضم كينيا إلى الأمين العام في الدعوة إلى تعزيز تعددية الأطراف بوصفها السبيل الوحيد المستدام المفضي إلى عالم يسوده السلام والاستقرار والرخاء للجميع. تلك هي حتمية عصرنا ونداء هذه اللحظة. لقد حان الوقت للعمل على سد الفجوة في الثقة بقناعة أقوى مفادها أن ما من أحد منا آمن حقا حتى نكون جميعا آمنين.

إن موضوع الدورة السابعة والسبعين، ”لحظة فارقة: حلول تحويلية للتحديات المتشابكة“، يتطلب منا أن ندرك أن الأزمات التي يجب أن نواجهها مترابطة بطريقة معقدة. ولا يمكن معالجتها بفعالية إلا من خلال وضع استراتيجيات أكثر إبداعا وصيغ مبتكرة. في عالم مترابط ترابطا لا انفكاك منه، يتطلع سكانه الذين يبلغ عددهم ٨ مليارات نسمة، بشكل متزايد إلى النظام المتعدد الأطراف باعتباره مربط تطلعاتهم الفردية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال أطر وطنية قوية. لذلك، يتوقع الناس بصورة متزايدة من منظومة الأمم المتحدة أن تستجيب لتلك الاحتياجات، ومن المتوقع أن تخاطب الوقائع في منتديات مثل الجمعية العامة الناس العاديين في المناطق النائية من عالمنا المتنوع بشكل كبير جدا.

من المستحيل تلبية جميع احتياجاتهم الفردية مباشرة، ولكن من الممكن الاستجابة لها جميعا بالكلام باقتناع عن القيم العالمية للمساواة والشمول والعدالة والتضامن والعمل الجماعي، مع التأكد من أن جميع تدخلاتنا تجسدها بفعالية ووضوح. ويجب أن تقاس سلامة النظام الدولي بالمسافة التي تفصل قراراتنا وتوافق الآراء والاتفاق عن الأعمال الحاسمة والتدخلات الملتزمة والحلول الفعالة. لذلك، تتطلب منا اللحظة الفاصلة تقليص تلك الفجوة بشكل كبير وسريع.

وتتبع كينيا العديد من الخطط المحلية الأساسية من خلال الإطار المتعدد الأطراف. إننا نستثمر بكثافة في قوة وفعالية ونجاح جميع التدخلات التي صاغتها الأمم المتحدة في نهاية المطاف. وفي غاية الأهمية أن تحقق نتائج هذا المنتدى وغيره من المنتديات المماثلة صدى فوريا في عقول وحياة شبابنا الذين ما انفكوا يبحثون عن فرصة للتعبير عن أنفسهم وتحقيقها؛ ومزارعونا الذين يعملون على إطعام أممنا؛ ورواد الأعمال لدينا الذين يسعون جاهدين لتحقيق النجاح في الاقتصاد غير الرسمي؛ والمهنيين لدينا، الذين يصوغون السياسات، وينفذون الاستراتيجية ويراقبون تقديم الخدمات في القطاعين العام والخاص.

تولي أفريقيا قيمة هائلة للمجتمع الدولي والإمكانيات الهائلة التي يمكن أن يطلقها من خلال عمل شامل ومستدام وفعال لتغيير حياة شعوبنا وإقامة سلام دائم وأمن ورخاء مشترك. وهذه اللحظة الفارقة فرصتنا لاستعمال المفتاح وفتح باب الفرص هذا. ويمكننا أن نحرز تقدما في التصدي للمخاطر العالمية الثلاثية وأن نحرر أنفسنا من عار إخفاقات تعددية الأطراف السابقة. وفي هذه اللحظة الفارقة، يجب ألا نختار فحسب، بل يجب علينا أيضا أن نتصرف بحزم لكي نورث لأطفالنا وأطفالهم أرضا أكثر اخضرارا، وأمانا، وصحة، ووفرة. فلنفعل ذلك معا – على نحو شامل ومتعدد الأطراف.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية كينيا والقائد العام للقوات المسلحة فيها على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد ويليام ساموي روتو، رئيس جمهورية كينيا والقائد العام للقوات المسلحة فيها، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد علي بونغو أونديمبا، رئيس جمهورية غابون

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية غابون.

اصطُحب السيد علي بونغو أونديمبا، رئيس جمهورية غابون، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد علي بونغو أونديمبا، رئيس جمهورية غابون، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس أونديمبا (*تكلم بالفرنسية*): أهنئ بحرارة رئيس الجمعية العامة على انتخابه وأتمنى له كل النجاح. وأشيد أيضا بسلفه، السيد عبد الله شهيد، وأهنئه على التزامه خلال الدورة السادسة والسبعين. وأكرر تأكيد دعم بلدي الكامل للأمين العام أنطونيو غوتيريش وهو يخدم منظمتنا.

يسعدني مرة أخرى أن أتكلم بكل جدية، لأن الحالة تتطلب ذلك. الواقع أن النظام الدولي يمر بمنعطف حاسم في الوقت الذي يكافح فيه العالم للتعافي من الجائحة ولا يزال في براثن أزمة متعددة الأبعاد. يؤدي ظهور مراكز نفوذ جديدة إلى مواقف راسخة ويتطلب أن نعطي الأولوية للحوار المستمر، بدلا من صراعات القوة، للتوصل إلى توافق عالمي في الآراء بشأن معالجة المسائل الخلافية داخل النظام المتعدد الأطراف.

في ضوء التنافس فيما بين الدول والتحديات المتعددة الأوجه التي تؤثر علينا جميعا، سيكون من السذاجة بشكل خطير مواصلة التركيز على صراعات القوة أو المواقف الانفرادية. إن الطابع المترابط للمسائل العالمية والاقتصادات الوطنية يجبرنا على الدخول في حوار من أجل الاستجابة بشكل مناسب، والأهم من ذلك جماعيا، لأخطر التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان.

نحن في الربع الأخير من عام يتسم بتحديات عالمية متزايدة الصعوبة أحبطت الجهود المشتركة والفردية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. ومع بقاء أقل من ثماني سنوات على الموعد النهائي لتحقيق تلك الأهداف، من الأهمية بمكان أن نقيّم التقدم الذي أحرزناه في ضوء التهديد المستمر الذي تشكله جائحة مرض فيروس كورونا على اقتصاداتنا.

وهناك تهديد لا يقل خطورة يخيم الآن على اقتصاداتنا: التضخم. إذ إنه يصل في جميع أنحاء العالم إلى مستويات قياسية مأساوية. ولا أحد بمنأى عن ذلك – لا الشركات ولا الأسر المعيشية، ولا الشمال ولا الجنوب. إن آثاره مدمرة. ولا بد أن نتخذ إجراءات. بطبيعة الحال، يجب أن نتخذ إجراءات فردية، وهذا بالضبط ما تفعله غابون بدعم سلع أساسية معينة والتحكم في أسعار سلع أخرى. مع ذلك، وفي هذا الصدد أيضا، لن ننجح في التغلب على تلك المشكلة إلا إذا اتخذنا إجراءات جماعية بطريقة منسقة وبالتضامن مع بعضنا البعض. إنه تحد آخر يجب أن يواجهه العالم. ويجب علينا جميعا أن نواجه ذلك التحدي معا.

(تكلم بالإنكليزية)

يمثل هذا العام العديد من البدايات الجديدة لغابون، حيث نخرج من المأساة والجمود القسري لجائحة مرض فيروس كورونا ونعيد الانفتاح على العالم. نحن أحدث عضو في كومنولث الأمم، الذي يضم ٢,٥ مليار شخص – ثلث سكان العالم – التي تربطها قيم مشتركة تتمثل في احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. يعمل بلدي على توسيع آفاق مواطنيه واغتنام الفرصة لشبابنا للاستفادة من خلال الدراسة والسفر وإقامة علاقات تجارية تتجاوز حدودنا بكثير.

في الوقت نفسه، تأخذ غابون مكانتها في المشهد العالمي – ليس وحدها بل بوصفها دولة أفريقية فخورة. مع ذلك، فإن المشاكل التي يواجهها عالمنا اليوم عالمية، وكذلك الحلول. يجب علينا جميعا أن نتجه برؤيتنا للخارج، لا أن نكون انطوائيين، ونحن نواجه صعوبات عالم موارده محدودة ويتزايد فيه عدد السكان.

في هذا الشهر، فقدت أسرتنا في الكومنولث زعيمتها – جلالة الملكة إليزابيث الثانية. من خلال الاتحاد الذي أحبته الملكة كثيرا، جادت بالاحترام والصداقة والمشورة الحكيمة على العديد من الدول المستقلة في جميع أنحاء العالم، صغيرة كانت أم كبيرة. وعززت السلام والحرية والقيم المشتركة ووطدت روح التعاون.

بوصف جلالة الملك تشارلز الثالث الرئيس الجديد للكومنولث، أؤكد له دعمي الكامل ودعم شعب غابون. وبصفة الملك تشارلز الثالث صديقا عزيزا لغابون لسنوات عديدة، فإنه يشاركني حماسي لحماية بيئتنا الطبيعية وتنوعنا البيولوجي وشواغلي بشأن المناخ العالمي والاستدامة.

بعد مرور خمسين عاما على مؤتمر ستوكهولم، تواجه البشرية أزمة بيئية ثلاثية غير مسبوقة – تغير المناخ، وأزمة انقراض التنوع البيولوجي، والتلوث، ولا سيما بسبب البلاستيك.

أولا، فيما يتعلق بتغير المناخ، وبفضل الغطاء الحرجي البالغ ٨٨ في المائة ومعدل إزالة الغابات الذي يقل كثيرا عن ٠,١ في المائة، تعد غابون بلدا مثاليا غنيا بالغابات وذا معدل إزالة غابات منخفض. ومنذ المؤتمر الخامس عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي عقد في كوبنهاغن في عام ٢٠٠٩، بلغ صافي ما امتصته غابون أكثر من مليار طن من ثاني أكسيد الكربون. إذ إننا نمتص أكثر من ١٠٠ مليون طن من ثاني أكسيد الكربون من الغلاف الجوي كل عام. وبعبارة أخرى، لقد حققنا بالفعل هدف اتفاق باريس بشأن تغير المناخ المتمثل في تحييد أثر انبعاثات الكربون، بل وتجاوزناه بالفعل. ونعول على إنشاء سوق لصافي احتجاز الكربون لتمكيننا من الحفاظ على هذا الأداء حتى عام ٢٠٥٠ وما بعده.

ثانيا، أجد أزمة التنوع البيولوجي مقلقة جدا. سيكون مؤتمر الأطراف الخامس عشر لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن التنوع البيولوجي، المقرر عقده في مونتريال، لحظة حاسمة للبشرية، ومن الأهمية بمكان أن نعتمد إطارا عالميا طموحا للتنوع البيولوجي. لقد حان الوقت للانتقال من المليارات إلى التريليونات عن طريق تعبئة ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي لصالح البيئة الطبيعية.

ثالثا، أصبح التلوث مشكلة مزمنة لمدننا وأنهارنا ومحيطاتنا. يجب ألا نضيع أي وقت في اعتماد اتفاق دولي ملزم بشأن التلوث البلاستيكي، فضلا عن معاهدة لأعالي البحار. لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، يجب أن تعالج اتفاقاتنا الدولية وسياساتنا الوطنية الترابط فيما بين تلك الأزمات.

لا تزال التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان تتزايد باطراد. وفي مواجهة انتشار الجماعات المسلحة، سيكون تقييد حصولها على الأسلحة في صميم أولويات بلدي خلال رئاسته لمجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر. وأود أن أكرر دعوة بلدي في ذلك الصدد إلى إقامة شراكة قوية لضمان قدر أكبر من الأمن في خليج غينيا.

إن الكثير من البلدان تواجه أزمات إنسانية تتفاقم بسبب النزاعات المسلحة. وذلك هو الحال في أوكرانيا، حيث أدت الحرب إلى تفاقم الحالة في البلدان والمناطق التي كانت تعاني أصلا من نقص في الغذاء. ولذلك أعرب بلدي بوضوح عن معارضته لا لتلك الحرب الدموية فحسب، بل لأي شكل من أشكال الحرب. وستواصل غابون، التي لم تشهد قط نزاعا مسلحا، الدعوة إلى الحوار والتفاوض وتفضيلهما على المواجهة.

إن حصول الأطفال على التعليم ينبغي أن يعتبر أمرا مقدسا. ولذلك، أود أن أعرب عن دعم بلدي الحازم لتقديس المدارس وأماكن التعليم، ولا سيما أثناء النزاعات المسلحة. فالمساس بالتعليم يعني وضع عبء على مستقبل الأجيال القادمة. ومن ذلك المنطلق، جعلت من النهوض بالمرأة والشباب أولوية رئيسية. ففي عام ٢٠١٥، أطلقت عقد المرأة الغابونية الذي يهدف إلى تخصيص موقع مفضل للنساء والأطفال في جميع جوانب الحكم في غابون.

الأممية تمر بنقطة تحول. ونحن بحاجة إلى إصلاح الأمم المتحدة لكفالة النظر على نحو أفضل في تطلعات أفريقيا. وينطبق ذلك بصفة خاصة على مجلس الأمن، حيث يلزم تعزيز دور أفريقيا. فقد انتظرت أفريقيا طويلا بما فيه الكفاية، ولن ننتظر أكثر من ذلك.

وفي ضوء الترابط القوي بين الدول من الأهمية بمكان أن نضع حدا لاستخدام الجزاءات في الوقت الذي نعمل فيه، عوضا عن ذلك، على بناء جسور الرخاء. ومن ثم، فإنني أدعو مرة أخرى إلى الرفع الكامل للحصار الذي أثر على حكومة كوبا وشعبها لعدة عقود. ومن المحتم أن يكون الضحايا الرئيسيون لأي حصار هم الضعفاء ومن هم في أوضاع هشة.

وفي الشرق الأوسط، ظلت غابون تؤمن دائما بأن حل الدولتين هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام والأمن. وتقع على عاتق جيلنا مسؤولية حل تلك المشكلة.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام غابون بمبادئ وقيم التضامن في صميم ميثاق الأمم المتحدة. وتحقيقا لتلك الغاية، أكرر النداء الرسمي الذي وجهه بلدي إلى جميع أعضاء المجتمع الدولي للوفاء بالتزاماتهم المشتركة بغية كفالة السلام والأمن والكرامة لشعوب العالم.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية غابون على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد علي بونغو أونديمبا، رئيس جمهورية غابون، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد محمد عرفان علي، رئيس جمهورية غيانا التعاونية

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية غيانا التعاونية.

اصطحب السيد محمد عرفان علي، رئيس جمهورية غيانا التعاونية، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد محمد عرفان علي، رئيس جمهورية غيانا التعاونية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس علي (*تكلم بالإنكليزية*): أتقدم بخالص التهاني إلى رئيس الجمعية العامة على انتخابه. إنني واثق من أن قيادته ستضفي مزيدا من المصداقية على الدور المؤثر لتعددية الأطراف في حل التحديات العالمية.

وأشكر سلفه، السيد عبد الله شهيد، على قيادته الألمعية خلال العام الماضي. وكان لي عظيم الشرف أن أرحب به مؤخرا في غيانا وأن أستفيد من خبرته في الدفاع عن مستقبل شامل لشبابنا. وأتقدم بالتهنئة إليه وإلى الأمين العام والجمعية العامة على القرار الذي اتخذ مؤخرا بشأن إنشاء مكتب الأمم المتحدة للشباب (القرار ٣٠٦/٧٦). وقد أطلقت قبل شهر المجلس الاستشاري للشباب في غيانا كجزء من التزام حكومتي بضمان إشراك الشباب في صنع القرار والتنمية إذ تعمل الحكومة على بناء مستقبل غيانا. إننا نعيش في عالم مضطرب فقد توازنه. والواقع أن أعمالنا الجماعية كقادة اليوم ستظهر للجيل القادم أن تطلعاتهم ومستقبلهم ومستقبل الكوكب أمور تستحق أن يكافح من أجلها.

إن المجتمع الدولي يواجه سلسلة من التحديات المتشابكة – جائحة عالمية وتحديات مناخية وأزمات طاقة وغذاء ونزاعات بين الدول. ونتيجة للجائحة يعيش ما يقرب من ٩٧ مليون شخص إضافي على أقل من ١,٩٠ دولار في اليوم، مما يزيد بشكل كبير من معدل الفقر وعدم المساواة على الصعيد العالمي. فقد خسر العالم النامي الإيرادات والدخول التي كانت مخصصة لتحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة، مما أبعدنا عن تحقيق غاياتنا لعام ٢٠٣٠.

وقد تناول تقرير للأمم المتحدة صدر في آذار/مارس ٢٠٢٢ بشكل قاطع التوزيع غير المتكافئ للقاحات مرض فيروس كورونا وتأثيره على زيادة التفاوت الاقتصادي بين الأغنياء والفقراء. وخلصت الدراسة إلى أنه كان بإمكان البلدان منخفضة الدخل زيادة ناتجها المحلي الإجمالي بمقدار ١٦,٧ مليار دولار في عام ٢٠٢١ إذا كان لديها معدل تطعيم مماثل لمعدل التطعيم في البلدان المتقدمة ذات الدخل المرتفع. فكيف نعالج ذلك التفاوت؟ كيف نعالج ذلك الظلم؟

موقف غيانا هو أنه يجب أن نعيد النظر فورا في الفجوة التمويلية وحافظة ديون البلدان النامية لفتح الحيز المالي وإيجاد فرصة للانتعاش

وسد الفجوة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وترحب غيانا بالمبادرات العالمية بشأن التأهب للجوائح. ومن الضروري أن نناقش بشكل جماعي كيفية التصدي لأي جائحة محتملة وتهديدات صحية حتى نكون مجهزين بشكل أفضل في المستقبل لتجنب أوجه عدم المساواة القائمة.

لقد أثرت علينا مشكلة الأمن الغذائي العالمي بشكل غير متناسب. واتجه انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل والحاد نحو الارتفاع منذ عام ٢٠١٤، مع زيادة مقدرة في عام ٢٠٢٠ تعادل تلك التي حدثت في السنوات الخمس السابقة مجتمعة.

في عام ٢٠٢٠، كان ٢,٣٧ بليون من سكان العالم يعانون من انعدام الأمن الغذائي. بالإضافة إلى ذلك، حذر برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) من أن الانعدام الحاد للأمن الغذائي سيتفاقم في ٢٠ بؤرة ساخنة من بؤر الجوع في الفترة من حزيران/يونيه إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢. منذ بداية الجائحة ارتفعت أسعار الغذاء العالمية بنسبة ٦٥ في المائة، ومن المتوقع أن تظل مرتفعة على المدى المتوسط نتيجة لمعوقات سلسلة التوريد، وارتفاع تكاليف الطاقة، وارتفاع تكاليف الشحن، وقضايا المناخ، والحرب في أوكرانيا، وأزمة الأسمدة.

أيضا، بعد بداية الحرب الروسية الأوكرانية ارتفعت أسعار الغذاء العالمية بشكل حاد – لتصل إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق في شباط/فبراير ٢٠٢٢. وتتوقع الفاو لإنتاج الحبوب – المحصول الذي يُعتمد عليه كثيرا في جميع أنحاء العالم – أن ينخفض بمقدار ٤٠ مليون طن، أو ١,٤ في المائة في عام ٢٠٢٢ مقارنة بعام ٢٠٢١. ويتجه مسار فاتورة الواردات الغذائية العالمية إلى ١,٨ تريليون دولار هذا العام، وهو رقم قياسي. ومن المتوقع أن ترتفع فاتورة الواردات الغذائية العالمية بمقدار ٥١ بليون دولار عن عام ٢٠٢١، منها ٤٩ بليون دولار راجعة إلى ارتفاع الأسعار.

والسؤال هو ما الذي سنفعله حيال ذلك. هل يمكن لعكس اتجاه عمليات حظر تصدير الأرز والقمح وتحرير الحبوب المساعدة في هذا الوضع؟ الجواب هو نعم مدوية. على سبيل المثال، لقد أسهم حظر تصدير الأرز من الهند والقمح من روسيا في زيادة الأسعار بنسبة ١٢,٣ في المائة و ٩ في المائة للأرز والقمح، على التوالي.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

وبصفتنا قادة هذا العالم، يجب أن نوجد التوازن الآن. واحتراما لالتزامنا بتعزيز السلام والاستقرار واحترام السلامة الإقليمية والديمقراطية وحقوق الإنسان للجميع، يجب أن نعمل بشكل جماعي لمنع الحالات التي يمكن أن توسع نطاق عدم المساواة وتحدث خرابا اجتماعيا واقتصاديا. لقد حان الوقت لنقرر ما إذا كانت هناك حاجة إلى نهج جديد لضمان الأمن الغذائي، وأمن الطاقة، والأمن المناخي، والحصول على الرعاية الصحية والتعليم الجيد، والأمن من النزاعات والحروب.

وفقا للبنك الدولي ومؤسسة "التنبيه في مجال التجارة العالمية"، تم الإعلان عن أو تنفيذ ١٣٥ إجراء سياسيا بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ٢٠٢٢ أثرت على تجارة الأغذية والأسمدة. وخلال الفترة ذاتها، فرضت ٣٤ دولة إجراءات مقيدة لتصدير الأغذية والأسمدة. لذلك فإن السؤال المطروح هو ما إذا كانت العولمة لا تصلح إلا في الظروف العادية أو ما إذا كان تطبيقها انتهازيا. عندما تنشأ أزمة، هل نحبس أنفسنا وننسى تعددية الأطراف والعولمة؟ الأدلة صارخة، أولا فيما يتعلق بلقاحات كوفيد–١٩ ومؤخرا فيما يتعلق بالحصول على الغذاء والأسمدة.

من المبادرات الجديرة بالترحيب المرفق العالمي لتمويل الواردات الغذائية التابع لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والذي يسعى إلى التصدي للارتفاع السائد في تكاليف استيراد الأغذية وتلبية احتياجات الفئات الأكثر تضررا. بيد أن هناك حاجة إلى تنقيح معايير الأهلية لاستيعاب البلدان التي هي خارج الشرائح المنخفضة الدخل والشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل. فهذه التصنيفات الضيقة تزيد من احتمال استبعاد بلدان عديدة معرضة للخطر وضعيفة اقتصاديا، بما فيها بلدان منطقة البحر الكاريبي ذات الاحتياجات الكبيرة من الأغذية والواردات الغذائية.

نحن جميعا ندرك أن هناك أزمة مناخية. ويجب أن نستعرض بعض القرارات المتخذة. على سبيل المثال، لقد اتفقنا في المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ على أنه لن يكون هناك المزيد من مشاريع الطاقة التي تعمل بالفحم. فما هو الواقع القائم؟

في حين أن السياسات والتخطيط للتكيف مع تغير المناخ آخذة في التوسع إلا أن التمويل والتنفيذ لا يزالان أقل بكثير عما كان ينبغي لهما بلوغه، وذلك وفقا لتقرير "فجوة التكيف لعام ٢٠٢١: العاصفة الآتية" الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة. يُظهر هذا التحليل أنه من المرجح لتكاليف التكيف أن تكون أعلى من المستوى المتوقع البالغ ١٤٠–٣٠٠ بليون دولار سنويا بحلول عام ٢٠٣٠ و ٢٨٠–٥٠٠ بليون دولار سنويا بحلول عام ٢٠٥٠ للدول النامية.

لقد تم في عام ٢٠١٩ تخصيص ٧٩,٦ بليون دولار للدول النامية من أجل التخطيط لإجراءات التخفيف والتكيف وتنفيذها. والفجوة بين تكاليف التكيف المتوقعة وتدفقات التمويل العام الحالية للتكيف آخذة في الاتساع بشكل عام، فالعجز يتراوح بين خمسة أضعاف وعشرة أضعاف. يجب النظر إلى التعهد الضئيل البالغ ١٠٠ بليون دولار والإخفاق في الوفاء به في سياق التكاليف المحتملة للعمل المناخي من أجل التخفيف والتكيف ومعالجة الخسائر والأضرار. هذا لا يكفي.

إن اعتماد قواعد واسعة النطاق بشأن أسواق الكربون في غلاسكو من الممكن أن يُطلق موارد بالغة الأهمية للبلدان الغنية بالغابات. فمن الممكن للبلدان الحرجية مثل غيانا أن تكسب بلايين الدولارات عبر أسواق الكربون الطوعية. ومع ذلك فإن السعر التقريبي الحالي هو ١٠ دولارات للطن في السوق الطوعية، بينما ينبغي أن يكون هذا السعر أقرب إلى ٧٠ دولارا للطن وفقا لتقرير صندوق النقد الدولي. يجب علينا في المؤتمر السابع والعشرين للأطراف أن نحرز تقدما في صقل قواعد تنفيذ المادة ٦ من اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وأن نتخذ قرارات ترفع سعر الكربون المتداول في أسواق الكربون الطوعية.

كما أن العالم يواجه أزمة طاقة. ففي عام ٢٠١٩، لم يكن لدى قرابة ١٠ في المائة من سكان العالم إمكانية الحصول على الكهرباء. لقد زاد حجم الكهرباء المولدة من الوقود الأحفوري بنسبة ١٧٨ في المائة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٢١ – وعلى وجه الخصوص زاد حجم الكهرباء المولدة من الفحم بنسبة ١٧٣ في المائة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٢١. واستنادا إلى تقرير حديث عن توقعات الطاقة أصدرته إدارة معلومات الطاقة في الولايات المتحدة، من المتوقع أن يكون توليد الطاقة بالفحم عنصرا رئيسيا للطاقة نتيجة لعدة عوامل، منها انخفاض حصة الغاز الطبيعي وارتفاع أسعار النفط.

وبينما يحدث كل ذلك، من المتوقع أن يزداد الطلب العالمي على الطاقة بنسبة ٤٧ في المائة في السنوات الـ ٣٠ المقبلة. ووفقا لوكالة الطاقة الدولية، نما الطلب العالمي على الكهرباء بنسبة ٦ في المائة في عام ٢٠٢١، ومن المتوقع أن ينمو بنسبة ٢,٤ في المائة في عام ٢٠٢٢ – والتي من المتوقع أن تلبي مصادر الطاقة المتجددة ٥٠ في المائة فقط منها. وبذلك سيتعين تلبية نسبة الـ ٥٠ في المائة الأخرى من مصادر الطاقة غير المتجددة. كما يشير تحليل أعدته وكالة الطاقة الدولية إلى أن الوصول إلى صافي انبعاثات صفرية بحلول عام ٢٠٥٠ سيتطلب زيادة بمقدار ثلاثة أضعاف في المستوى الحالي للاستثمارات في التحول إلى الطاقة النظيفة لتصل إلى حوالي ٤ تريليونات دولار بحلول عام ٢٠٣٠.

وبالتالي فإن السؤال المطروح هو كيف نحقق هذا التوازن بشكل واقعي. يجب أن يكون الحديث عمليا وشاملا وقائما على الحقائق. وندرك جميعا أنه يجب إجراء تعديلات لإنقاذ كوكبنا. ولكن كيف نقوم بذلك التعديل، بالنظر إلى أن أزمتي الطاقة والغذاء عندنا حرجتان كذلك، وكيف نضمن ألا يتفاقم عدم المساواة وانعدام إمكانية الوصول؟ وفي هذا التحول في الطاقة، يظل الوقود الأحفوري ضروريا. وفي ذلك السياق، نعتقد أن المنضمين الجدد مثل غيانا يجب أن يكونوا جزءا من ذلك النهج المتوازن. وقد اقترحت غيانا – رغم أنها طرف جديد – في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة

الإطارية بشأن تغير المناخ إنهاء الإعانات المقدمة لإنتاج الوقود الأحفوري ودعت إلى الحاجة إلى ضريبة عالمية قوية على انبعاثات الكربون. غير أننا لا نعتقد أنه ينبغي معاقبة المنضمين الجدد بإلغاء إمكانية الحصول على التمويل وزيادة تكاليف التمويل. ففي واقع الأمر لن يؤدي ذلك إلا إلى حماية الاحتكار القائم ورفع تكاليف الاستثمار والحصول على منتج أعلى سعرا.

نحن ملتزمون ببناء غيانا تعالج مسائل الأمن الغذائي وتغير المناخ وأمن الطاقة وعدم المساواة داخل بلدنا والمنطقة. وقد شرعت حكومتي – تحت شعار غيانا الواحدة – في العديد من المبادرات للمساعدة على سد فجوات عدم المساواة وإمكانية الوصول. إننا نسير على طريق خفض فاتورة الواردات الغذائية في غيانا وزيادة الأمن الغذائي من خلال التوسع في الزراعة والاستثمار في التكنولوجيا الجديدة والزراعة المراعية للمناخ، وكلها تهدف إلى وضع غيانا كمنتج رائد للأغذية في الجماعة الكاريبية. ونعمل على توفير الحوافز ورأس المال والأراضي والفرص للشباب والنساء للمشاركة في تحولنا الزراعي. وتحقيقا لتلك الغاية، خصصنا ٣٥ في المائة من جميع الأعمال التجارية الزراعية الجديدة لتكون بقيادة نساء، وزدنا مشاركة الشباب في الزراعة باستخدام التكنولوجيا بأكثر من ٤٠ في المائة.

إننا نتبع استراتيجية إنمائية خفيضة الكربون، تهدف إلى إنشاء نموذج لخدمات النظم الإيكولوجية ذات القيمة وتطوير الاقتصاد الأزرق وإدارته على نحو مستدام والاستثمار في الطاقة النظيفة وتحفيز النمو الخفيض الكربون والحماية من آثار تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والمواءمة مع الأهداف العالمية بشأن المناخ والتنوع البيولوجي. وتخزن غاباتنا، التي تعادل مساحتها حجم إنجلترا، ١٩,٥ غيغاطن من الكربون بمعدل إزالة غابات يقل عن ٠,٠٥ في المائة. ونعتزم مواصلة الإدارة المستدامة لغاباتنا بوصفها سلعة وطنية وعالمية رئيسية. ونعمل بثبات – بعد أن حققنا بالفعل صفرا صافيا في الانبعاثات – في انتقالنا من وضع اعتماد بنسبة ٩٥ في المائة على زيت الوقود الثقيل والديزل في عام ٢٠٢٠ إلى مصادر متعددة للطاقة تشمل الطاقة الكهرومائية والطاقة الشمسية وطاقة الرياح والغاز الطبيعي، التي سيتم من خلالها تدفق أكثر من ٥٠٠ ميغاوات من قدرات التوليد الجديدة. وستكون نسبة ٨٧ في المائة من تلك الطاقة المتولدة من مصادر نظيفة ومتجددة.

وتحويل الموارد البشرية من خلال التعليم محرك رئيسي لتنميتنا. إن تحقيق التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع يرتبطان ارتباطا وثيقا بتحقيق أهدافنا للتنمية المستدامة، بما في ذلك العمالة الكاملة والقضاء على الفقر والمساواة بين الجنسين. وسيتبع الحصول على التعليم الابتدائي والثانوي المجاني الجيد قريبا التعليم العالي المجاني. وقد استثمرت حكومة غيانا في مجتمعاتنا الأصلية من خلال الهياكل الأساسية والتعليم والتدريب والرعاية الصحية وإنشاء قدرات الوصول إلى الإنترنت. كما بدأنا في تدريب قوتنا العاملة لعام ٢٠٣٠ وما بعده. وقريبا سنقدم مهارات ترميز على مستوى المدارس الابتدائية والثانوية.

والمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في جميع مجالات الحياة من الأولويات الوطنية. إننا ملتزمون بكفالة المساواة في الحصول على التعليم للفتيات والفتيان. والواقع أن عددا أكبر من البنات يلتحقن بالمدارس في غيانا ويتخرجن من الجامعة، ويشمل تركيزنا الآن كفالة عدم تخلف الأولاد عن الركب. وقد شرعنا في عدة برامج لإيجاد فرص للكسب والعمل للمرأة وتعزيز استقلالها المالي، إدراكا منا بأن تمكينها يرتبط ارتباطا وثيقا بمعالجة الأسباب الجذرية للتمييز والعنف الجنساني والقضاء عليهما.

ولتحقيق نمو متوازن وتنمية مستدامة وقادرة على التكيف لغيانا، يجب أن تركز استراتيجياتنا على بناء قاعدة اقتصادية متنوعة وتعزيز نظمنا للإنتاج الزراعي والغذائي وتحويل مواردنا البشرية والاستثمار في القطاع الاجتماعي لتوفير خدمات الصحة والتعليم والإسكان على مستوى عالمي لكامل شعبنا وكفالة مجتمع شامل ومنصف يتمتع فيه الجميع بالرخاء وبناء مستقبلنا بتعزيز قيمنا الديمقراطية واحترام سيادة القانون.

وتؤيد غيانا، بوصفها جزءا من الأسرة العالمية، النظام الدولي القائم على القواعد والحاجة إلى ولادة جديدة للإرادة السياسية والالتزام بحماية الهيكل المتعدد الأطراف. ويساورنا قلق بالغ إزاء عدد الأشخاص الذين يعيشون في حالات النزاع. إن للحرب المستمرة في أوكرانيا آثارا رهيبة على ذلك البلد والمنطقة، مع تأثير غير متناسب على النساء والأطفال. ونحث على إيجاد حل سريع وسلمي للنزاع ونعرب عن دعمنا لجهود الأمين العام في ذلك الصدد. وفي منطقتنا، ننضم مرة أخرى إلى الأغلبية الساحقة من أعضاء المجتمع الدولي في التأكيد مجددا على رفض غيانا للجزاءات المفروضة على كوبا. كما تعيد غيانا تأكيد تضامنها مع الشعب الفلسطيني ودعمها لوجوده الكريم في وطنه وفقا لحل الدولتين.

ولا تتغاضى غيانا عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها في العلاقات بين الدول أو في حل المنازعات ولا تؤيد ذلك. وتمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة، نؤيد استخدام الوسائل السلمية لتسوية المنازعات. وفي ذلك السياق، نشكر الذين أعربوا عن تأييدهم لترشيحنا للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن.

وفيما يتعلق بالتحدي والتهديد اللذين تشكلهما فنزويلا على سيادة غيانا وسلامتها الإقليمية، فإننا لا نزال – على حد تعبير الأمين العام في افتتاح المناقشة العامة أمس (انظر A/77/PV.4) – "ملتزمين بالاستفادة القصوى من كل أداة دبلوماسية متاحة لنا من أجل التسوية السلمية للمنازعات"، على النحو المبين في الميثاق. وفي حالتنا، فإن تلك الأداة هي تسوية قضائية، على النحو الذي يحدده الأمين العام نفسه. ويمكن لدول العالم أن تطمئن إلى أن غيانا ستظل وفية لتلك العمليات السلمية وترفض أي جهد للابتعاد عنها. وقد أكدت محكمة العدل الدولية بالفعل اختصاصها في المسألة.

ويجب على الجمعية العامة أن تعيد تنشيط روح تعددية الأطراف في إيجاد حلول للتحديات التي لا تزال تربك المجتمع العالمي للدول. وأود أن أختتم بياني بتذكيرنا جميعا بالقول المأثور بأن "الرجل الجائع رجل غاضب". فعدم المساواة العالمي يرتبط بانعدام الأمن العالمي، ويرتبط الأمن العالمي بازدهار البشرية جمعاء.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية غيانا التعاونية على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد محمد عرفان علي، رئيس جمهورية غيانا التعاونية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

رُفِعت الجلسة الساعة ١٥/٢٠